سلسلة قراءات معاصرة ( 6 )

محمد رباعة

# مملكة ... آل بوتفليقة

## 1999 _ 2019

دار القبس للنشر الإلكتروني
ص ب: 42 أولاد موسى ، بومرداس
الهاتف: 0662.20.73.78

( رَبَّنَا لاَ تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا
رَبَّنَا وَلاَ تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْراً كَمَا حَمَلْتَهُ
عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلاَ تُحَمِّلْنَا مَا
لاَ طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَاغْفِرْ لَنَا
وَارْحَمْنَا أَنتَ مَوْلاَنَا فَانصُرْنَا عَلَى
الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ ) البقرة 286

إنتهيت من صياغة هذا الكتاب يوم الخميس 21 رمضان 1438 ، الموافق ل 22 جوان 2017
بدأت التصفيف يوم الجمعة 01 ـ أكتوبر ـ 2020و إنتهيت من التصفيف و التصميم يوم 2 جانفي 2021

**الطبعة الإلكترونية الأولى: آفريل 2022 الموافق لشهر رمضان المبارك**

# المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم ، الحمد لله و كفى و صل اللهم و بارك على النبي المصطفى ، و رضي الله عن صحابته و زوجاته أمهات المؤمنين الطاهرات ، و من تبعهم بإحسان الى يوم الدين ، أما بعد ، فهذا هو العنوان الأخير في موسوعة النظام الجزائري من 1962 الى 2019 ، قراءة موضوعية في أهم الأحداث و القرارات و المواقف ، و الذي كان من المفروض أن ينتهي في سنة 2012 ـ ليغطي فترة نصف قرن كاملة من تاريخ الجزائر الحديث ، لكن رفض الرئيس المخلوع بوتفليقة التداول على السلطة بعد العهدة الثانية ، و تلاعبه بالدستور و تعديله على مقاسه ، و تمسكه بالسلطة رغم إصابته بجلطة دماغية خطيرة سنة 2013 ، حولته من إنسان مكتف بذاته و ذو شخصية قوية الى شخص مريض لا يستطيع حتى القيام بشؤونه البيولوجية العادية و البسيطة ، لذلك فإن الكتابة عن فترة الرئيس بوتفليقة تستغرق وقتا طويلا و تحتاخ الى موسوعة خاصة ، و بالتالي فقد لا يستوعبها هذا الكتاب ، نظر لطول فترة حكمه التي طغت عليها في الأخير الكثير من السلبيات ، رغم انه حقق الكثير من الإيجابيات في عهدتيه الأولى و الثانية ، فالرئيس عبد العزيز بوتفليقة كما يعلم جميع الناس ، بدأ حكمه بخطاء جسيم عندما وضع نفسه رهينة العسكر ، و رضي بأن يكون ربع رئيس لا حول و لا قوة له ، بعد إنتخابات رئاسية صورية هي أقرب الى المهزلة السياسية التي لا تحدث حتى في جمهوريات الموز في إفريقيا و أمريكا اللاتنية ، و كان الأجدر به عندما إنسحب الفرسان الستة (6) قبيل موعد إجراء الإنتخابات الرئاسية المسبقة التي جرت في شهر آفريل سنة 1999 أن ينسحب هو الأخر إحتراما للديمقراطية التي ديست بأقدام العسكر في ذلك الوقت ، لكن الرئيس بوتفليقة المهوس حد المرض بالمسؤولية و النرجسي الذي يعتقد أنه الرجل السيبرمان الذي لا يوجد مثله في الجزائر ، و هو الذي لم يتمكن من تكوين أسرة كبقية خلق الله ، واصل سلسلة الأخطاء الجسيمة حيث جعل من الدستور و هو الوثيقة الرسمية العليا للبلاد التي تنظم شؤون الدولة و المجتمع ، و رغم العديد من النقائص المسجلة في كل الدساتير الأرضية ، بإعتباره عمل بشري يعتريه النقص و لا يرقى أبدا الى الكمال ، جعل منه مطية لتحقيق طموحاته غير المشروعة في البقاء في السلطة أطول مدة ممكنة ، فكان التعديل الذي إستهدف المادة 74

التي كانت تنص على تحديد العهدات بمرتين ( 2 ) غير قابلة للتجديد ، دون أن ننسى مهزلة تقريب أفراد من عائلته من السلطة و منحهم وظائف سامية و غير مستحقة برئاسة الجمهورية ، و كما بدأ الرئيس بوتفليقة عهدتيه الأولى و الثانية بالعديد من الأخطاء ، حاول في منتصف الطريق تدارك بعض الأخطاء و فكر في الإنسحاب بشرف و من الباب الواسع ، حيث بشر الناس من خلال خطاب تاريخي قبيل الإنتخابات التشريعية لشهر ماي 2012 و من مدينة سطيف ، بقرب تسليم المشعل الى الشباب من جيلي الإستقلال و ما بعد الإستقلال ، حيث قال بالحرف الواحد أن جيلنا قد طاب جنانه ، و هي جملة عامية يقصد بها ، أن جيل الثورة قد إنتهت صلاحياته منذ زمان و هو يعيش في الوقت الضائع ، و قد أخذ من عمر الأجيال الأخرى الكثير من السنوات ، و كان من المفروض أن ينظم إنتخابات رئاسية مسبقة و لن يشارك فيها سنة 2013 و يسلم العهدة الى رئيس منتخب جديد ، فيدخل التاريخ مرة ثانية من بابه الواسع ، لكن الرئيس أصيب في بداية سنة 2013 بجلطة دماغية جراء إرتفاع الضغط ، قيل أنها بسبب خلافات حادة مع أخيه السعيد و مستشاره الشخصي الذي لم يوافقه على قرار الإنسحاب من السلطة ، و حتى بعدما عاد من فرنسا فوق كرسي متحرك كان يمكن أن يعلن عن إستقالته و يترك مكانه لرئيس آخر لكنه لم يفعل ، و دخل العهدتين الثالثة و الرابعة و هو على كرسي متحرك ، في حالة صحية يرثى لها ، و لا يستطيع حتى القيام بابسط الضروريات البيولوجية دون مساعدة من الغير ، و منذ تلك اللحظة التي عاد فيها من فرنسا فوق كرسي متحرك ، خرجت من يديه السلطة فأستولى الأج المستشار السعيد بوتفليقة على السلطة ، و أصبح الحاكم الفعلي للبلاد دون تفويض من الرئيس أو من الشعب ، و إستمرت هذه المهزلة الى غاية سنة 2019 و بالضبط في الأشهر الأولى عندما تأكد الشعب الجزائري ، أن جماعة الرئيس بقيادة الأج المستشار عازمة على ترشيح الرجل المريض الذي يمشي على كرسي متحرك ، للعهدة الخامسة ، و في يوم الجمعة الذي صادف تحرك الشعب الجزائري في بعض المدن الكبرى في مظاهرات إحتجاجية سلمية أدهشت العالم ، بدأت محتشمة و متواضعة ، ما لبثت أن عمت مختلف أرجاء الوطن ، رافضة بشدة للعهدة الخامسة و مطالبة برحيل جميع المسؤولين الذين إحتكروا السلطة و نهبوا البلاد في عهد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة ، و في يوم 02 آفريل 2019 و تحت ضغط الشعب و الجيش ، قدم الرئيس إستقالته ووضع حدا لفترة حكم دامت عشرون ( 20 ) سنة كاملة حقق فيها الكثير من الإنجازات المادية و الدبلوماسية و السياسية ، لكنها إتسمت بتراجع كبير في الحريات السياسية و الإعلامية ، و إنتشار آفات

إجتماعية خطيرة و إحتكار المناصب و الوظائف السامية من طرف مجموعة من الأفراد تنتمي الى دشرة واحدة تقريبا ... في هذا الكتاب الذي يعتبر الأخير في موسوعة النظام الجزائري من سنة 1962 الى سنة 2019 قراءة موضوعية في أهم الأحداث و القرارات و المواقف ، سندرس بموضوعية و حياد قدر الإمكان فترة حكم الرئيس بوتفليقة بكل إيجابياتها و سلبياتها ، و سنتوقف عند أهم الأحداث ، و نحلل الكثير من القرارات ، و نقيم بعض مواقف الرئيس من أهم القضايا الوطنية و الإقليمية و الدولية ، و في أخر هذه السلسلة يمكن التأكيد أن الكتابة في السياسة هي مجرد وجهة نظر فردية قابلة للصواب و الخطأ ، فما أراه أنا في هذا الكتاب أو العناوين السابقة إيجابيا للغاية قد يراه غيري سلبيا ، و العكس صحيح ، كما لا يفوتني التذكير أن هذه الموسوعة ، لا تطمح لأن تتطفل على التاريخ و المؤرخين ، لكنها محاولة متواضعة لقراءة أهم الأحداث و القرارات و المواقف التي إتخذتها الأنظمة الجزائرية التي تعاقبت على حكم البلاد منذ سنة 1962 ، راجيا من المولى العزيز الغفار أن يجعل هذا العمل خالصا لوجهه ، صدقة جارية و علم ينتفع به ، ووقفا في سبيل الله ، متاح بالمجان لجميع القراء ، راجيا منهم الدعاء بالصحة و العافية و حسن الخاتمة ، و رغم المراجعة و التصحيح المتكرر ، فقد يلاحظ القارىء الكريم ، بعض الأخطاء المطبعية أو النحوية لم ننتبه لها ، فنرجو المعذرة ، لأن الكمال لله تعالى فقط .

.

بومرداس في : 03 - جانفي - 2021

## الفصل الأول (1)

# مرشح الجنرالات
# و ... فرنسا

في أواخر سنة ١٩٩٨ أعلن رئيس الجمهورية ، اللواء ليامين زروال ، وبصورة فاجأت الرأي العام المحلي و الدولي ، عن تنظيم إنتخابات رئاسية مسبقة و لن يشارك فيها ، و فسر العديد من الملاحظين هذه الخطوة الجريئة التي لم تحدث في أية دولة عربية إسلامية ، بكونها المخرج السياسي الوحيد و الممكن لفك الخلافات الحادة التي إندلعت بين الرئيس و الجنرالات حول الموقف من عدة ملفات سياسية و أمنية شائكة ، و منها الإتفاق مع ما سمي ب الجيش الإسلامي للإنقاذ ، و قضية ذراعه الأيمن الجنرال محمد بتشين ، و تزوير الإنتخابات المحلية و التشريعية لسنة ١٩٩٧ بدرجة أقل ، كما فهم المحللون من هذه الخطوة ، رغبة الرئيس زروال في الإنسحاب من الساحة السياسية و الخروج بوجه مشرف و من الباب الواسع .

## ـ الإنتخابات الرئاسية آفريل 1999

كانت الإنتخابات الرئاسية المسبقة التي قرر الرئيس ليامين زروال تنظيمها في شهر أفريل سنة ١٩٩٩ هي آخر عملية ضخمة يشرف عليها خلال عهدته الرئاسية المختزلة ، و قد حرص الرئيس و الحكومة على توفير كل الإمكانيات المادية و البشرية و كل الضمانات التي تساعد على نجاح الإنتخابات ، و عمل بطريقة غير مباشرة على تشجيع عدة أسماء من الأوزان الثقيلة للمشاركة في تلك الإنتخابات مؤكدا بأنها ستكون نظيفة و نزيهة و ذات مصداقية .

## ـ في مواجهة الفرسان الستة ( 6 )

حرص الرئيس زروال على ضمان انتخابات رئاسية تعكس بصدق الإرادة الشعبية ، وأغرى العديد من الشخصيات الوطنية بالمشاركة فيها ، و في الجانب الآخر كانت مجموعة من الجنرالات صانعي الرؤساء تدرس عدة اقتراحات و استقرت على ترشيح وزير الخارجية في عهد الرئيس بومدين ، عبد العزيز بوتفليقة التي كان يعيش بالمنفى بإحدى الدول الخليجية ، و تقديمه للرأي العام الجزائري كمرشح الإجماع ، و في تقديري أن هناك عدة أسباب اجتمعت لتقنع صناع الرؤساء بهذه الشخصية الوطنية:

التوجهات السياسية العلمانية المعادية للتوجهات العربية الإسلامية ، و التي يجتهد الرجل في إخفائها ، و هي تتفق بطبيعة الحال مع توجهات الجنرالات ، حيث أن الشرط الأول الذي كان يدور في أذهان حكومة الظل ، هو إستبعاد أي مترشح تشم فيه رائحة التعاطف مع التيار الإسلامي .

حاجة الجنرالات الذين و جدوا أنفسهم في عزلة عن العالم ، الى وجه سياسي ليبرالي حداثي مقبول من طرف العواصم العالمية الفاعلة ( باريس وواشنطن ) خاصة ، بإمكانه تقديم ضمانات لرجال الأعمال المحليين و الأجانب و مصادر التمويل .

إستثمار الجانب السياسي و الدبلوماسي في تجربة المترشح عبد العزيز بوتفليقة ، من أجل تسوية مخلفات الأزمة السياسية و الأمنية التي إندلعت مطلع سنة ١٩٩٢ و كان الجنرالات طرفا أساسيا فيها ، و السماح لهم بالإنسحاب المشرف مع حصانة أبدية وضمانات بعدم المتابعة.

هناك جانب نفسي أو تقني و يتعلق بطبيعة الشخص الذي تم إختياره كمرشح للجيش ، و هو شخصية سياسية من العهد القديم ، غابت عن البلاد مدة عشرين ( ٢٠ ) سنة ، تغيرت فيها ظروف البلاد و تبدلت طبيعة النظام من الإشتراكي الشمولي ، الى التعددية السياسية و الديمقراطية و حرية الصحافة و الرأي و التعبير ، كما ظهرت أجيال جديدة و رجال حكم و نخب سياسية و عسكرية جديدة ، وواقع سياسي جديد ، و بالتالي فإن وجود شخصية سياسية كانت منفية و بعيدة عن الواقع السياسي الجديد و عن الشارع ، في واجهة الحكم ستسير في حقل من الألغام و الحواجز المزيفة ، و ستكون رهينة لدى الجنرالات ، حسب تخطيطاتهم ، و هذا ما لاحظه الجميع خلال منتصف العهدة الأولى ، عندما ظل الرئيس بوتفليقة يردد على الملأ و في كل خطاباته أنه لا يريد أن يكون ربع ٤/١ رئيس .

## ـ الإجماع المزيف

صاغت جماعة الظل المتكونة من الجنرالات ( دفعة لاكوست ) مشروع الرئيس الجديد للجزائر وحسمت الموضوع ، و قدمته الى الطبقة السياسية الموالية للسلطة ، ممثلة في جهازي حزب جبهة التحرير و التجمع الوطني الديمقراطي ، كأمر عسكري ـ أمر طبق ـ غير قابل للمناقشة أو الإعتراض أو التحفظ ، وقام النظام بحملة إشهار و علاقات عامة لتسويق صورة المترشح عبد العزيز بوتفليقة في شكل الرجل المنقذ الذي سيخلص البلاد من كل أزماتها السياسية و الأمنية و الإقتصادية و الإجتماعية ، و يعيد لها مكانتها السياسية و الدبلوماسية بين الأمم ، و حاول النظام بناء تحالف سياسي كبير لدعم مرشحه ، شاركت فيه الى جانب حزبي السلطة ، حركة مجتمع السلم و كل المنظمات الكبرى المحسوبة على النظام كإتحادات العمال ، الفلاحين ، النساء ، المجاهدين ، ليعطي لطابع الإجماع حقيقة عملية وواقعية ، كما يمنح لنتيجة الإنتخابات المبرمجة سلفا مصداقية كبيرة .

## فرسان المعارضة

أعطت تصريحات و تعليمات الرئيس ليامين زروال ، ضمانات كبيرة للوسط السياسي ، و أضفت على العملية الإنتخابية نوعا من المصداقية ، أغرت العديد من الشخصيات الوطنية ذات الوزن السياسي الثقيل بالمشاركة في سباق رئاسيات ١٩٩٩، يحدوها أمل في فوز أحدهم على مرشح الجنرالات و لو بعد الدور الثاني ، بالنظر الى إنخفاض أسهم النظام في السوق السياسية

المحلية ، و هكذا دخل حلبة المنافسة الإنتخابية ستة ( ٦ ) أسماء لامعة في عالم السياسة الجزائرية ، تتوفر فيها كل الشروط و المواصفات المطلوبة ، منهم أبناء النظام كالدكتور أحمد طالب الإبراهيمي ، و مولود حمروش ، و منهم أقطاب المعارضة كالمعارض القديم حسين آيت أحمد ، كا شارك في هذه الإنتخابات الشيخ عبدالله جاب الله و هو من الوجوه الإسلامية المعارضة ، بالإضافة الى المترشحين فوزي رباعين و يوسف الخطيب ، و إنطلقت الحملة الإنتخابية بشكل جيد و حرص كل المترشحين على نظافتها و إبتعدوا عن الخوض في القضايا الشخصية و أهتموا بجوهر العملية و هو المنافسة فيما يتعلق بالبرامج و المشاريع ، و كيفية معالجة مخلفات الأزمة السياسية الأمنية ، و إستئناف مشوار التنمية الوطنية ، حيث سارت أطوار الحملة في البداية بشكل جدي و عاد ، و أجتهد كل مترشح في عرض برنامجه و تقديم الحلول و المقترحات التي يراها كفيلة بتجاوز المشكلات المتعددة التي يعاني منها المجتمع الجزائري ، كما حرصت الدولة بمختلف مؤسساتها المدنية و العسكرية على توفير كل متطلبات نجاح العملية الإنتخابية ، و في ظل غياب مراكز الإستقراء و سبر الآراء نشطت التكهنات و التحاليل و بشرت بفوز هدا المترشح أو ذاك ، غير أن أغلبية الآراء أجمعت بالنظر الى شدة المنافسة و قوة الشخصيات المشاركة و تقاربها في الميزان ، على عدم إمكانية حسم النتيجة في الدور الأول و حتمية المرور الى الدور الثاني ، وفي هذه الحالة إجتهدت التكهنات في تعيين الفارسين اللذين سيمران الى الدور الثاني ، و أجمعت تلك التكهنات على أن المنافسة في الدور الثاني ستدور بين مرشح العسكر عبد العزيز بوتفليقة و المترشح الحر الدكتور أحمد طالب الإبراهيمي الذي يجمع بين الوطنية الأصيلة و الإسلام و يجد كثيرا من التعاطف لدى الشارع الجزائري ، وكلاهما من أبناء النظام و شغلا نفس الحقيبة تقريبا ، و ذهبت تلك التكهنات بعيدا و أعتبرت فوز المترشح أحمد طالب الإبراهيمي أمر واقع إذا سارت الإنتخابات كما خطط لها الرئيس زروال ، في شفافية تامة و دون تدخل الإشباح في الليل لتغيير النتيجة لصالح مرشح العسكر من خلال التزوير الفاحش أو الذكي ، و هناك العديد من الإعتبارات التي تساعد المترشح أحمد طالب الإبراهيمي على الفوز على مرشح العسكر أو أي مترشح آخر منها :

أن الدكتور أحمد طالب الإبراهيمي هو من الشخصيات السياسية و الفكرية الجزائرية الثورية ، التي أبدت مواقف مساندة للإرادة الشعبية و لم تتورط في مساندة نظام العسكر الذي جاء بعد إستقالة الرئيس الشاذلي بن جديد ، و هو شخصية متفتحة على جميع التيارات السياسية ، الى جانب علاقته التاريخية بجمعية العلماء المسلمين ، مع تجربة طويلة و ثرية في عالم السياسة ، و بالتالي فسوف تحتشد وراءه المعارضة و الجماهير التي مازالت حتى تلك اللحظة تراهن على التغيير السياسي الهادىء عن طريق الصندوق.

العلاقة المتأزمة بين النظام شبه العسكري و أغلبية الشعب الجزائري ، خاصة الفئات الهشة و المحرومة التي عانت من التهميش منذ الإستقلال ، و هي أغلبية صامتة لا تتبنى أي توجه إيديولوجي و تتمثل جل إهتماماتها في الجانبين الإقتصادي و الإجتماعي ، و هي نفس الأغلبية التي إستغلتها الجبهة الإسلامية للإنقاذ بخطابها الحماسي و وعودها المعسولة و الكاذبة أحيانا .

لكن هناك تكهنات أخرى ذهبت الى حصر التنافس في الدور الثاني ، بين مرشح العسكر عبد العزيز بوتفليقة ، و إبن النظام المترشح العلماني مولود حمروش منظر الإصلاحات السياسية و الإقتصادية الكبرى ، و الذي لم يقطع شعرة معاوية مع النظام الجديد و إلتزم الصمت المطبق منذ إستقالته الشهيرة من رئاسة الحكومة ، ويعتبر المترشح مولود حمروش من أكبر خصوم الجبهة الإسلامية للإنقاذ و هو الذي قام بتصميم عدة قوانين ، و تحويل صلاحيات المتخبين الى رؤساء الدوائر و الأمناء العاميين للبلديات، لتضييق الخناق عليها في حالة وصولها الى الحكم حيث تجد نفسها مرهونة لدى الإدارة ، كما يعتبر حمروش من الناحية الإيديولوجية أقرب الى التيار العلماني ، كما يحظى بشعبية لدى الجيش و الشعب و هو من الشخصيات النظيفة اليد و اللسان ، وزاد في زخم المنافسة السياسية ترشح شخصيتين سياسيتين الأولى من جيل الثورة ممثلة في المجاهد حسين آيت أحمد ، و الثانية من الجيل الذي ولد أثناء الثورة و فتح عينيه بعد الإستقلال و هو الشيخ عبدالله جاب الله و إن كانت حظوظها و لأسباب إيديولوجة قليلة جدا ، الأول يعتبر نفسه أمازيغيا قبل أن يكون جزائريا مسلما ، و يتمسك بالبعد الأمازيغي لدرجة التعصب ، و الثاني تعتبره النخبة السياسية و العسكرية الحاكمة نموذجا مصغرا للجبهة الإسلامية للإنقاذ ، و هكذا إتسمت الحملة الإنتخابية لرئاسيات ١٩٩٩ بجدية و حماس و تنافس ، زادته تطمينات و تعليمات الرئيس زروال كثيرا من المصداقية ، لأن من مصلحة الرئيس المغادر لقصر المرادية ، أن تجري تلك الإنتخابات في أجواء من الحرية و الهدوء و النزاهة و الشفافية ، وتكتسب نتائجها مصداقية في الداخل و الخارج ، لكن مع الأسف الشديد فقد بينت النهاية المؤسفة لتلك الإنتخابات الرئاسية المسبقة ، تدخل سافر لما سمي في الأدبيات السياسية و الإعلامية ب ( جماعة الظل ) و هي في الغالب مجموعة من جنرالات تعتبر نفسها في كل منعرج سياسي هام وصية على الشعب الجزائري و على الوطن و على تقرير مصيره ، وتسمح لنفسها بالإختيار نيابة عنه الرؤساء و حتى الوزراء و هي نفس المجموعة التي إنقلبت على الرئيس بن جديد و هي التي إختارت زروال ثم بوتفليقة .

## إنسحاب الفرسان الستة ( 6 ) ونهاية مهزلة

لا يشك أي مواطن جزائري سواء أكان من النخب السياسية أو الثقافية أو من عامة الناس في مصداقية الرئيس ليامين زروال ، و حسن نيته و إرادته في تنظيم إنتخابات رئاسية بمقاييس عالمية ، حيث قدم كل الضمانات الممكنة للمترشحين ، ووفرت حكومته كل الإمكانيات المادية و البشرية المطلوبة لنجاح العملية ، لكن ما حدث قبيل إجراء الإنتخابات ب ثلاثة ( ٣ ) أيام و بالضبط عندما بدأت مختلف الأسلاك الأمنية و شبه العسكرية ( الجيش ، الدرك ، الشرطة ، الحماية المدنية ، الجمارك ) في آداء واجبها الإنتخابي في الثكنات حيث تناهي الى مسامع الفرسان الستة ( ٦ ) المنافسين لمرشح الجنرالات و من مصادر مؤكدة ، أن هناك توجيها على مستويات رسمية ، و تعليمات شفوية تلزم الناخبين في تلك الأسلاك بالتصويت على المترشح عبد العزيز بوتفليقة ، و هو أمر يتنافى مع واجب الحياد الذي تفرضه القوانين و أخلاقيات الممارسة السياسية على المؤسسة العسكرية و على مختلف الأسلاك الأمنية مع أعطاء حرية الإختيار لأفرادها ، و هي من الشروط البسيطة و أهم عوامل نجاح العملية الإنتخابية التعددية ، و قد فهم من هذ التصرف الذي ضرب بعرض الحائط كل التعليمات التي أصدرها الرئيس زروال ، وجود مراكز قوى و مصدر قرار آخر غير رئاسة الجمهورية أو الحكومة ، كما بينت وجود إرادة و عزيمة لدى المؤسسة العسكرية من أجل إنجاح مرشح الجنرالات بأي شكل من الأشكال و مهما كانت الظروف ، لأنها رأت في كل المترشحين الآخرين و بدرجات متفاوتة خطرا كبير ، و هي تتبنى لحفظ ماء الوجه داخليا و خارجيا ما يسمى ب ( ديمقراطية الواجهة ) و تعتبر العملية الإنتخابية برمتها مجرد فلكور و ديكور و تبذير للأموال و ذر الرماد في العيون ، لتزيين صورة البلاد لدى العواصم الدولية ، و لأن صعود رئيس منتخب في دول العالم الثالث بطريقة شفافة و نظيفة ، يعتبر خطرا على مراكز القوى التي تعتبر نفسها الوريث الشرعي للنظام ، و هكذا حشدت أحزاب السلطة آلتها الإنتخابية مدعمة بالإدارة ، لمساندة مرشح الجنرالات ووجد الفرسان الستة ( ٦ ) أنفسهم ليس في مواجهة و منافسة مترشح آخر ، لكن في منافسة دولة كاملة بكل مؤسساتها المدنية و العسكرية ، و قد ذكرت بعض المصادر التي عايشت بطريقة ما عملية تصويت الأسلاك الأمنية أن الجهات التي راهنت على فوز المترشح عبد العزيز بوتفليقة ، كلفت عناصرها بمراقبة الناخبين العسكريين و شبه العسكريين بإستظهار أوراق الإنتخابات التي تثبت أنهم صوتوا فعلا على مرشح الجنرالات ، فكان رد الفعل الطبيعي للمترشحين الستة ( ٦ ) هو إعلان إنسحابهم من السباق نحو الرئاسة ، قبيل اليوم المحدد لإجراء الإنتخابات بيومين ( ٢ ) مما وضع الرئيس زروال و حكومته و اللجنة الوطنية المشرفة على العملية الإنتخابية في حرج كبير ، عجزت فيه عن إتخاذ أي إجراء أو موقف حاسم لحماية أصوات

الناخبين و العملية الإنتخابية ككل ، لأن الذين خططوا و نفذوا عملية التزوير الممنهج من خلال توجيه ناخبي مختلف الأسلاك الأمنية ، كانوا فوق الرئاسة و الحكومة و كان هدفهم هو وضع الجميع أمام الأمر الواقع ، وكان الهدف واضحا و هو ضمان فوز مرشح الجنرالات و في الدور الأول و بنسبة مقبولة ، و من أقوال المترشح الدكتور أحمد طالب الإبراهيمي و هو أحد الفرسان الستة ( ٦ ) إجابة عن سؤال بأن القانون الجزائري يمنح الإنسحاب من المنافسة الإنتخابية الا في حالات قاهرة كالعجز المادي أو البدني ( نحن نشعر بالعجز الكلي أمام تدخل أجهزة الدولة و إظهار دعمها لمترشح معين ) و إذا كان الرئيس زروال و هو وزير الدفاع الوطني و القائد الأعلى للقوات المسلحة ، لم يتمكن من تنفيذ وعوده و الإلتزام بتعهداته في تنظيم إنتخابات رئاسية محترمة بكل المقاييس ، و هي في حقيقة الأمر إلتزامات دولة و حكومة إزاء شعبها و إزاء المجتمع الدولي ، بكل ما تحمله كلمة دولة أو حكومة من معان رمزية و دلالات سياسية و نفسية و إجتماعية ، فكيف تستطيع مجموعة من المترشحين مها كانت أوزانهم السياسية و رمزيتهم ، و مهما كانت شعبيتهم مواجهة التزوير الرسمي ، فهم في نهاية الأمر مجرد مواطنين عاديين لا يملكون أية سلطة أو قوة تسمح لهم بالوقوف في وجه ـ صناع الرؤساء .

## و للشارع الجزائري رأي آخر

كان رجل الشارع يتابع بإهتمام شديد مجريات الحملة الإنتخابية ،كما كان يتطلع لفوز أحد المترشحين من المعارضة ، و هزيمة مرشح الجنرالات ، لإعتقاده بأن فوزه يعتبر تمديدا للنظام الحالي ، حيث إعتبر أن إنسحاب المترشحين الستة ( ٦ ) هو دعوة ضمنية لمقاطعة تلك الإنتخابات المهزلة ، وكان عند كلمته و في الموعد يوم الإنتخاب ، حيث شهدت مقاطعة كبيرة في مختلف الولايات و لم تسجل سوى نسبة قليلة من المشاركة ، تمثلت في ما يسمى بالقاعدة الإجتماعية للدولة و هم بطبيعة الحال المناضلون في أحزاب السلطة ( حزب جبهة التحرير الوطني ، التجمع الوطني الديمقراطي و الحليف الإسلامي حركة مجتمع السلم ) المنظمات الوطنية و الجمعيات ، إتحادات العمال و الفلا حين و النساء و الطلبة و الشبيبة ، و ابناء الشهداء و أبناء المجاهدين ، و هي منظمات مرتبطة بطريقة آلية مع النظام السياسي مهما كانت طبيعته ، و حتى الذين شاركوا في تلك الإنتخابات لأسباب و ظروف خاصة صوتوا بالورقة البيضاء أو لأحد المترشحين المنسحبين ، فكانت في حقيقة الأمر مهزلة إنتخابية بكل المقاييس وضعت صورة البلاد بين الأمم في الحضيض .

## هروب المترشح حسين آيت أحمد

صادفت الإنتخابات الرئاسية المسبقة التي جرت في شهر آفريل سنة ١٩٩٩ ، أجواء عيد الأضحى المبارك ، و في مساء يوم الأحد أي قبل يوم واحد من إنتهاء الحملة الإنتخابية ، و كان يوما شديد البرودة ، لاحظت في الطريق الإجتنابي الرابط بين مدينتي عين مليلة و قسنطينة مرورا بقرية قطار العياش ، مرور موكب رسمي من ثلاث ( ٣ ) سيارات مصفحة يسبقهم دركي على دراجة نارية ، و وراءهم سيارة رسمية للدرك الوطني ، و كان في السيارة الأولى من جهة اليمين الأمامية المترشح حسين آيت أحمد الذي يبدو أنه أشار الى السائق بتشغيل المنبه للفت أنتباهنا ، ثم قام بتحيتنا ، أثناء عودته من جولة سياسية عبر ولايات شرق البلاد إختتمها بمهرجان شعبي بمدينة باتنة ، ثم عاد الى مطار عين الباي ليستقل الطائرة نحو الجزائر العاصمة ، كنت بطبيعة الحال أتابع أطوار الحملة الإنتخابية و حضرت جانبا من نشاطات المترشحين التي إحتضنها ملعب بن عبد المالك بمدينة قسنطينة ، كما كان مقررا أن ينظم المترشح حسين آيت أحمد مهرجانا ضخما في قاعة حرشة بالجزائر العاصمة ، عشية الإثنين كمسك ختام للحملة الإنتخابية ، لكن في نفس اليوم راجت أخبار عن إلغاء المهرجان الشعبي ، و في نشرة الثامنة للتلفزيون الجزائري ذكر المذيع أن المترشح حسين آيت أحمد ، قد تعرض الى وعكة صحية مفاجئة وتم نقله على جناح السرعة للعلاج في إحدى المستشفيات السويسرية ، هذا هو التبرير الرسمي لغياب المترشح عن تنظيم المهرجان الختامي الذي حشد له حزب جبهة القوى الإشتراكية كل مناضلي منطقة الوسط ، و وفر كل الإمكانيات الضرورية لنجاحه ، صحيح أن المرض قدر من أقدار الله ، و كل إنسان يمكنه أن يمرض في أية لحظة ، لكن ما سربته بعض المصادر المقربة من المترشح من أخبار تسير في إتجاه آخر ، و هو أن مصالح الأمن المكلفة بتأمين الحملة الإنتخابية و الحراسة المقربة للمترشحين ، تكون قد إكتشفت مخططا إرهابيا لإغتيال الزعيم القبائلي حسين آيت أحمد ، على المباشر و أمام كاميرات التلفزيون ، أي بنفس الطريقة التي أغتيل بها الرئيس محمد بوضياف ، حيث رفعت مصالح الأمن تقريرها مباشرة الى الرئيس ليامين زروال ، الذي لم يجد أمامه من إجراء سريع و فعال لإجهاض مخطط الجريمة ، سوى الإتصال مباشرة بالمترشح المعني و يطلب منه مغادرة البلاد على جناح السرعة ، بعدما أخبره من دون شك بالمخطط الذي كان يستهدف حياته ، و إدخال البلاد في فتنة لا يعرف مداها إلا الله ، حيث من الصعوبة بمكان إقناع عائلة المجاهد آيت أحمد و إطارات حزبه و المناضلين و المتعاطفين معه ، و حتى رجل الشارع البسيط ، أن الإرهابيين قد تسللوا الى قاعة حرشة بأسلحتهم و قاموا بإغتيال حسين آيت أحمد ، كما أن مصداقية الدولة ستنخفض الى الحضيض لأنها لم تتمكن من حماية المترشحين ... قد

يكون هذا الخبر صحيحا لأن العديد من المصادر قد ذكرت أن الرئيس زروال قد بذل جهدا كبير هو و معاونيه في إقناع حسين آيت أحمد بالترشح للإنتخابات الرئاسية المسبقة ، و قدموا له كل الضمانات الممكنة و بعض الإمتيازات و منها فلا فاخرة بالعاصمة كتعويض له عن سنوات المنفى الإضطراري و الإختياري ، لأن وجود شخصية تاريخة من أعضاء لجنة التسعة ( ٩ ) كآيت أحمد ضمن قائمة المتنافسين في هذه الإنتخابات الرئاسية المسبقة ، سيعطيها من دون شك كثيرا من المصداقية و المذاق الخاص ، و قد تكون مجرد إشاعة من نسج الخيال ، و لو فرضنا جدلا وجود مخطط أجرامي لإغتيال الزعيم حسين آيت أحمد ، فإن الذين خططوا لهذا المشروع الجهني كانوا يسعون من ورائه الى تحقيق عدة أهداف و منها :

إرباك الوضع السياسي و الأمني و إدخال البلاد في صراع عسكري عنيف ، سيأخذ هذه المرة طابعا طائفيا ، و ستكون حكومة الرئيس زروال و أجهزة الأمن المعنية هي المتهم الأول بالنسبة لأنصار مؤسس أول حزب معارض في الجزائر ، المجاهد حسين آيت أحمد ، ليس بالضلوع مباشرة في عملية الإغتيال ، و لكن من خلال الإهمال و فشل مخطط تأمين المترشحين ، خاصة و أن النشاط الإرهابي في ذلك الوقت مازال قائما في ربوع البلاد.

نجاح مخطط إغتيال أحد المترشحين من الوزن الثقيل ، عشية الإنتخابات ، سيطيح من دون شك بالعملية برمتها ، و يدخل البلاد في حالة إستثنائية شديدة الصعوبة من كل النواحي ، و سيفقد النظام ما تبقى له من مصداقية و ثقة ، أمام الرأي العام المحلي و الدولي ، و سيكون الخاسر الثاني بعد عائلة و أنصار المترشح آيت أحمد ، هو الرئيس ليامين زروال نفسه ، و ستكون نهاية مؤسفة و مأساوية لمسار و تاريخ رجلين عظيمين ، سعى كل منهما و بطريقته الخاصة لبناء دولة ديمقراطية إجتماعية حديثة .

## فوز بطعم الهزيمة

رغم ما حدث من تجاوزات مع بدء تصويت الأسلاك الأمنية ، و ما قيل عن محاولة إغتيال المترشح آيت أحمد ، و فراره الى الخارج عشية الإتخابات ، و إنسحاب الفرسان الستة ( ٦ ) الذين إعتبروا توجيه الأسلاك الأمنية للتصويت على المترشح عبد العزيز بوتفليقة ، محاولة من الإدارة لفرض رئيس معين على الشعب ، و إنسحابهم من السباق الرئاسي هو أضعف الإيمان ، و إزاء هذه التطورات التي لم ينتظره أقل الناس تفاؤلا لم يكن أمام الرئيس زروال و حكومته ، سوى إتمام العملية الإنتخابية حتى آخرها ، مهما كانت الظروف و الصعوبات ، و جاء يوم الإنتخاب وكأنه لا حدث ، و لم يتقدم لمراكز و مكاتب التصويت سوى أفراد قلائل ، معظمهم من مناضلي أحزاب السلطة والإدارة ، حيث بلغت نسبة المقاطعة حسب مصادر المعارضة

٨٠ في المائة ، و أن نسبة المشاركة لم تتجاوز ال ٢٠ في المائة ، و قد إعترفت الصحافة المستقلة بضعف الإقبال على صناديق الإقتراع ، و حسبما تسرب من أخبار فإن المترشح عبد العزيز بوتفليقة قد أحسن بخيبة أمل و أسر الى المجموعة التي رشحته بأنه لن يقبل أن يكون رئيسا للبلاد بأقل من نسبة ٧٤ في المائة ، الأمر الذي وضعهم في ورطة حقيقية لم يكونوا يتوقعونها ،حيث تصادمت الرؤى و المواقف و حتى المصالح بين الطرفين ، فجماعة الظل تريد أن تصنع رئيسا فائزا بنسبة قليلة و مضخمة و غير حقيقية ، حتى يكون رهينة لديها ، أما الرئيس فيريد الفوز بنسبة كبيرة و حقيقية و نابعة من الإرادة الشعبية ، حتى يتخلص في أول منعرج من جماعات الضغط و مراكز القوة ، و تقول المصادر أن غضب المترشح الفائز بالتزوير عبد العزيز بوتفليقة ، قد بلغ درجة غير معقولة ، خاصة و أن الرجل محسوب على السياسيين الدبلوماسيين ، و يتمتع بنسبة كبيرة من الذكاء و الدهاء ، النابغين من تجربة طويلة في عالمي السياسة و الدبلوماسية ، لكن و قبل إعلان نتائج الإنتخابات و بصعوبة كبيرة توصل الطرفان الى حل وسط يرضي غرور مرشح الجنرالات و يحفظ ماء الوجه ، و في صباح يوم الجمعة أعلن وزير الداخلية للصحافة فوز المترشح عبد العزيز بوتفليقة بمنصب رئيس الجمهورية بنسبة ٧٤ في المائة ، وهي النتيجة التي أذهلت المترشحين و المتتبعين و صدمت الشارع الجزائري الذي كان يتابع أطوار العملية الإنتخابية و يدرك مآلاتها ، أن نسبة المشاركة كانت ضئيلة جدا ، و هكذا تدخلت الإدارة لتزوير الإنتخابات الرئاسية المسبقة و تضخيم نسبة المشاركة ، من أجل فرض مترشح معين ، سيكون له شأن عظيم في تاريخ الجزائر ، و بهذه الطريقة المشينة دخل الرئيس عبد العزيز بوتفليقة من على ظهر دبابة الى قصر المرادية كسادس رئيس للجزائر المستقلة ، فاز بهذه الإنتخابات عن طريق التزوير و بدعم من المخابرات و الإدارة ، لكنه فوز بطعم الخسارة ، وبما أن ظروف البلاد لم تكن تحتمل المزيد من المتاعب السياسية و الأمنية ، و أمام إستحالة إلغاء تلك الإنتخابات بمبرر إنسحاب الفرسان الستة ( ٦ ) أو التزوير الذكي و الفاحش القبلي و البعدي ، ولم تكن تسمح سوى بقبول الأمر الواقع ، فقد وافق الرئيس ليامين زروال بإعتباره صاحب مبادرة تنظيم الإنتخابات الرئاسية على نتيجتها المعلنة و على مضض ، و هكذا إنتهت فترة حكم الرئيس زروال الذي فضل الإنسحاب بشرف و من الباب الواسع ، مهما كانت إنجازاته و بصماته قليلة بالنظر الى طبيعة المرحلة التي تراءس فيها البلاد ، و دخلت الجزائر مرحلة جديدة رغم التزوير الفاحش لتلك الإنتخابات ، فقد كانت مفعمة بالأمل في إعادة الثقة كاملة بين المواطن و الدولة ، و تفكيك قنبلة الإرهاب ووضع حد للإقتتال الداخلي ، و العودة السريعة الى المسار التنموي.

## من هو عبد العزيز بوتفليقة؟

عبد العزيز بوتفليقة مجاهد و شخصية سياسية و دبلوماسية جزائرية ، من مواليد ١٩٣٧ بمدينة وجدة المغربية ، إبن أحمد و منصورية عزلاوي الزوجة الثانية لأبيه ، تربى و ترعرع في مدينة وجدة الحدودية بين المغرب و الجزائر ، تلقى دروسه الإبتدائية في مدرسة سيدي زيدان ، ثم إنتقل الى مدرسة الحسينية التي أسسها الأمير الحسن ، وساعده حفظ القرآن الكريم و تعلمه مبادىء اللغة العربية و الدين الإسلامي ، على التأقلم مع أجواء المدارس الحديثة و التفوق في دراسته ، أما أمه فكانت تدير حماما نسائيا تقليديا يسمى حمام جردة ، و إستفاد الطفل عبد العزيز من الوضعية المادية المريحة لعائلته فأندمج بسرعة في الوسط الأوروسطوقراطي المغربي ، و تعلم أهم الرياضات و الألعاب التي تستهوي أبناء هذه الشريحة ، كلعبة الأوراق و تنس الطاولة و البيزبول و الفروسية ، و لم تمنعه الحياة الأوروسطوقراطية المتعالية على بقية شرائح المجتمع من الإرتواء من معين السادة الصوفية الكرام ، حيث كان يداوم على حضور الدروس و الإحتفالات التي تنظمها الزاوية القادرية بمدينة وجدة ، كما شارك في مختلف النشاطات الثقافية و الفنية التي تنظمها إدارة المدرسة ، وكان مولعا بالمسرح بإعتباره أبي الفنون ... واصل مشواره التعليمي بنجاح ملحوظ و انتقل الى ثانوية عبد المؤمن بنفس المدينة ، و أظهر بعض النبوغ الدراسي بين أقرانه ، وفي المرحلة الثانوية بدأت تنفتح مواهبه ، وبدأ الوعي السياسي و الإجتماعي يتسرب إليه شيئا فشيئا . لكن و لظروف ما لم يتحصل على شهادة الباكالوريا و بالتالي لم يتمكن من مواصلة التعليم الجامعي .

## مع الثورة

عندما إندلعت ثورة التحرير المباركة في الفاتح من نوفمبر سنة ١٩٥٤ كان عمر الشاب عبد العزيز بوتفليقة ١٧ سنة، و هي مرحلة عمرية يقضيها الإنسان عادة كطالب في مرحلة التعليم الثانوي ، و هي أيضا مرحلة مهمة في حياة كل إنسان ، و يتوقف عليها مستقبله و مصيره ، وفيها تتحدد إتجاهاته الفكرية و السياسية ، فلم يكن له الوقت الكافي للنضال السياسي بحكم السن على الأقل ،فانتظر حتى بلوغه سن ال ١٩ ليندمج في صفوف الثورة و من داخل المدينة الحدودية التي ولد فيها ، و التي تحولت بعد إعلان الثورة الى قاعدة خلفية و مقر مؤقت للقيادة السياسية و العسكرية ، في تلك الأثناء دخل الشاب عبد العزيز بوتفليقة قرية أولاد عمر بولاية تلمسان حاليا ، و أتصل بالمجاهدين في الجبال معلنا إنضمامه الى صفوف الثورة مجاهدا في سبيل الله و من أجل تحرير الوطن من نير الإستعمار ، و أصبح يعرف بالإسم الثوري ( عبد القادر المالي ) و في سنة ١٩٥٧ عين مراقبا عاما للولاية الخامسة ( غرب البلاد ) التي كان يشرف عليها الشهيد العربي بن مهيدي ، ثم تمت ترقيته بسرعة الى ضابط ، ثم أنتدب للعمل في

قيادة الأركان الغربية تحت قيادة العقيد هواري بومدين ، وفي سنة ١٩٦٠ صدرت الأوامر من قيادة الثورة بتعيينه قائدا للجبهة الجنوبية في الحدود مع دولة مالي ، و في سنة ١٩٦١ كلفه العقيد هواري بومدين قائد أركان الجيش ، بمهمة سرية بفرنسا ، و هي الإتصال بالزعماء الخمس الذين إخططفتهم المخابرات الفرنسية سنة ١٩٥٦ إثناء رحلة عبر الطائرة من المغرب الى تونس ، و هم السادة أحمد بن بلة ، محمد بوضياف ، حسين آيت أحمد ، محمد خضر ، و الصحفي المرافق لهم مصطفى لشرف ، و كانت طبيعة المهمة هي التحضير المبكر لمرحلة ما بعد الإستقلال ، و جس نبض مفجري الثورة المسجونين بفرنسا ، حول منصب رئيس الجمهورية ، حيث أقترح العقيد هواري بومدين هذا المنصب الهام بداية على المجاهد محمد بوضياف بإعتباره عضوا مؤسسا للنواة الأولى التي فجرت الثورة ، و منصب رئيس الحكومة على المجاهد أحمد بن بلة ، و الأمانة العامة للحزب على المجاهد محمد خيضر ، لكن المجاهد محمد بوضياف كما هو معلوم رفض هذا العرض السخي الذي قدمه له قائد أركان الجيش ، بدعوى تحالفه المسبق مع العقيد كريم بلقاسم ، ليعود عبد العزيز بوتفليقة مرة ثانية الى فرنسا و بطريقة سرية مبعوثا من طرف قائد الأركان العقيد هواري بومدين ، ليعرض السلطة بكل مكوناتها على المجاهد أحمد بن بلة ، الذي إقترح بدوره إسم محمد خيضر ، و بعد تردد و إزاء تحفظ قائد الجيش عن محمد خيضر ، قبل أحمد بن بلة العرض ، و بعد نجاحه في مهمته الصعبة ، تقربت المسافة بين بوتفليقة و العقيد هواري بومدين ، وأصبح محل ثقته و أقرب مساعديه ، و قبيل إسترجاع السيادة الوطنية و أثناء المفاوضات السرية و العلنية مع الحكومة الفرنسية ، تشكلت نواة بديلة عن الباءات الثلاث وعن الحكومة المؤقتة ، و هي ما سميت في الأدبيات السياسية و الإعلامية بمجموعة وجدة و تضم الضباط هواري بومدين ، أحمد قايد ، الشريف بلقاسم ، أحمد مدغري ، و عبد العزيز بوتفليقة و هو أصغر الأعضاء ، وكانت هذه الجماعة هي مركز القوة الوحيد الذي قرر مصير البلاد بعد الإستقلال ، و هي نفس الجماعة التي راهنت على فارسها أحمد بن بلة و رشحته لرئاسة الجمهورية ودعمته ووفرت كل أسباب نجاحه المادية و المعنوية ، كما وقفت ضد الحكومة المؤقتة و فرضت الأمر الواقع بعد تدخل جيش الحدود من الشرق و الغرب ، ودخوله الى العاصمة دخول الفاتحين ، و حسم المعركة لصالح مجموعة وجدة ، في مقابل جماعة تيزي وزو ، و بعد إستباب الوضع نسبيا ، نظمت أول إنتخابات لإختيار أعضاء المجلس الوطني التاسيسي ، حيث رشح حزب جبهة التحرير المناضل عبد العزيز بوتفليقة ، وفاز بمقعد في نفس المجلس ، و تم تعيينه وزيرا للشباب و الرياضة و السياحة و عمره ٢٥ سنة ، و في الإنتخابات البرلمانية التي جرت سنة ١٩٦٣ ترشح و فاز بمقعد في البرلمان ، ثم عين في نفس السنة وزيرا للشؤون الخارجية ، و أثناء إنعقاد أول مؤتمر لحزب جبهة التحرير الوطني يعد إسترجاع السيادة

الوطنية ، و الذي بدأت أشغاله في ١٦ آفريل سنة ١٩٦٤ ، تم إنتخابه عضوا باللجنة المركزية و المكتب السياسي للحزب . بعد التصحيح الثوري الذي أطاح بالرئيس المنتخب أحمد بن بلة ، و أصبح بموجبه وزير الدفاع الوطني العقيد هواري بومدين رئيسا للدولة ، تم تعيين عبد العزيز بوتفليقة وزيرا للشؤون الخارجية ، فظل في منصبه الى غاية وفاة الرئيس هواري بومدين في ال ٢٧ ديسمبر ١٩٧٨ ، و في مقبرة العالية بالجزائر العاصمة و بحضور جمع غفير من المشيعين لجنازة الراحل ، يتقدمهم العديد من رؤساء الدول و الحكومات الشقيقة و الصديقة ، تقدم بوتفليقة ليقرأ كلمة التأبين بتأثر عميق لفراق الزعيم مؤسس الدولة الجزائرية الحديثة ، و أختتم كلمته بالآية الكريمة ( يا أيتها النفس المطمئنة أرجعي الى ر بك راضية مرضية فادخلي في عبادي و ادخلي جنتي ) سورة الفجر ، فكانت هذه الكلمة التأبينية لرفيقه و صديقه الراحل هي آخر نشاط رسمي يقوم به في الجزائر بصفته عضوا في الحكومة.

## صراع على الخلافة

يصنف عبد العزيز بوتفليقة كأحد المقربين للرئيس الراحل هواري بومدين ، و أصغر وزير في مختلف الحكومات الجزائرية التي أعقبت الإستقلال و حتى سنة ١٩٧٨ ، حيث تولد لديه طموح كبير في خلافة الراحل هواري بومدين ، لكنه إصطدم بوجود منافس شرس يعتبر هو الآخر من أقرب المقربين الى الرئيس الراحل ، و هو الأمين العام لحزب جبهة التحرير في ذلك الوقت محمد الصالح يحياوي ، كما ظهرت بعض الأسماء المنافسة لكنها ما لبثت أن إختفت سريعا ، بعدما تدخل الأمن العسكري بقيادة العقيد فاصدي مرباح لحسم الصراع حول الرئاسة و ترشيح العقيد الشاذلي بن جديد قائد الناحية العسكرية الثانية ـ وهران و ما جاورها ـ و هو مصنف كذلك ضمن الأصدقاء المقربين للرئيس الراحل ، و بعد إنتخاب العقيد بن جديد رئيسا للجمهورية و تعيين الدكتور أحمد طالب الإبراهيمي وزيرا للشؤون الخارجية ، تم إكتشاف حساب سري في إحدى البنوك السويسرية بإسم وزارة الشؤون الخارجية ، فتم إستدعاء عبد العزيز بوتفليقة من طرف الرئيس الشاذلي بن جديد ، حيث طلب منه توضيحات حول موضوع الحساب السري ، فرد بوتفليقة بأنه كان حسابا سريا خاصا بالرئاسة يستعمله الرئيس الراحل هواري بومدين لتمويل عمليات خاصة ودعم منظمات و فصائل وصحف و مجلات أجنبية ، و طلب من الرئيس مهلة لتصفية الحساب و غلقه بالمرة ، و قام بزيارة الى سويسرا لغلق الحساب و عاد الى الجزائر و طلب مقابلة الرئيس الشاذلي بن جديد و بحضور وزير الخارجية أحمد طالب الإبراهيمي ، و سلم للرئاسة صكا بالمبلغ الذي كان في الحساب السري بإحدى البنوك السويسرية ، مؤكدا بذلك

غلق الحساب و نهاية القضية ، فتسلم الرئيس بن جديد الصك و تأمل فيه جيدا ثم نظر الى بوتفليقة نظرة إسمئزاز و قرف و قال له بلهجة عنابية صارمة : ( ما نحبش أنشوفك في دزاير أبدا ) أي لا أريد رؤيتك في الجزائر أبدا ، و قد أتهم بوتفليقة باختلاس أموال الدولة و تهريبها الى الخارج ، و أحيل ملفه على لجنة الإنضباط بحزب جبهة التحرير ، و تم إلغاء عضويته في اللجنة المركزية ، ثم أحيل الملف الى مجلس المحاسبة ، فغادر الجزائر متوجها الى بريطانيا و عاش هناك شبه متشرد ، فأحتضنه رجل أعمال ، ثم أنتقل الى الخليج و إشتغل لفترة طويلة كمستشار لأمير دولة الإمارات الشيخ بن زايد ، دامت أزيد من عشرين ( ٢٠ ) سنة ، و بعد أحداث ٥ أكتوبر ١٩٨٨ التي كانت فتحا مبينا على الجزائر ، عاد بوتفليقة الى الجزائر و انضم الى مجموعة ال ١٨ التي تكونت من عدة شخصيات سياسية كانت خارج النظام ، و حاولت تبني بعض المطالب السياسية و الإقتصادية للضغط على النظام الحاكم لإجباره على الإنفتاح و تقديم بعض التنازلات ، لكن بوتفليقة لم يجد له مكانا مريحا في جزائر ما بعد دستور فيفري ١٩٨٩ الذي فتح الباب واسعا أمام التعددية السياسية و حرية إنشاء الأحزاب و الجمعيات و الصحف ، فعاد الى الخليج يراقب تطورات الأوضاع في بلاده من بعيد .

## في ندوة الوفاق الوطني

كان إسم عبد العزيز بوتفليقة حاضرا في ندوة الوفاق الوطني ، التي عقدت بالجزائر العاصمة من ٢٦ الى ٢٧ جانفي ١٩٩٤، تتويجا للمرحلة الإنتقالية و نهاية عهدة المجلس الأعلى للدولة ، الذي تولى تسيير شؤون البلاد بعد إستقالة الرئيس الشاذلي بن جديد في ١١ جانفي ١٩٩٢ ، و ترددت الأخبار في كوالبس الندوة أن بوتفليقة سيكون المرشح الوحيد لندوة الوفاق الوطني ، كرئيس للدولة في مرحلة إنتقالية ثانية قصيرة تتوج بعودة المسار الإنتخابي بداية من الإنتخابات الرئاسية ، و تقول بعض المصادر أن بوتفليقة وجد معارضة شديدة من طرف رئيس المجلس الأعلى للدولة علي كافي الذي أبدى من جهة أخرى رغبة في الترشح لرئاسة الدولة ، رغم أن النظام الداخلي للمجلس الأعلى السابق يمنع ترشح أعضائه لهذا المنصب ، وكانت حجة الرئيس علي كافي هي كيف نرشح لرئاسة الدولة شخص متهم من طرف الدولة و الحزب بالإختلاس و فتح حساب سري في الخارج ، الأمر الذي كسر الإجماع حول ترشيح عبد العزيز بوتفليقة ، و أخلط أوراق الجميع ، و زاد مقاطعة معظم الأحزاب السياسية الفاعلة لأشغال الندوة من الضغط على أصحاب القرار ، حيث وجدوا أنفسهم في طريق مسدودة و لم يتمكنوا من حسم الخلاف حول منصب رئيس الدولة ، و تكون تلك الخلافات هي التي دفعت المترشح عبد العزيز بوتفليقة الى التراجع في آخر لحظة و الهروب نحو الخليج للمرة الثالثة .

## ربـــــع 1 / 4 رئيـــــس

في الثلاثي الأخير من سنة ١٩٩٨ و مع إعلان الرئيس ليامين زروال عن إنتخابات رئاسية مسبقة و لن يشارك فيها ، عادت الروح مجددا الى أنصار عبد العزيز بوتفليقة داخل جماعة الظل و صناع الرؤساء ، حيث تم ترشيحه لخوض الإنتخابات الرئاسية التي نظمت في شهر آفريل ١٩٩٩ و فاز بها بطريقة غير ديمقراطية و عرفت إنسحاب المترشحين الستة ( ٦ ) المنافسين له ، وكانت مهزلة إنتخابية بكل المقاييس ، حيث تم تزوير الإنتخابات و رفع نسبة المشاركة من ٢٠% و ٧٤ % من الأصوات لصالح مرشح الجنرالات ، و اصبح بهذه النتيجة المؤسفة ربع ١ / ٤ رئيس .

## أهم محاور البرنامج الرئاسي

ركز المترشح عبد العزيز بوتفليقة في برنامجه الرئاسي ، الذي قدمه كمشروع و سوقته الآلة الإعلامية و الشعبية التي دعمته لخوض الإنتخابات الرئاسية المسبقة ، على ثلاثة ( ٣ ) محاور رئيسية ، أكدها في العديد من المرات خلال التجمعات الشعبية التي نشطها عبر ربوع الوطن ، و خلال تصريحاته المقتضبة لمختلف وسائل الإعلام المحلية و هي مرتبة حسب الأولويات كما يلي:

١ ـ إطفاء نار الفتنة ، ٢ إعادة الجزائر الى مكانتها الطبيعية سياسيا ودبلوماسيا ، ٣ إستئناف المسار التنموي ، و سنحاول في عجالة تلخيص و تحليل هذه المحاور.

**إطفاء نار الفتنة :** وضع الرئيس عبد العزيز بوتفليقة على رأس أولويات برنامجه السياسي للعهدة الأولى ٩٩ / ٢٠٠٤ تسوية المشكلة الأمنية و القضاء على الإرهاب الأعمى ، الذي دمر البلاد و قضى على الأخضر و اليابس منذ سنة ١٩٩٢ ، و إذا كان الرئيس بوتفليقة سواء بصفته خارج النظام أو في قلبه ، لم يتخذ أي موقف حازم من الإرهاب الذي مارسته عدة جماعات مسلحة محسوبة على الجبهة الإسلامية للإنقاذ أو مقربة منها ، فحاول أثناء عهدته الأولى أن يحافظ على نوع من الحياد التام ، متأثرا بطبيعته الدبلوماسية و بإعتباره غير متورط في الأزمة الأمنية من قريب أو من بعيد ، ربما لينصب نفسه حكما عدلا بين طرفي النزاع و حتى يكسب ثقة الجميع ، و إنجاح مهمته الأساسية الأولى و هي إطفاء نار الفتنة و تسوية المشكلة الأمنية بصورة نهائية و بأُقل الأضرار و التكاليف ، و توفير غطاء سياسي و ضمانات و حصانة أبدية لجنرالات جانفي ١٩٩٢ المتورطين بشكل أساسي في الأزمة ، و الذين يتحملون جزء من مسؤولية إغراق البلاد في الدماء و الدموع ، و لذلك كانت لغة الدبلوماسية طاغية في خطابات الرئيس بوتفليقة ، خاصة في هذه القضية التي أعطاها عنوانا محايدا و هو ـ إطفاء نار الفتنة

و ليس القضاء على جذور الإرهاب ، أو إستئصال الإرهاب كما كان يروج لذلك الخطاب الرسمي في فترة الرئيس زروال ، و كلمة فتنة هي مصطلح قرآني يفهم منه عدة دلالات ومعان ، و هي في الحالة الجزائرية ، تعني أن كلا الطرفين المتصارعين في الجزائر منذ شهر جانفي ١٩٩٢ متساويان في المسؤولية ، و كلاهما ظالم و مظلوم ، خاصة إذا أخذنا بعين الإعتبار جذور المشكلة و أبعادها السياسية ، فالمشكلة في حقيقة الأمر هي سياسية بالدرجة الأولى ، و لتحقيق هذه الأولوية إقترح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة عدة أفكار و مشاريع سنتعرض لها في الفقرات القادمة بكثير من التفاصيل .

## إعادة البلاد الى مكانتها الطبيعية

كان الإنفتاح السياسي و الإقتصادي الذي بادر به الرئيس الشاذلي بن جديد ، بعد مظاهرات ٥ أكتوبر ٨٨ التي أعتبرت ربيعا جزائريا بإمتياز ، جعل أنظار العالم تحول نحو الجزائر لمعرفة مصير هذه التجربة الديمقراطية الواعدة ، لكن تدخل الجنرالات في شهر جانفي ١٩٩٢ أجهض أول تجربة ديمقراطية في العالم الإسلامي ، و فتح أبواب جهنم على مصراعيها ، منذ ذلك الوقت أصبحت البلاد محرمة على الزوار الأجانب رسميين و دبلوماسيين و سواح ، حيث عانت من حصار سياسي و دبلوماسي و إقتصادي غير معلن ، و تقهقرت مكانتها الدولية الى الحضيض ، و لم تعد تسمع فيها سوى أخبار القتل الهمجي و المجازر الجماعية و الإغتيالات ، و سارعت العديد من الدول الأجنبية الى تقليص بعثاتها الدبلوماسية ، و أخرى طلبت من رعاياها مغادرة البلاد و التحذير من زيارتها ، و أشتد الخناق على الجزائر و لم يعد مطار هواري بومدين الدولي يستقبل الطائرات الأجنبية التي تحمل الوفود الرسمية ، و هكذا تراجع صوت الجزائر في المحافل الدولية و الإقليمية و أصبحت كلمة الجزائر مرادفة للإرهاب ، فكان مطلوبا من الرئيس بوتفليقة إستغلال تجربته الدبلوماسية الطويلة و شبكة علاقاته مع الدول و كبار الشخصيات العالمية من أجل إتخاذ خطوات سريعة و تدريجية ، تسمح للجزائر بالعودة الى مكانتها الدبلوماسية و القيام بدورها الطبيعي في المحافل الإقليمية و الدولية .

## العودة الى إستئناف المسار التنموي

عندما جاء الرئيس بوتفليقة الى سدة الحكم ، و بغض النظر عن الطريقة و الظروف التي رافقتها ، وجد البلاد في حالة شلل إقتصادي تام ، فمعظم النسيج الصناعي الموروث عن زمن الثورة الصناعية في فترة الرئيس بومدين ، قد تعطل إما بسبب الإهمال و سوء التسيير و عدم تجديد الآلآت لمواكبة التطورات التكنولوجية العالمية ، في عالم الصناعة و الإنتاج ، و إما بسبب سياسة القروض التي أرهقت كاهل البلاد و فرضت عليها نمطا معينا في تسيير الميزانية ، رهن

القدرات المالية للبلاد و شل إمكانياتها على تطوير قاعدتها الصناعية ، وجد بوتفليقة البلاد خاوية على عروشها و الخزينة تكاد تكون فارغة ، وما توفر من العملة الصعبة لا يكفي سوى لإستيراد بعض المواد الغذائية الضرورية لعدة أشهر ، و لذلك كان مطلوبا من الرئيس بوتفليقة التحرك على جناح السرعة لإنقاذ البلاد من الإفلاس و المواطنين من شبح الجوع ، و كما يقول المثل فإن رأس المال جبان ، و الإستثمار المحلي أو الأجنبي يتطلب حدا معينا من الإستقرار السياسي و الهدوء الإجتماعي ، و في حالة الجزائر كانت الأجواء العامة في ذلك الوقت غير مستقرة و لا تساعد على الإستثمار العمومي أو الخاص ، و ما تبقى في خزينة الدولة من عملة محلية و أجنبية أستهلك في تسيير الشؤون العادية للدولة و محاربة الإرهاب ، حيث أن المسار التنموي تعطل مع مطلع سنة ١٩٩٢ و أصبح الهاجس الأمني يسيطر على الجميع حكومة و شعبا.

## إفريقيا مدخل الجزائر الى الساحة الدولية

لم ينتظر الرئيس عبد العزيز بوتفليقة حتى تنفرج الأزمة الأمنية قليلا و تتحقق بعض الأهداف المسطرة في برنامجه الإنتخابي ، و قبل الشروع في إنجاز الهدف الأول المتعلق بإطفاء نار الفتنة ، إنطلق مباشرة الى تحقيق الهدف الثاني و هو إعادة البلاد الى الواجهة الدولية ، لتقوم بدورها الدبلوماسي الطبيعي و الريادي ، فإستغل فرصة إقتراب موعد عقد مؤتمر الدول الإفريقية ، و أقنع منظمة الإتحاد الإفريقي بإستعداد الجزائر لإحتضان المؤتمر الأفريقي ، حيث كان هذا المؤتمر بمثابة مدخل أولى للجزائر الى الساحة الإفريقية و الدولية بعد غياب طويل ، و أيا كانت أهداف و توصيات مؤتمر الوحدة الإفريقية الذي إحتضنته الجزائر في شهر جويلية سنة ١٩٩٩ ، أي بعد أقل من ثلاثة ( ٣ ) اشهر من تنصيب عبد العزبز بوتفليقة رئيسا للبلاد ، فهو بالنسبة للجزائر الجريحة مكسب سياسي و دبلوماسي كبير و هام ، كانت البلاد بأمس الحاجة اليه و كانت تنتظر منه عدة أهداف:

حضور الرؤساء الأفارقة الى الجزائر بعد غياب طويل سيعطي الإنطباع الى الرأي العام الدولي و المستثمرين ، و شركات التأمين العالمية ، بأن البلاد بصدد الخروج تدريجيا من الأزمة الأمنية الخانقة ، و نجاح الجزائر في أقناع الرؤساء الآفارقة بالحضور الى الجزائر و الإلتقاء في إطار المنظمة الإفريقية يعتبر خطوة عملاقة في سبيل عودة الجزائر الى الساحة الدولية من البوابة الإفريقية .

يعتبر مؤتمر الوحدة الإفريقية الذي إحتضنته الجزائر في شهر جويلية سنة ١٩٩٩، محاولة أولى من الرئيس بوتفليقة ، لفك الحصار السياسي و الدبلوماسي و العسكري غير المعلن الذي عانت منه الجزائر منذ إنتقلاب جانفي ١٩٩٢، أي ما يقارب عشرية كاملة من الدماء و الدموع ، و هو

بمثابة رسالة مشفرة الى العالم و الى كل الأطراف الداخلية و الخارجية التي كانت تغذي الأزمة ، و تصب البنزين على النار ، لتبقى الجزائر مشتعلة أبد الدهر ، رسالة مفادها أن الإرهاب و الأعمال الإجرامية ليست قدرا مقدورا ، و لا حتميا مقضيا على الجزائر ، و أن البلاد يمكن أن تتعافى و تخرج من أزمتها إن عاجلا أو آجلا .

## مشكلة الآزواد

حاولت الدبلوماسية الجزائرية سنة ١٩٩٣ في فترة الرئيس ليامين زروال ، تفكيك مشكلة الآزواد ، و هي مشكلة عرقية إجتماعية إقتصادية ، أخذت طابعا سياسيا و عسكريا ، حيث قام وزير الشؤون الخارجية في ذلك الوقت أحمد أويحي ، بجمع الأطراف المتصارعة في لقاء بمدينة تمنراست ، أثمر بعد عدة أيام من المناقشات و المرافعات ، على توقيع إتفاق بين السلطة في دولة مالي ، و ممثلين عن المواطنين الازواد ، الذين لم تكن أهم مطالبهم تتجاوز الحق في الحياة و توفير أبسط ضروريات العيش الكريم ، و هو ما كان يتطلب بعض المجهودات التنموية و المشاريع الخاصة في هذه المنطقة المحرومة ، لكن الإتفاق الذي رعته الجزائر في تلك الفترة لم يثبت على الأرض طويلا نتيجة لعدم إلتزام الحكومة المالية بتحقيق أهم شروط و بنود الإنفاق ، ربما لعجزها عن توفير الغلاف المالي لإنجاز المشاريع التنموية في منطقة الآزواد ، فإنفجرت الأزمة من جديد و سارعت الجزائر في عهدة عبد العزيز بوتفليقة الى إحتواء الأزمة ، نظرا لما تشكله من أخطار أمنية و إجتماعية و إقتصادية على الجزائر من جهة ، و إبعاد شبح الأيادي الأجنبية التي تنتظر بفارغ الصبر هذه الفرص لصناعة بؤر توتر قرب الصحراء الجزائرية ، حيث إحتضنت الجزائر في صائفة سنة ١٩٩٩ لقاء تصالحيا بين الإخوة الماليين ، سمح بتهدئة الأوضاع و تجنب الإقتتال الداخلي ، وتم تثبيت هدنة غير معلنة و طويلة الآمد ، مم سمح للجزائر بتنفس الصعداء و التفرغ للإهتمام بالقضايا الداخلية الشائكة ، و يعتبر نجاح الدبلوماسية الجزائرية في تثبيت الإتفاق بين الإخوة الماليين و الحيلولة دون إنفجار الوضع الأمني و تحويل تلك المنطقة الحدودية الى ساحة معارك و حروب بين الأشقاء ، و فوضى تستغلها أطراف أخرى لتهريب السلع و الأسلحة و المخدرات ، مكسب ثمين تحققه البلاد في ظرف وجيز و خطوة عملاقة في طريق عودة الدبلوماسية الجزائرية الى آداء دورها الطبيعي في الساحة الإفريقية و الدولية ، كما يساهم هذا النجاح الدبلوماسي في فك الحصار تدريجيا عن الجزائر .

## لقاء المصالحة بين أثيوبيا و أريتيريا

في نفس الفترة أيضا إحتضنت الجزائر لقاء للمصالحة بين الدولتين الإفريقيتين ( أثيوبيا و أريتيريا ) و كان هذه المرة تحت رعاية كاتبة الدولة الأمريكية للشؤون الخارجية السيدة مادلين أولبرايت ، و يعتبر مجرد إحتضان الجزائر لهذا اللقاء التصالحي الهام ، هدية كبيرة من الولايات

المتحدة الأمريكية للجزائر ، و دعم سياسي و دبلوماسي خاص للرئيس عبد العزيز بوتفليقة ، وتكريم للدبلوماسية الجزائرية ، التي تحتفظ لها الولايات المتحدة الأمريكية ، بالكثير من المآثر ، منها على سبيل المثال مساهمة الجزائر في حل مشكلة الرهائن الأمريكيين الذين أحتجزهم الطلبة في إيران في ثمانينيات القرن الماضي ، و قد سمحت هذه النشاطات و المساعي المكثفة ، بإضافة نقاط كثيرة في رصيد الرئيس بوتفليقة الذي نزلت شعبيته الى الحضيض بعد الإنتخابات الرئاسية ، فحاول إسترجاع مصداقيته في الشارع الجزائري شيئا فشيئا من خلال عدة نشاطات و إجراءات .

## الوئام المدني

كل الأزمات و النزاعات و الحروب التي تحدث في أية بقعة في العالم ، تنتهي في غالب الأحيان بالمفاوضات بين المتصارعين ، و بإجراءات ذات طابع سياسي أو قضائي تتخذها الدولة لإرضاء الطرف الآخر و حمله على التراجع عن رفع السلاح في وجه الدولة ، مهما كانت قضيته عادلة من وجهة نظره ، فالعنف لا يولد إلا العنف ، و الأزمة الجزائرية التي إندلعت غداة توقيف المسار الإنتخابي في شهر جانفي سنة ١٩٩٢ ، هي في جوهرها أزمة سياسية تتطلب بالضرورة حلولا سياسية ، أبسطها إعادة الإعتبار للجبهة الإسلامية للإنقاذ و لو بتسمية أخرى ، و هناك تجارب مماثلة حصلت في تركيا مثلا مع التنظيمات الإسلامية التي أسسها الراحل نجم الدين أربكان ، وإعادة النظر في النظام الإنتخابي ، و تسوية مخلفات الأزمة من جوانبها الإجتماعية خاصة ، و يأتي قانون الوئام المدني الذي بادر به الرئيس بوتفليقة كتكملة لقانون الرحمة الذي لم يحقق النتائج المرجوة منه حيث إستفاد منه ٥٠٠ إرهابي من أصل ٢٠٠٠٠، و هي نسبة ضئيلة جدا ، كما كان هذا القانون بالنسبة للرئيس بوتفليقة كنوع من الإستفتاء لإسترجاع الثقة مع الشعب بعد مهزلة الإنتخابات الرئاسية ، جاء مشروع قانون الوئام المدني و الذي صادق عليه البرلمان ب ٢٨٨ صوت و مجلس الأمة ب ١٣١ صوت ، في ٤٣ مادة ، و تضمن العديد من الإجراءات القانونية التي تساعد الإرهابيين المغرر بهم على ترك العمليات الإرهابية و العودة الى أحضان المجتمع و العيش بصفة عادية ، و جرى الإستفتاء عليه في ١٦ سبتمبر ١٩٩٩ و حقق نسبة مشاركة عالية ، بلغت ٩٨,٦ في المائة .

## إطلالة على مواد قانون الوئام المدني

المادة الأولى: يندرج هذا القانون في إطار الغاية السامية المتمثلة في إستعادة الوئام المدني و يهدف الى تأسيس تدابير خاصة ، بغية توفير حلول ملائمة للأشخاص المورطين و المتورطين في أعمال إرهاب أو تخريب ، الذين يعبرون عن إرادتهم في التوقف بكل وعي عن نشاطاتهم

الإجرامية بإعطائهم الفرصة لتجسيد هذا الطموح ، على نهج إعادة الإدماج المدني في المجتمع ، و للإستفادة من أحكام هذا القانون يجب على الأشخاص المذكورين في الفقرة أعلاه ، إشعار السلطات المختصة بتوقفهم عن كل نشاط إرهابي و الحضور أمامها .

المادة الثانية: يستفيد الأشخاص المذكورين في المادة الأولى أعلاه ، وفقا للشروط التي حددها هذا القانون و حسب الحالة من إحدى التدابير الآتية : الإعفاء من المتابعات ، الوضع رهن الإرجاء ، تخفيف العقوبات .

المادة الثالثة: لا يتابع قضائيا من سبق أن إنتمى الى إحدى المنظمات المذكورة في المادة ٨٧ مكرر من قانون العقوبات ، داخل الوطن أو خارجه ، و لم يرتكب و لم يشارك في أية جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المادة ٨٧ مكرر من قانون العقوبات ، أدت الى قتل شخص أو تسببت له عجزا دائما أو إغتصابا ، أو إستعمل المتفجرات في أماكن عمومية ، و الذي يكون قد اشعر في أجل ستة ( ٦ ) اشهر إبتداء من تاريخ صدور هذا القانون السلطات المختصة بتوقفه عن كل نشاط إرهابي أو تخريبي ، و حضر تلقائيا أمام هذه السلطات المختصة .

المادة الرابعة: ضمن نفس الشروط المنصوص عليها في المادة ٣ أعلاه ، لن يتابع الشخص الذي كان حائزا أسلحة أو متفجرات ، أو وسائل مادية أخرى ، و سلمها تلقائيا الى السلطات المختصة .

المادة الخامسة: بغض النظر عن جميع الأحكام المخالفة لأحكام هذا القانون ، يحرم المستفيدون من أحكام المادتين الثالثة ( ٣ ) و الرابعة ( ٤ ) أعلاه في كل الحالات من الحقوق المنصوص عليها في المادة الثامنة ( ٨ ) البند الثاني من قانون العقوبات ، و ذلك لمدة عشر ( ١٠ ) سنوات إبتداء من تاريخ قرار الإعفاء من المتابعات .

## نتائج قانون الوئام المدني

مباشرة بعد الشروع في تطبيق قانون الوئام المدني ، بدأت العديد من العائلات الجزائرية التي لديها أبناء و أقارب مصنفين قانونا و لدى الشارع كإرهابيين متمركزين في الجبال و الغابات ، بالإتصال بهم و إقناعهم بإستغلال الفرصة و الإستفادة من التدابير التي يتيحها قانون الوئام المدني خاصة الأفراد و المجموعات الذين لم يتورطوا بعمق في الأعمال الإرهابية أو التخريبية ، و هم العديد من الشباب المغرر بهم الذين راحوا ضحية مطاردات أمنية غير مدروسة ، و إستغلال بشع من طرف أمراء مجرمين و قتلة ، يزعمون أنهم يجاهدون من أجل إقامة الدولة الإسلامية ، و الإسلام بريء منهم ، كما قامت الحكومة بحملة إعلامية إعلامية و تحسيسية واسعة ، إستهدفت

معاقل الإرهابيين ، وأطلقت عبر الطائرات المروحية منشورات تشرح بنود قانون الوئام المدني ، وكيفية الإستفادة من تدابيره .

## حصاد قانون الوئام المدني

بعد أسبوع واحد فقط من سريان قانون الوئام المدني ، سلم ما يزيد عن ٦٥٠٠ إرهابي أنفسهم الى السلطات المعنية ، يقول الأستاذ محمد خالفة من جامعة قسنطينة في مقالة له تحت عنوان تجربة المصالحة و الوئام المدني منشورة في الأنترنات ( ... فجاء ما يسمى بمشروع الوئام المدني في سنة ١٩٩٩ ، فتمكن من تطبيع الإرهابيين بالمجتمع الذي كانوا يكفرونه ، وفيهم من إنحرف سلوكيا بعد المواجهة مع الدولة ، و تحول من النقبض الى النقيض ، و من إيجابياته أيضا أنه أقنع أناسا كان لهم عمق شعبي و مسار إنتخابي ... المهم أن القانون كان وسيلة و ليس غاية )

## سلبيات و نقائص قانون الوئام المدني

يرى كثير من المحللين و المتابعين للشأن الجزائري ، أن قانون الوئام المدني رغم أهميته و إيجابياته الكثيرة ، و ما حققه من نتائج مهمة ، كان مجرد محاولة للتخفيف من وطأة الأزمة الأمنية ، و تحييد أكبر عدد ممكن من الإرهابيين ، و رفع الغطاء السياسي و الديني عنهم ، إلا أنه أكتفى بمعالجة جانبية للأزمة و أغفل جوانب مهمة أخرى ، و يمكن حصر نقائص قانون الوئام المدني في النقاط التالية :

بصمة الجناح الإستئصالي في المؤسسة العسكرية ، كانت جد واضحة في ثنايا القانون ، ولم يتمكن رجل السياسة الذي ينظر الى الموضوع نظرة مغايرة لنظرة الرجل العسكري ، من التأثير في القانون و تمرير أفكاره لمعالجة الأزمة الأمنية .

لقد تعامل القانون مع الإرهابيين و هم عدة أصناف ، منهم الأمراء الذين شاركوا في حرب آفغانستان أواخر الثمانينيات من القرن الماضي ، ضد الإتحاد السوفياتي ، ووجدوا في أرض الجزائر مناخا خصبا لمواصلة ما يسمونه بالجهاد ضد الطغاة فرصة مواتية ، و هم مدربون بشكل جيد على صناعة المتفجرات و حرب العصابات ، وكان حلمهم تحويل الجزائر الى إمارة إسلامية ، و هم يحملون فكرا داعشيا لا علاقة له بالإسلام من قريب أو من بعيد ، و لا يعترفون بالديمقراطية كآلية معاصرة للتداول على السلطة ، و يعتبرونها كفرا مستوردا من الغرب و هناك جماعات مسلحة مدسوسة من طرف جهات معينة لإختراق الإرهابيين و توجيه نشاطاتهم ، و هناك جماعات تنتمي حقيقة الى ما يسمى بالجيش الإسلامي للإنقاذ ، المقرب من جبهة الإنقاذ

و هناك إطارات و مسؤولين سابقين لجبهة الإسلامية للإنقاذ ، هربوا الى الخارج و إستقروا في إحدى العواصم العالمية الفاعلة ( باريس ، لندن ، واشنطن ) و عملوا على تأطير و توجيه العمليات الإرهابية عن بعد ، والقيام بنشاط سياسي و دبلوماسي لصالح الجماعات الإرهابية ، منهم على سبيل المثال أنور هدام ، و رابح كبير .

و قد ترتب عن فتنة الإرهاب التي إندلعت في الجزائر سنة ١٩٩٢ ، عدة مشاكل سياسية و أمنية و إقتصادية و إجتماعية و نفسية ، لم يتطرق إليها قانون الوئام المدني بشكل واضح و جلي ومنها :

عائلات الإرهابيين التي كانت تعيش في الجبال و فيهم الأطفال و الشيوخ و النساء.

التكفل بعائلات الإرهابيين الذين قتلتهم مصالح الأمن .

ضحايا الإرهاب من المدنيين و العسكريين و شبه العسكريين .

النساء المغتصبات ، الأطفال غير الشرعيين ، تعويض الأملاك الخاصة التي خربها الإرهابيون ، المفقودين من رجال الأمن و الإرهابين و المواطنين العاديين .

تحديد صيغ فعالة لإعادة إدماج الإرهابين في مناصب عملهم الأصلية حسب الحالات .

توفير فضاء سياسي و إجتماعي و ثقافي ، لإستيعاب مناضلي الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، من أجل التحكم في هذه الحاضنة الشعبية و مراقبتها بشكل جيد .

أقصى قانون الوئام المدني كل من ثبتت عليه صفة إرهابي ، و لو ظل ماكثا في الجبل أو الغابة ، و لم يشارك في أية عملية إرهابية أو تخريبية ، وكانت مهمته لا تتجاوز بعض الأعمال البسيطة كتحضير الماء و الأكل للإرهابيين ، من حقوقه المدنية لمدة عشر ( ١٠ ) سنوات كاملة ، رغم إعلانه التوبة بصفة رسمية و موثقة ، و تطليق النشاط الإرهابي و التخريبي الى الأبد .

عكس قانون الوئام المدني على ما يبدو من فقراته ، صراعا صامتا بين السياسيين و أقصد بالتحديد رئيس الجمهورية ، و العسكريين خاصة المتورطين في الأزمة الأمنية و السياسية بشكل مباشر أو غير مباشر ، وأنعكس هذا الصراع فيما بعد في عدة تصريحات نارية متشنجة للرئيس بوتفليقة .

يظهر أن نظام الرئيس بوتفليقة تسرع نوعا ما في إصدار قانون الوئام المدني ، وربما إستغله بوتفليقة لزيادة بعض النقاط في رصيده الشعبي ، لمحو آثار مهزلة إنتخابات آفريل ١٩٩٩ لكن

الواقع يؤكد أن الشعب الجزائري الذي إكتوى بنار الإرهاب ، و ما رافقها من ضغوطات أمنية ، في تلك الفترة المؤلمة من تاريخه المعاصر ، قال يوم ٢٩ سبتمبر ١٩٩٩ نعم للوئام المدني وشارك في الإستفتاء عليه بنسبة فاقت ٩٨ في المائة ، و لم يكن يدور في ذهنه أنه يصوت لصالح الرئيس بوتفليقة أو لصالح النظام ، لكن جاء تصويت الشعب الجزائري بتلك الكثافة لصالح قانون الوئام المدني ، من أجل حقن الدماء ، و إطفاء نار الفتنة و تفويت الفرصة على أعداء الوطن في الداخل الذين يحسبون أنهم يحسنون صنعا أو أن مكائدهم و مؤامراتهم ستخفى على الناس طول الدهر ، و أعداء الخارج الذين راهنوا على إنهيار الدولة بسرعة و تحول البلاد الى صومال ثان في شمال إفريقيا.

## جولات في الداخل و الخارج

واجه الرئيس بوتفليقة في عهدته الأولى عدة مشاكل سياسية و إقتصادية و إجتماعية شائكة ، منها قضية نقص السيولة بالعملة الصعبة و فراغ الخزينة و عدم قدرة البلاد على تسديد فوائد الديون ، قبل الديون الأصلية ، و صعوبة اقتناء المواد الغذائية و الأولية و قطع الغيار ، فكانت البلاد على حافة الإفلاس ، و أحتاج الأمر الى زيارات مكوكية الى الدول الصديقة و الشقيقة من أجل الحصول على مساعدات مالية ، حيث صرح الرئيس في أكثر من مناسبة قائلا ( نحن نكاد نتسول من أجل توفير لقمة عيش الجزائريين ) كما كانت هذه الجولات فرصة للرئيس لفك الحصار الدبلوماسي و الإقتصادي و العسكري ، غير المعلن على الجزائر ، و قد نجح في إستغلال شبكة علاقاته التي نسجها خلال الثورة و بعد الإستقلال ، أثناء تواجده بالخليج لمدة طويلة ، وقد تكررت زيارته الى الخارج حتى علق الشارع الجزائري أن الرئيس لا ينزل من طائرة حتى يعيد الركوب فيها مرة ثانية ، كما تعرضت هذه الزيارات المكوكية الى إنتقادات حادة من المعارضة ، و لم يفوت بدوره الفرصة للرد على هذه الإنتقادات قائلا بتعبير شعبي : جلسنا قالوا لماذا لا يتحرك ، تحركنا قالوا إنه لا ينزل من الطائرة ، كما إستغل الرئيس بوتفليقة عهدته الأولى في القيام بزيارات الى مختلف الولايات ،و هي الزيارات التي لاقت هي الأخرى إنتقادات شديدة و إعتبرها البعض شوطا ثانيا من الحملة الإنتخابية لمحو آثار لرئاسيات ١٩٩٩ الفاشلة ، أو حملة مبكرة لإنتخابات ٢٠٠٤ ، خاصة و أن هذه الجولات الداخلية جاءت عقب فترة من الركود السياسي و الإقتصادي و الإجتماعي ، توقفت فيها جهود التنمية الوطنية ، و إكتفت الدولة بنشاط واحد هو مكافحة الإرهاب كأولوية رئيسية و إستراتيجية ، و لم تكن في أرض الواقع مشاريع أو إنجازات يمكن أن يدشنها الرئيس ، و اغلب هذه الجولات كانت تأخذ طابعا فلكلوريا إستعراضيا ، تحشد فيها السلطات المحلية أكبر عدد ممكن من المواطنين و تنتهي الجولة عادة بمهرجان شعبي يخطب فيه الرئيس و يستعرض عضلاته البلاغية و ذكرياته ، و يقدم بعض الوعود

و يحدد موقفه من بعض القضايا المحلية و الدولية ، حيث ظهر الرئيس سواء في خطاباته التى ألقاها أثناء الحملة الإستفتائية لقانون الوئام المدني ، أو أثناء زياراته الى الولايات ، منتشيا بفوز كاذب على منافسيه الستة ( ٦ ) في الإنتخابات الرئاسية المسبقة ، و متأثرا نوعا ما بالظروف التي جرت فيها و نهايتها المؤسفة ، إذ كانت يشعر في قرارة نفسه بشرعية ناقصة و أنه مجرد رهينة بين أيدي من صنع فوزه الوهمي من جماعة الظل ، حيث أظهر موقفا سلبيا من الجنرالات الإنقلابيين العلمانيين و هم لا يمثلون بطبيعة الحال كل المؤسسة العسكرية ، و قد إعتمد الرئيس بوتفليقة من أجل رفع معنويات الشعب الجزائري ، المنهك بحرب أهلية و عمليات إرهابية قذرة ، فاقت كل تصور ، طيلة عشرية كاملة ، على أمثال شعبية ، ومقولات وحكم منها:

## أرفع راسك با با

آثار الأزمة الأمنية كانت ثقيلة على المواطن الجزائري ، و مست كل الشرائح الإجتماعية في المدن و القرى و الأرياف ، و كانت الضغوطات شديدة سواء من الجماعات الإرهابية أو مصالح الأمن ، و الحياد الإيجابي قد يفسر لدى هذا الطرف أو ذاك بأنه إنحياز و تعاطف مع الطرف الخصم ، و لذلك كان المواطن ينتظر بفارغ الصبر إنفراج الأزمة الأمنية و عودة الحياة الى طبيعتها ، ليتنفس الصعداء ، هذه الحالة الأمنية الصعبة جعلت المواطن الجزائري البسيط مهموما يمشي مطأطأ الرأس مستغرقا في التفكير في محنة الوطن التي حولت يومياته الى جحيم ، فيرد عليه الرئيس مشجعا و مبشرا بإنتهاء كل الضغوطات الأمنية ، و العودة السريعة للحياة الطبيعية العادية بمقولة شعبية و هي ( أرفع راسك يابا )و هذه الجملة الشعبية التي رددها الرئيس بوتفليقة كثيرا في تجمعاته الشعبية خلال العهدة الأولى ، كان يستعملها الرئيس المصري جمال عبد الناصر في السنوات الأولى من حكم العسكر بعد الإنقلاب على الملك فاروق ، حيث كانت وضعية المواطن الجزائري في مرحلة الإرهاب تشبه حالة المواطن المصري في العهد الملكي الإقطاعي ، كما إستعمل الرئيس بوتفليقة في خطاباته ، عبارة شعبية أخرى هي ( عنقر شاشيتك يابا ) و الشاشية كلمة بالعامية تعني غطاء الرأس الرجالي المصنوع من الصوف ، وفعل عنقر باللهجة العامية يعني ، وضع غطاء الرأس بشكل منحرف قليلا ينم عن السعادة و الإرتياح و الفخر ، وهذه العبارات التي إستقاها الرئيس بوتفليقة من القاموس الشعبي العتيق ، فيها حمولة تعبوية و قدرة عظيمة على رفع معنويات الإنسان المقهور ، و هي تبشر بإنتهاء عهد الظلم و القهر ، و الكبت الثقافي و السياسي ، و قدوم عهد جديد يشعر فيه المواطن برجولته ويستعيد شخصيته و كرامته ، و يمشي في الشارع عالي الرأس مرفوع الجبين لا يخشى الا الله ، و قد ساهمت تلك العبارات الشعبية التي رددها الرئيس في خطاباته في تخفيف الضغوطات النفسية التي عانى منها المواطن

الجزائري طيلة عشرية كاملة ، و أضفت على خطاباته نوعا من المرح و الفكاهة و جلبت أنظار الكثير من الناس ، ومن الأمثلة التي رددها كذلك الرئيس في خطاباته قوله : ( الرقصات بزاف في الراس و الرجلين ما قدوها) ( المرض بالقنطار ، و العلاج بالأوقية ) و هما من الأمثال الشعبية الشائعة في المغرب العربي ، حيث يعبر المثل الأول عن حالة نفسية و إجتماعية خاصة يمكن أن يواجهها أي مواطن عادي ، في حياته اليومية و في تسيير شؤون بيته أو تجارته ، حيث تكون في بعض الأحيان المطالب و الرغبات كثيرة و متعددة ، و إمكانيات الإستجابة اليها ماديا و نفسيا و حتى بدنيا و تنفيذها قليلة جدا ، و قد ينطبق هذا المثل على المسؤولين التنفيذيين من رئيس الجمهورية الى رئيس البلدية ، فقد تتزاحم المشاكل اليومية و متطلبات الحياة ، حتى تصبح كلها في درجة واحدة في سلم الأولويات ، في حين تكون ميزانية الدولة أو البلدية لا تكفي لحل تلك المشاكل أو إنجاز كل المشاريع دفعة واحدة ، و قد يكون في ذهن المسؤول التنفيذي أو المنتخب ، عدة أفكار و مشاريع ، لكن الإمكانيات المادية المتوفرة لا تكفي لإنجاز كل تلك المشاريع ذات الأولوية ، أما المثل الثاني فهو عبارة عن وصفة طبية ، تقدم الطريقة المثلى في علاج المشاكل اليومية التي يصادفه الإنسان في حياته ، سواء أكان رجلا عاديا أو مسؤولا تنفيذيا ، ومن خلال الإعتماد على التدرج في العلاج و تسوية المشاكل ، فمهما كان المرض قاسيا و خطيرا ، فإن علاجه يتطلب وقتا طويلا ، و بإستعمال جرعات قليلة و مركزة من الدواء ، فعملية بناء مسكن صغير من طابق أرضي تتطلب عدة أشهر ، وبناء عدة عمارات أو حي سكني جديد يتطلب عدة سنوات من الأشغال .

## خلافات مع العسكر

نفس السيناريو الذي حصل في السنوات الأولى ، بعد إسترجاع السيادة الوطنية ، أثناء حكم الرئيس المنتخب أحمد بن بلة ، مع حلفائه من جماعة وجدة ، يتكرر في السنوات الأولى من حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة مع بعض التعديلات الطفيفة في الأشخاص و الإخراج ، فالذي يعرفه العام و الخاص أن بوتفليقة جاء الى الحكم في ربيع ١٩٩٩ على ظهر دبابة ، و أن جماعة الظل و صناع الرؤساء ، و هم كبار ضباط المؤسسة العسكرية الذين كانوا يعتقدون أنهم الأوصياء على هذا الشعب و أنهم الورثة الشرعيين الذي يقررون في كل مرة مصيره دون إستشارة الشعب أو نيابة عنه ، و يسميهم الشارع أصحاب الحق الإلهي في تعيين و تنصيب الرؤساء و كبار المسؤولين وعزلهم ، و يعرف العام و الخاص أن الإنتخابات الرئاسية المسبقة لم تكن نظيفة و لا حرة و لا نزيهة ، و شابها تزوير فاضح في نسبة المشاركة و في عدد الأصوات المعبر عنها لصالح المترشح عبد العزيز بوتفليقة ، ناهيك عن نهايتها المؤسفة التي يعرفها الجميع و كما أرادت

جماعة وجدة في سنة ١٩٦٢ ان تجعل من الرئيس أحمد بن بلة ، مجرد واجهة سياسية و ناطقا رسميا بإسمها ، حاول جنرالات ١١ جانفي أن يجعلوا من الرئيس بوتفليقة مجرد لعبة بين أيديهم يحركونها عن بعد في كل الإتجاهات ، و الجيش في كل دول العالم هو مؤسسة محايدة مهمتها هي حماية البلاد من الغزو الأجنبي ، ومكافحة مختلف أشكال الجوسسة ، و هو الحامي للبلاد ، و الحكم بين السلطة و المعارضة ، و من حقه التدخل في حالات إستثنائية شائكة في حالة إنهيار النظام أو تعسف تنظيمات سياسية في إستعمال القوى للوصول الى السلطة أو البقاء فيها ، لكن ليس من حقه الدستوري أن يكون وصيا على الشعب في إختياراته السياسية أو الإقتصادية ، و ليس من حقه أن يجعل من رئيس الدولة المنتخب مهما كانت نسبة المشاركة أو التصويت عليه ، رهينة أو مجرد واجهة سياسية ، مثل هذه الأمور لا تخفى بطبيعة الحال عن الرئيس بوتفليقة صاحب التجربة الطويلة في عالم السياسة ، و قد أجاب أحد مدراء الصحف الجزائرية في لقاء خاطف ، عندما سأله كيف تقبل الوصول الى السلطة على ظهر دبابة ، بأن المؤسسة العسكرية أو الجيش في مختلف دول العالم حتى أمريكا و روسيا ، هو الذي يحدد رئيس الجمهورية ، و لن يصل أي مترشح الى رئاسة الدولة دون موافقة من الجيش ، لكن و على ما يبدو فإن ضغوطات الجنرالات على الرئيس بوتفليقة خاصة في العهدة الأولى قد فاقت كل تصور ، الآمر الذي جعله يخرج عن صمته و يعبر في أكثر من مناسبة و أمام الشعب أن ضاق ذرعا بهذه المجموعة التي لا يتجاوز عدد أفرادها ١٥ ضابطا ساميا ، فالصراع بين الرئيس و الجنرالات كان في البداية حول مضمون و آفاق قانون الوئام المدني ، الذي غابت عنه كما ذكرنا سابقا نظرات و رؤى السياسيين المدنيين ، و طغت عليه رؤية عسكرية متشددة هدفها الأول و الأخير هو ضمان حصانه أبدية تسمح بالإنسحاب التدريجي من الساحة و دون ضجيج أو خسائر محتملة ، لذلك إعترفت الرئاسة بمحدودية قانون الوئام المدني ، و شرعت تفكر في مشروع آخر يكون أكثر شمولية ، إتساعا و مرونة ، و يعطي فرص كثيرة للإرهابيين للعودة الى أحضان المجتمع ، كما كان الموقف من عودة الجبهة الإسلامية للإنقاذ الى النشاط السياسي تحت لافتة جديدة ، دور في تأزيم علاقة الرئيس بالجنرالات ، وقد لاحظ الجزائريون أن الرئيس بوتفليقة ، يخرج في كل مرة عن النص أثناء تنشيطه للمهرجانات الشعبية مستنجدا و صارخا ( أنه لا يريد ان يكون ربع ١/٤ رئيس ) و هي جملة تؤكد أنه كان في عهدته الأولى محروما من ٧٥ في المائة من صلاحياته الدستورية ، و أن هناك أطراف أخرى تتحكم في تسير دواليب الدولة عن بعد ، و بعملية حسابية بسيطة و لتقريب الفكرة الى ذهن القارىء ، نشير الى أنه إذا كانت الدولة بحاجة الى تشكيل حكومة من عشرين ( ٢٠ ) وزيرا فليس من حق الرئيس سوى إقتراح تعيين خمسة ( ٥ ) وزراء فقط ، ليس من بينهم طبعا وزيري الدفاع و الداخلية بإعتبارهما محسوبين على المؤسسة

الجنرال صانع الرؤساء العربي بلخير ، من وظيفته كرئيس للديوان برئاسة الجمهورية ، وتعيينه سفيرا للجزائر بالمغرب ، و قد قرأ المحللون في هذا التعيين البائس ، تخفيضا للرتبة العسكرية و العسكرية ، و نفس الشيء بالنسبة لتعيين الولاة و رؤساء الدوائر و المديرين التنفيذيين ، ومدراء البنوك و المؤسسات العمومية الكبرى ، حيث لاحظ الشارع الجزائري الوقت الكبير الذي يستغرقه الرئيس بوتفليقة في تشكيل حكوماته ، و هي مشكلة تعكس جزء من الصراع بينه و بين الجنرالات حول الأسماء ، و مشكلة جنرالات بوتفليقة أنهم إنغمسوا في التجارة و الأعمال مبكرا في أواخر فترة الرئيس الشاذلي بن جديد ، بعد رفع إحتكار الدولة للتجارة الخارجية ، حيث تحول عدد كبير من ضباط الجيش سواء كانوا متقاعدين أو في الخدمة ، الى ممارسة التجارة الخارجية و هي تعني الإستيراد فقط ، حيث إقتسموا فيما بينهم إستيراد المواد الغذائية ذات الإستهلاك الواسع ، كالزيت و الحبوب الجافة و سرت في الشارع الجزائري نكت و طرائف ربطت كل جنرال بنوع التجارة التي يمارسها ، فيقال فلان جنرال السكر ، و فلان جنرال قطع غيار السيارات أو الشاحنات ، و الآخر جنرال البقوليات ، و في مجال الإعلام ، أصبح وراء كل جريدة يومية ( تتحصل على صفحات كثيرة من الإعلانات العمومية ) جنرالا أو ضابطا ساميا في الجيش ، و أصبح المبدأ القائم في مجال الأعمال هو إذا أردت أن تنجح في نشاطك التجاري و الأعمال ، فيجب أن يكون وراءك جنرالا ، سواء كشريك وهمي أو تكون واجهة مدنية لنشاطاته ، و قد إكتشف الجزائريون بعد حراك فيفري المبارك ، ان اغلب الشركات الخاصة الناجحة في الجزائر ، مرتبطة بشكل بأو بآخر بإحدى الجنرالات أو كبار ضباط الجيش.

## محاولات فاشلة لضرب مراكز القوة

حاول الرئيس بوتفليقة خلال عهدته الأولى كسر الخناق المضروب حوله ، من طرف الجنرالات ، حيث عين رفاقه القدامى على رأس العديد من المؤسسات السياسية الكبرى ، في محاولة للإستفادة من خبرتهم و شبكات علاقاتهم في ضرب مراكز القوة التي شكلت عائقا في طريقه ، و حرمته من ممارسة صلاحياته كاملة غير منقوصة ، حيث أعاد بوتفليقة الإعتبار للرجل القوى في عهد الشاذلي بن جديد محمد الشريف مساعدية ، و عينه رئيسا لمجلس الأمة ، ليصبح الرجل الثاني في البلاد ، ولما توفي قبل أن يحقق مع الرئيس بوتفليقة ، بعض المكاسب السياسية حزن على فراقه حزنا شديدا إكتشفه المواطنون أثناء تشييع جنازة الفقيد محمد الشريف مساعدية ، الذي إستطاع زمن الحزب الواحد ، فرض هيمنة السياسي على العسكري ، و كان يشكل لوحده مركز قوة ، ناتجة عن علاقاته القوية مع الأحزاب الإشتراكية الحاكمة في الإتحاد السوفياتي و كوبا و يوغوسلافيا ، و ألمانيا و كانت الحلقة الأولى في مسلسل ضرب مراكزا القوة ، هي إخراج الجنرال صانع الرؤساء العربي بلخير ، من وظيفته كرئيس للديوان برئاسة الجمهورية ، وتعيينه

، وتعيينه سفيرا للجزائر بالمغرب ، و قد قرأ المحللون في هذا التعيين البائس ، تخفيضا للرتبة العسكرية و درجة الوظيفة ، و إبعادا دبلوماسيا يشبه النفي ، لأنه في الحالات العادية يتم ترقية سفراء في مناصب وزارية أو إستشارية برئاسة الجمهورية أو الحكومة ، و قد بذل الرئيس بوتفليقة جهدا كبيرا ، ومناورات و مفاوضات عسيرة من أجل فرض شخصية مقربة منه و ذات خلفية عسكرية مخابراتية في منصب وزير الداخلية ، ويتعلق الأمر بالسيد محمد يزيد زرهوني الذي عمر طويلا في منصبه ، حيث ساعده فيما بعد على تخفيف تدخل الجنرالات في صلاحياته ، و قد مضت العهدة الرئاسية الأولى ( ١٩٩٩ ـ ٢٠٠٤ ) دون أن يتمكن الرئيس بوتفليقة من تحقيق سيطرة كاملة على النظام و تحييد كل مراكز القوة كهيئة الأركان ، أو إدارة المخابرات .

## إصلاحات بوتفليقة تبدأ من الآفلان

في الحملة الإنتخابية للرئاسيات المسبقة التي جرت في شهر آفريل سنة ١٩٩٩ ، عين المترشح عبد العزيز بوتفليقة ، شخصية سياسية و قانونية و مهتمة بحقوق الإنسان ، من الجيل الثالث ، ممثلة في الوزير السابق للعدل المنحدر من عاصمة الأوراس و معقل ثورة التحرير ولاية باتنة ، السيد علي بن فليس ، كمدير لحملته الإنتخابية ، ثم عينه رئيسا للديوان برئاسة الجمهورية ، و ظل يثني عليه و يشكره بمناسبة و من دون مناسبة ،حتى ظن الناس أنه سيورثه أو يستخلفه ، و كان يقدمه للشارع الجزائري كنموذج للرجل السياسي النظيف و الكفؤ ، و ذهب الرئيس بوتفليقة بعيدا في تلميع صورة مستشاره علي بن فليس ، و أختار أن تكون بداية إصلاح النظام المهترى و المتآكل ، من واجهته السياسية و هي حزب جبهة التحرير الوطني ، حيث تم تنظيم مؤتمر للحزب أنتخب على إثره علي بن فليس أمينا عاما للحزب ، وهي المرة الأولى التي يصعد فيها الى الواجهة السياسية رجل من أبناء الشهداء الى موقع الأمانة العامة للحزب العتيد ، و هو منصب يعادل من حيث الأهمية و التأثير و الإمتيازات المادية المناصب السامية في الدولة ... إستلم بن فليس الأمانة العامة للحزب في ظل أجواء من التفاؤل و الحماس ، و كانت أهم الأهداف الإستراتيجية التي سطرها ، هي تحقيق فوز ساحق في الإنتخابات البرلمانية لسنة ٢٠٠٢، لكن ما بعاب على طريقة تسييره لشؤون الحزب هو التناقض بين الأقوال و الشعارات و الخطاب السياسي من جهة ، و الواقع العملي من جهة أخرى ، حيث كان يرافع من أجل تشبيب الحزب و ضخ دماء جديدة في عروقه من مختلف أجيال الشباب المؤمنة بمبادىء و أفكار و قيم الحزب ، و تخصيص موقع محترم للمرأة في صفوفه على كافة المستويات و الأطر ، و أنتهاج آلية الإنتخاب كخيار وحيد لإفراز الوحدات النضالية ( القسمات و المحافظات ) لكن في واقع الأمر و لحسابات سياسية خفية ، ضرب بن فليس بتلك المبادىء و التصورات عرض الحائط ، و أصر

على تعيين ( بدل إنتخاب ) الأمناء العامون للمحفظات و القسمات من الجيل القديم و هو ما يسمى ب ( ديناصورات الحزب العتيد ) و لذلك ظل هذا الحزب وفيا و ملتزما بمهمته الأساسية التي لا تتجاوز كونه جهازا إداريا بيروقراطيا ثقيلا تابعا للرئاسة أو الحكومة ، و ليس له من الأمر شيئا ، حيث قام ديناصورات الحزب بغلق الأبواب و النوافذ أمام الأجيال الجديدة المتعطشة لتحمل المسؤولية وتسلم المشعل من أجيال الأمس التي أدت دورها كاملا و بزيادة ، ولكنها ظلت متشبثة بالكرسي الى آخر رمق من حياتها ، و بدأ الصراع داخل المحافظات بين الجيل القديم الرافض للإنسحاب و الخروج الى التقاعد بعد ما بلغ من الكبر عتيا ، و الأجيال الجديدة التى تربت في مشاتل الحزب ومنظماته الجماهيرية السابقة ، و أصبحت تطالب بحقها الشرعي في نصيب من المناصب و المسؤوليات ، فحدثت عدة إنشقاقات بعدة ولايات منها قسنطينة وبلعباس ، وتمردت قسمات بأكملها على محافظاتها ، و تم إنشاء قسمات موازية في عدة مدن ...ما يمكن التأكيد عليه أن حزب جبهة التحرير الوطني رائد الكفاح المسلح ، وقائد ثورة التأسيس و البناء و التشييد ، و المبادر لمشروع الإصلاحات السياسية و الإقتصادية الكبرى ، التي دخلت من خلالها البلاد عهد التعددية و الديمقراطية ، و طلقت عهد الحزب الواحد الى الأبد و قبل إنهيار الإتحاد السوفياتي و سقوط جدار برلين و معه المعسكر الإشتراكي ككل ، و بعدما نجا من مقصلة التاريخ بعد أحداث الخامس أكتوبر سنة ١٩٨٨ ، و تجاوزه بسرعة محنة جانفي ١٩٩٢ ، سيبقى حتى يثبت العكس و متى وجد رجالا مخلصين و أوفياء لمبادئه النبيلة و قيمه الثورية العادلة ، هو المحرك الأساسي الذي يقود النشاط السياسي في البلاد ، وهو خزان لا ينضب ، ومشتلة للإطارات العليا و المتوسطة ، لكن المطلوب منه إذا أراد البقاء كتنظيم سياسي عريق و مخضرم أن يقوم بتجديد دمائه و ضخ الكثير من الإطارات الشابة من الذكور و الإناث في صفوفه ، و فك إرتباطه بالسلطة ويتخلص بصفة نهائية عن تهمة الجهاز التابع للدولة أو النظام ، ليصبح حزبا سياسيا شعبيا قائما بذاته ... قاد علي بن فليس حزب جبهة التحرير في الإنتخابات التشريعية و المحلية التي جرت سنة ٢٠٠٢ و تحصل الحزب على أغلبية المقاعد في المجلس الشعبي الوطني و المجالس المحلية ، لكن تلك النتائج لم تكن بالضرورة حقيقية و تعكس الإرادة الشعبية الحرة ، لأن أيادي العابثين تدخلت في تلك الإنتخابات و قامت بتزوير النتائج معتمدة على نظام الكوطة ، و قد تكررت عملية التزوير الذكي للإنتخابات في عهد الرئيس بوتفليقة ، حيث تحصل حزب جبهة التحرير الوطني على أغلبية المقاعد في كل المجالس و في كل الإستحقاقات الإنتخابية !!!

# الفصل الثاني ( 2 )

# برامج دعم الإنعاش الإقتصادي
# دراسة ... و تقييم

## برنامج الإنعاش الإقتصادي ( 2001 / 2004 )

إقترح الرئيس بوتفليقة في العهدة الأولى برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي ، الذي يمتد من سنة ٢٠٠١ الى سنة ٢٠٠٤ ، و هو يشبه مخططات التنمية التي إعتمدتها الجزائر في السنوات الماضية ، و قد شارك في صياغة البرنامج إطارات الدولة من كل التشكيلات السياسية الداعمة للرئيس ، وقد خصصت له الدولة ٥٢٥ مليار دينار جزائري ، أي ما يعادل سبعة ( ٧,٥ ) مليار دولار ، و من أجل دراسة و تحليل هذا البرنامج الطموح ، سنستفيد من بعض رسائل الماجستير أو الدكتوراه التي أنجزها طلبة جزائريون في فرع الإقتصاد و العلوم التجارية و هي في الغالب منشورة في فضاء الأنترنت ، و في نفس السياق سنعتمد بإذن الله تعالى :

١ ـ على مذكرة للحصول على شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية ، فرع التحليل الإقتصادي ، من إعداد الأستاذ عياش بولحية ، و هي مقدمة لجامعة الجزائر ٣ كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية ، وتمتد على مدى ١٤٠ صفحة .

٢ ـ دراسة منشورة في مجلة الباحث ، عدد ١٠سنة ٢٠١٢ تحت عنوان سياسة الإنعاش الإقتصادي في الجزائر ، و آثرها على النمو ، من إنجاز الأستاذ محمد مسعى ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة .

٣ ـ واقع المناخ الإستثماري في الجزائر ، مع الإشارة لبرنامج الإنعاش الإقتصادي ( ٢٠٠١ / ٢٠٠٤ )

و بطبيعة الحال سنحاول الإستئناس بتلك المذكرات و الدراسات بتصرف و تلخيص .

يقول الأستاذ بولحية في مقدمة مذكرته ( لاحظت السلطات العمومية خلال سنة ٢٠٠١ ، أن المجتمع يتمتع بموارد مالية معتبرة ، و في نفس الوقت بمعدل نمو إقتصادي ضعيف لا يسمح بالتكفل بالإختلالات الإجتماعية الموجودة ، و عليه قررت وضع برنامج للإنعاش الإقتصادي للفترة الممتدة من ٢٠٠١ / ٢٠٠٤ ، ووضعت في الحسبان تحقيق أهداف رئيسية ، من بينها محاربة الفقر ، توفير مناصب شغل جديدة ، و إحداث توازن جهوي ، و جندت الدولة ٥٢٥ مليار دينار جزائري أي ما يعادل ( ٧,٥ ) مليار دولار لهذا البرنامج الذي يتمحور حول ما يلي:

ـ في ميدان إنجاز المرافق العمومية: ( إنجاز و إعادة تأهيل المؤسسات التعليمية )

ـ في ميدان الصحة :إنشاء المؤسسات المتخصصة .

ـ في ميدان الموارد المائية : إنجاز شبكات التطهير ، و إيصال المياه الصالحة للشرب و نظام

السقي ، إنجاز السدود ، ومحطات معالجة المياه.

ـ في ميدان المنشآت الإقتصادية : إنجاز الطرق الولائية و البلدية ، و الطرق السريعة و تشييد الحشور .

ـ في ميدان الموانىء و المطارات :إنشاء و تدعيم أرضية المطارات وتوسيع البعض منها.

ـ في الميدان الفلاحي: تدعيم الفلاحين لإنشاء و توسيع المستثمرات الفلاحية و تجهيزها .

أما عن المبررات التي قدمتها الدولة ، فهي تدارك التأخر الملحوظ في التنمية ، نتيجة للأزمة السياسية و الأمنية ، و إعادة بعث حركية الإقتصاد و النمو من جديد ، هي على كل حال مبررات منطقية وطبيعية ، أما عن إجراءات تسجيل و تمويل و متابعة البرامج التنموية فيقول الأستاذ عياش بولحية في نفس المصدر ( إن مشاريع التنمية الإقتصادية المدرجة في إطار برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي ، تخص نفقات التجهيز العمومي للدولة ، التي تنتجها مختلف وزارات الجمهورية و المؤسسات التي تتمتع بالإستقلال المالي ، و الإدارات المتخصصة ، و نفقات التجهيز العمومي المتعلقة بالميزانية الملحقة بالبريد و المواصلات ، نفقات التجهيز العمومي التي تنتجها المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري ، والتي تنتجها الجماعات الإقليمية و التخصصات و إعانات التجهيز من ميزانية الدولة الموجهة لبرامج خاصة ، و لمؤسسات عمومية ذات طابع صناعي و تجاري ، وتصنف هذه البرامج على أساس ثلاث ( ٣ ) فئات:

ـ النفقات المتعلقة بالتجهيزات العمومية الممركزة المسماة ، البرامج القطاعية الممركزة ، و التي تكون موضوع مقررات يتخذها الوزراء المختصون بإسمهم ، أو بإسم الإدارات العمومية ذات الطابع الإداري ، الموضوعة تحت وصايتهم ، والمؤسسات التي تتمتع بالإستقلالية المالية ، و الإدارات المتخصصة ، غير أنه يمكن لوزير المالية أن يتخذ مقررا بشأن الإدارات المتخصصة و المؤسسات التي تتمتع بالإستقلال المالي عند الحاجة،

ـ النفقات المتعلقة بالتجهيزات العمومية غير الممركزة.

## ـ مخططات التنمية البلدية.

## ـ الفرع الأول: التجهيزات الممركزة

تخص هذه التجهيزات الإدارات العمومية الممركزة ، تجهيزات الإدارات المركزية ، و المؤسسات العمومية التي تتمتع بالإستقلالية المالية ، و الإدارات المتخصصة .. و قبل تسجيل هذه العمليات يتعين معرفة دراسة إمكانية التنفيذ ، و طريقة الإنجاز المرتقبة ، و العناصر التي تبرز الملائمة الإقتصادية و الإجتماعية ، و الأولوية الممنوحة لها، تقويم أثرها على ميزانية تسيير الدولة خلال

السنوات المالية اللاحقة ، تقويم الكلفة بالعملة الصعبة وكيفية تمويلها.

## ـ الفرع الثاني : التجهيزات العمومية غير الممركزة

تخص هذه المشاريع ، البرامج القطاعية غير الممركزة ، و برامج التجهيز المسجلة بإسم الوالي ، و التي تبلغ رخص برامجها حسب كل قطاع فرعي ، بموجب مقرر برنامج من وزير المالية، طبقا لبرنامج التجهيز السنوي الذي إعتمدته الحكومة، و الذي يبرر المحتوى المادي للبرنامج و المقاييس و المؤشرات الأخرى ، و تغطي رخصة البرامج المبلغة هاته البرنامج الجديد للسنة ، و ضبط تكاليف البرنامج الجاري إنجازها ، لا يفرد الوالي فيما يخص البرامج القطاعية غير الممركزة ، إلا المشاريع التي بلغت الإكتمال الكافي الذي يسمح في إنجازها خلال السنة ، و في هذا الإطار يتعين معرفة العناصر التالية: الأرض التي يقام عليها الإستثمار ، الدراسات و العناصر التي تثبت جدوى المشروع ، تقويم المشروع حسب نتائج الدراسات ، نتائج المناقصات أو الإستشارات المتصلة بالمشروع المعني .

## الفرع الثالث: التجهيزات العمومية التابعة لمخططات التنمية البلدية

خضع برنامج التجهيز العمومي التابع لمخططات التنمية البلدية، لرخصة برنامج شاملة حسب الولاية ، يبلغها الوزير المكلف بالمالية ، بعد التشاور مع الوزير المكلف بالجماعات الإقليمية ، و يتمحور هذا البرنامج حول الأعمال ذات الأولوية في التنمية ، و منها على الخصوص ، التزود بماء الشرب ، و التطهير و الطرق و الشبكات و فك العزلة و تعد هذه البرامج المصالح التقنية المحلية المعنية ، ثم توزع حسب البلديات مع تفضيل البلديات المحرومة لاسيما في المناطق الواجب ترقيتها ، و يبلغ الوالي فيما بعد البلديات المعنية برخص هذه البرامج .

## ـ المطلب الثالث: المشاريع الإستثمارية المعتمدة

إن إستراتيجية دعم الإنعاش الإقتصادي تستمد كل منطقها من النظرية ( الكينيزية ) و القائمة على إدماج الدولة كعون إقتصادي فعال في الدورة الإقتصادية ، من خلال سياسة الإنفاق العمومي من جهة ، و التركيز على تعزيز الطلب الكلي من جهة أخرى ، غير أنه بالنظر الى الوضعية الإقتصادية الجزائرية ، فإن عملية الإنعاش الإقتصادي القائمة على تعزيز الطلب الكلي فقط ، يمكن أن تؤدي الى نتائج عكسية... إن النتائج المرتقبة من تطبيق برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي ترتبط بشكل مباشر بالأهداف العملية المسطرة ، و إختيار ميادين التدخل المناسب ، و كذا المشاريع المختـــارة من حيث الطبيعة و الموقع و عليه فإن البرنامج يهدف بالدرجة الأولى الى :

ـ تعزيز الطلب الكلي .

ـ تدعيم النشاطات المنتجة التي تنتج قيمة مضافة ، وتوفر مناصب الشغل من خلال تطوير القطاع الفلاحي و المؤسسة المنتجة خاصة المحلية .

إعادة بناء المنشآت القاعدية خاصة منها تلك التي تسمح بتحفيز النشاط الإقتصادي و تدعيمه .

ـ توفير الإحتياجات الضرورية للسكان فيما يخص تطوير الموارد البشرية .

إن هذه الأهداف تظهر بشكل واضح من خلال محتوى برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي الذي يتمحور حول أربعة ( ٤ ) مركبات أساسية ، تخص إستكمال المشاريع التي هي طور الإنجاز ، إعادة الإعتبار للمنشآت القاعدية و صيانتها، توفير المتطلبات الأساسية للمشاريع ( الماء ، الكهرباء ) و أخيرا توفير وسائل و إمكانيات الإنجاز لاسيما منها الوطنية ، و عليه فإن الغلاف المالي المخصص لإنجاز هذا البرنامج بلغ ٥٢٥ مليار دينار جزائري.

## الفرع الأول : دعم الإصلاحات

قدر المبلغ المخصص لبرنامج دعم الإصلاحات ب: ٤٦ مليار دينار جزائري ، على إمتداد أربع ( ٤ ) سنوات ، و هنو يمثل ٨,٦ في المائة من المبلغ الكلي للبرنامج ،و هو موجه أساسا لتوفير الظروف المناسبة من خلال دعم المؤسسات الوطنية الإنتاجية للسماح لها بالعمل وفق المعايير الفعالة ، على هذا الأساس فإن الإجراءات المتخذة لمرافقة الإصلاحات ضمن برنامج الإنعاش الإقتصادي ، تهدف الى إعادة الهيكلة و تحسين المناخ الإقتصادي الذي تعمل ضمنه المؤسسة ، ويرتقب في هذا الصدد إنجاز العمليات التالية:

| العمليات | ٢٠٠١ | ٢٠٠٢ | ٢٠٠٣ | ٢٠٠٤ | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|
| تحديث الإدارة الجبائية | ٠,٢ | ٢,٥ | ٧,٥ | ٩,٩ | ٢٠ |
| صندوق المساهمة و الشراكة | ٥,٥ | ٧ | ٥ | ٥ | ٢٢,٥ |
| صندوق تطوير التنافسية ص | ٠,٣ | ١ | ٠,٧ | // | ٢ |
| نماذج التقدير | ٠,٠٠٣ | ٠,٠٥ | // | // | ٠,٠٨ |
| المجموع | ٦,٣٣ | ١١,٣٥ | ١٣,٧ | ١٥,٢ | ٤٦ |

## الفرع الثاني: دعم النشاطات المنتجة

دعم النشاطات المنتجة يتضمن تدعيم قطاعي الفلاحة و الصيد البحري و الموارد المائية

بإعتمادات مالية معتبرة ، من خلال ضبط ووضع برامج قطاعية خاصة ، نذكر منها على سبيل المثال ، البرنامج الوطني لتنمية الفلاحية ، وقد صنفت هذه القطاعات ضمن القطاعات المنتجة للثورة .

## الفقرة الأولى: قطاع الفلاحة

إن برنامج الإنعاش الإقتصادي فيما يخص قطاع الفلاحة ، يأتي لتعزيز ديناميكية المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ( PNDA ) و يهدف هذا البرنامج الى توسيع الإنتاج الفلاحي و ترقية الصادرات ، إضافة الى تحقيق الإستقرار لسكان الريف ، و المساهمة في محاربة الفقر و التهميش الذي يعرفه الوسط الريفي ، و قد بلغ مجمل الغلاف المالي المخصص لهذا القطاع ٥٥,٩ مليار دج ، مسجل بعنوان عدة صناديق ، حيث خصصت أكبر رخصة منه لفائدة الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية ، بغلاف مالي قدره ٥٣,٤ مليار دج

| العمليات | ٢٠٠١ | ٢٠٠٢ | ٢٠٠٣ | ٢٠٠٤ | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|
| الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية | ٧,٥ | ١٥,١ | ١٨,٨ | ١٢,٠ | ٥٣,٤ |
| الصندوق الوطني لحماية الصحة الحيوانية و النباتية | ٠,٠٧ | ٠,٠٧ | ٠,٠٧ | ٠ | ٠,٢ |
| صندوق ضمان المخاطر الفلاحية | ٠ | ١,١٤ | ١,١٤ | ٠ | ٢,٢٨ |
| المجموع | ٧,٥٧ | ١٦,٣١ | ٢٠,٠١ | ١٢ | ٥٥,٩ |

## ـ الفقرة الثانية : قطاع الصيد البحري و الموارد المائية

إن الواجهة البحرية الهامة التي تملكها الجزائر ( ١٢٠٠ كلم ) تجعل قطاع الصيد البحري من أهم القطاعات المنتجة ، وموردا هاما للثروة ، لم تحض بالإهتمام الكافي ، إن إدراج هذا القطاع ضمن برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي يرمي الى:

ـ تطوير الصيد البحري و تربية المائيات .

ـ توفير مناصب شغل دائمة مباشرة و غير مباشرة ، و تحسين القدرة الشرائية.

ـ زيادة الإنتاج و تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات .

ـ الحفاظ على البيئة .

ـ التوازن الجهوي و إستقرار السكان .

ـ تجديد و تحديث الحظيرة السمكية

توزيع الإعتمادات المالية المخصصة لقطاع الصيد البحري

| البرامج | المحتوى المادي | التكلفة المالية |
|---|---|---|
| الصيد الساحلي | تحديث ٣٠٠ وحدة | ١,٠ |
| الصيد التقليدي | تحديث ٧٥٠ وحدة | ٠,٨ |
| السواحل الحوضية | تهيئة ٢٩ موقع | ٠,٣ |
| الصيد في الأعماق المائية | إنشاء ١٦٨ وحدة | ١,٩ |
| تربية الأسماك | // // | ٠,٨ |
| تدعيم و سائل الإنتاج | // // | ٢,٧ |
| التكفل بالإنتاج السمكي | // // | ٢,٦ |
| مسح ديون الصيادين | // // | ٠,٢ |
| إنشاء مؤسسة القرض السمكي | // // | ٠,٥ |
| المجموع | // // | ٩,٥٠ |

و من بين النتائج المسجلة بعنوان هذا القطاع ، دعم النشاطات المنتجة ، تطوير الصيد البحري ، تعزيز أعمال البناء و الصيانة، توفير أجهزة الحفظ أو التبريد ، و النقل .

**ـ الفرع الثالث: التنمية المحلية و البشرية**

يتضمن هذا القسم : التنمية المحلية ، الشغل و الحماية الإجتماعية

**ـ الفقرة الأولى: التنمية المحلية**

قدر الغلاف المالي المخصص لهذه العملية ١١٢ مليار دج ، مخصص لتمويل مشاريع الإستثمارات في المجالات التي لها صلة مباشرة بالحياة اليومية للمواطنين ، وكذا تأهيل المناطق النائية و المعزولة ، و تتمحور العمليات المدرجة ضمن هذا الإطار في ستة ( ٦ )محاور أساسية هي:

ـ المخططات البلدية للتنمية و الموجهة في غالبها الى تشجيع التنمية المحلية ، من خلال التوزيع المتوازن للتجهيزات والنشاطات عبر كامل التراب الوطني.

ـ المشاريع المتعلقة بإصلاح شبكات المياه الصالحة للشرب و شبكات التطهير.

ـ المشاريع المتعلقة بإصلاح الطرق البلدية و الولائية .

ـ المنشآت القاعدية الإدارية .

ـ المنشآت القاعدية المتعلقة بالبريد و المواصلات ، و التي تشجع عودة الإستقرار خاصة في المناطق المتضررة من الإرهاب .

ـ حماية البيئة و المحيط

توزيع الإعتمادات المالية المخصصة للتنمية المحلية

| **القطاع / السنوات** | ٢٠٠٠١ | ٢٠٠٢ | ٢٠٠٣ | ٢٠٠٤ | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|
| المخططات البلدية للتنمية | ٤ | ١٣,٠ | ١٦,٥ | – | ٣٣,٥ |
| الري | ١,٧ | ٧,٤ | ١,٥ | – | ١٦,٣ |
| البيئة | ١,٥ | ٢,٠ | ٢,٠ | – | ٥,٥ |
| البريد و المواصلات | – | ٦ | ٦ | | ١٤,٥ |
| هياكل قاعدية طرقية | ١٣,٠ | – | – – | | ١٣,٠ |
| منشآت إدارية | ٥,٧ | ٥,٢ | ٥,٢ | | ١٦,٩ |
| المجموع | ٢٨,٩ | ٣١,٢ | ٣١,٢ | ٠ | ٩٧,٠ |

## ـ الفقرة الثانية : الشغل و الحماية الإجتماعية

يقدر الغلاف المالي المخصص لميدان الشغل و الحماية الإجتماعية ب: ١٦ مليار دج ، حيث يرمي الى توفير ٧٠,٠٠٠ منصب شغل جديد بمعدل ٢٢٠٠٠ منصب إضافي سنويا ، خلال الفترة الممتدة من سنة ٢٠٠١ الى سنة ٢٠٠٤ و هذا من خلال :

ـ تدعيم القروض المصغرة Micro Crédit

ـ تدعيم الأعمال الكبرى التي تتطلب أكبر حجم من اليد العاملة ، و تأطير سوق العمل ، و هو نشاط خاص و متميز ، من خلال تدعيم الوكالة الوطنية لشغل ب : ٠,٣ مليار دج ، أما فيما يخص النشاط الإجتماعي ، فإنه يتعلق بنشاطات الفئات الأكثر ضعفا في المجتمع ، و إعادة الإعتبار للمرافق المتخصصة ، وتجهيز النقل المدرسي للبلديات المعزولة.

**ـ توزيع الإعتمادات المخصصة لقطاع الشغل و الحماية الإجتماعية**

| السنوات // العمليات | ٢٠٠١ | ٢٠٠٢ | ٢٠٠٣ | ٢٠٠٤ | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|
| العمليات الخاصة بالتشغيل و القرض | ١,١٥ | ٢,٦٥ | ٣,٥ | ٢,٠ | ٩,٣ |
| العمليات الخاصة بالحماية الإجتماعية | ٢,٣٥ | ٣,٣٥ | ١,٠ | ١,٠ | ٧,٧ |
| المجموع | ٣,٥ | ٦,٠ | ٤,٥ | ٣,٠ | ١٧,٠ |

**ـ الفرع الرابع : الأشغال الكبرى و المنشآت القاعدية**

خص هذا القطاع بأكبر نسبة من إجمالي المبالغ المخصصة للبرامج ، بمبلغ يقدر ب ٢١٠,٥ مليار دج ، و هو يدل على عزم الحكومة تدارك العجز و التاخير الحاصل في هذا القطاع ، نتيجة لتأثيرات الأزمة الإقتصادية التي شهدتها الجزائر سنة ١٩٨٦ ، و السياسات التقشفية التي إتبعتها الحكومة في فترة التسعينيات ، و التي أجبرت الحكومة على تقليص الإنفاق الحكومي الموجه للإستثمار ، بغية إستعادة التوازن المالي للميزانية ، ويتمحور حول ثلاث ( ٣ ) مجالات أساسية تتمثل في: التجهيزات الهيكلية ، إعادة و إحياء المناطق الريفية ، و الجبلية و الهضاب العليا ، و كذا قطاع السكن و البناء الحضري ، و أهم المشاريع التي تضمنها برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي بهذا الصدد هي:

**ـ أولا: التجهيزات الهيكلية**

يتعلق بإنجاز عدة مشاريع ترمي لترقية الإطار المعيشي للمواطنين .

ـ المنشآت القاعدية للري : ترمي لتوفير المياه الصالحة للشرب ، ومياه السقي وغيرها من المشاريع التي تستهدف إطار حياة المواطنين .

ـ المنشآت القاعدية للسكك الحديدية : تستهدف بالدرجة الأولى فك العزلة عن المناطق .

ـ الأشغال العمومية: المنشآت القاعدية المتعلقة بالنقل البري ( الطرق ) المواني و المطارات ، لتسهيل تقل السلع و الأشخاص بتكاليف معقولة ، و إدماج بعض المناطق في التراب الوطني ، من خلال تمديد مطارات الجنوب .

ـ تأمين نشاط الدخول البرية و البحرية و الجوية ، لحماية الإقتصاد الوطني من التهريب ، وتقوية أجهزة المراقبة من خلال تزويدها بتجهيزات متطورة للمراقبة و الكشف مثل أجهزة السكانير .

ـ الإتصالات : يتعلق الأمر بإنجاز حظيرة الأنترنات بمدينة سيدي عبدالله .

**ـ ثانيا : إحياء المناطق الريفية في الجبال و الهضاب و الواحات**

في هذا الصدد يهتم برنامج الإنعاش الإقتصادي بالمحافظة على المناطق المطلة على البحر على طول الساحل ، من أجل ضمان أماكن للإستحمام و الترفيه ، تمديد الكهرباء و توزيع الغاز خاصة في مناطق الهضاب العليا و الجنوب ،قصد تحسين ظروف معيشة سكان هذه المناطق ، كما يهتم البرنامج بتوسيع برنامج الشغل الريفي قصد محاربة النزوح الريفي ، وتشجيع المواطنين على العودة الى مساكنهم الريفية ،أما في مجال السكن فقد تقرر إنجاز ٢٠٠٠٠ وحدة سكنية في إطار صيغة البيع بالإيجار ، مما يسمح بتوفير مناصب شغل جديدة و تشجيع إنشاء مؤسسات في قطاع البناء ، ويهدف هذا البرامج الى ترقية مناطق الوطن عن طر يق إنشاء و تجهيز الهياكل و المنشآت القاعدية ، لأجل تحقيق التوازن الجهوي بين مختلف جهات الوطن ، و تحسين الإطار المعيشي لسكان الأرياف ، خاصة المناطق الجبلية و الهضاب العليا و الجنوب ، وكانت حصة هذه المشاريع من برنامج الأشغال الكبرى كما يلي:

**ـ توزيع الإعتمادات المالية المخصصة لقطاع الأشغال الكبرى**

| السنوات / العمليات | ٢٠٠١ | ٢٠٠٢ | ٢٠٠٣ | ٢٠٠٤ | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|
| تجهيز الهياكل | ٦٠,٥ | ٥٣ | ٢٩,٤ | – | ١٤٢,٩ |
| منشآت الري | ٥,٤ | ١٥,٨ | ١٠,١ | – | ٣١,٣ |
| منشآت السكك الحديدة | ٩,٧ | ٢٨,٩ | ١٦,٠ | – | ٥٤,٦ |
| أشغال عمومية | ٣٣,٧ | ٨,٣ | ٣,٣ | – | ٤٥,٣ |
| منشآت الطرق | ٢٤,٥ | ٥,٨ | ٠,٦ | – | ٣٠,٩ |
| منشآت بحرية | ٧ | ١,٥ | – | – | ٨,٥ |
| منشآت الطيران | ٢,٢ | ١ | ٢,٧ | – | ٥,٩ |
| إتصالات | ١٠ | – | – | – | ١٠ |
| تهيئة مدينة بوغزول | ١,٧ | – | – | – | ١,٧ |
| تنمية المناطق الريفية | ١٣,١ | ١٣,١ | ٥,٧ | – | ٣٢ |
| فلاحة | ١,٧ | ٣,٢ | ٤,٢ | – | ٩,١ |
| بيـــئة | ٣,٦ | ١ | ١,٥ | – | ٦,١ |
| السكن و العمران | ٢٧,١ | ٤ | ٢,٥ | – | ٣٥,٦ |
| السكن الحضري و الريفي | ٢٥,١ | – | – | – | ٢٥,١ |
| تهيئة الأحياء السكنية | ٢ | ٤ | ٢,٥ | ٢,٠ | ١٠,٥ |
| المجموع | ١٠٠,٧ | ٧٠,٢ | ٣٧,٦ | ٢,٠ | ٢١٠,٥ |

**ـ الفرع الخامس: تنمية الموارد البشرية**

خص هذا الباب بغلاف مالي قدره : ٩٠,٣ مليار دج موجه لإنجاز مشاريع لها تأثير مباشر على إحتياجات السكان ، كقطاعات التربية ، التكوين المهني ، التعليم العالي و البحث العلمي ، الصحة و السكان ، الشباب و الرياضة ، الثقافة و الإتصال و الشؤون الدينية ، حيث ترمي المنشآت المدرجة في هذا الإطار الى تحسين الإمكانيات ، و القدرات العلمية و التقنية المتوفرة ، و التي ستقوم بتلبيتها التدفقات الناتجة عن كل دخول جامعي ، و قد تم إختيار هذه المشاريع ، بالشكل الذي يسمح بإحياء المناطق المعزولة ، و تشجيع عودة السكان الى المناطق المهجورة ، إضافة الى تلبية إحتياجات الشباب في النشاطات الرياضية و التسلية .

**توزيع الإعتمادات المخصصة لقطاع الموارد البشرية**

| القطاعات // السنوات | ٢٠٠١ | ٢٠٠٢ | ٢٠٠٣ | ٢٠٠٤ | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|
| التربية الوطنية | ١٠ | ٩,٥ | ٧,٤٥ | ـ | ٢٦,٩٥ |
| التكوين المهني | ٤,٤ | ٣,١ | ٢,١ | ـ | ٩,٥ |
| الصحة و السكان | ٢,٨ | ٤,٦٥ | ٠,٣٥ | ـ | ٧,٨ |
| الشباب و الر ياضة | ١,٤٢٥ | ٢,٢٥ | ـ | ـ | ٣,٦٧ |
| الثقافة و الإتصال | ٤,٥ | ـ | ـ | ٣,٥ | ٨ |
| الشؤون الدينية | ٣٩,٤ | ٢٩,٩ | ١٧,٣٤ | ٣,٥ | ٩٠,٢ |
| المجموع | ٣٩,٤ | ٢٩,٩ | ١٧,٣٤ | ٣,٥ | ٩٠,٢ |

**ـ السياسات التي رافقت برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي**

الحماية الضرورية لبعض الفروع

إلغاء ضريبة TSA و القيمة الإدارية المفروضة على السلع التي لا تنافس أية سلعة وطنية

منع تصدير المواد الأولية الممكن تحويلها أو تصنيعها محليا ، مثل الجلود الخام.

**ـ الإقتطاعات الإجبارية**

يجب التخفيض من نسب الدفع الجزافي ، و الرسم على النشاط المهني ، و تحويل المنح العائلية الى صندوق الضمان الإجتماعي ، مما يسمح بتخليص آثار التهرب الجبائي ، و هي طريقة أحسن من الإعفاءات الضريبية ، أو تأثير القطاع الموازي ، كما تجدر الإشارة الى مجموعة الإجراءات لحماية المؤسسات الإنتاجية من تسبيقات الرسم على القيمة المضافة و تأثيرها.

**ـ تدعيم القدرات الإستغلالية للمؤسسات**

تدعيم الدولة للمؤسسات و الإدارات العمومية ، و تعويض الخسائر الناتجة عن توفير المرافق العمومية ، و تطبيق تسعيرة خاصة لفائدة المؤسسات المستهلكة لكميات كبيرة من الكهرباء و الماء ، و ترقية الوضعية المالية للمؤسسات العاجزة ، منح إعانات مباشرة للمؤسسات القادرة على مواصلة الإنتاج و التي تسعى للتوسع .

**ـ تدعيم القدرات التسييرية**

من خلال ثلاث ( ٣ ) إجراءات و هي:

تنظيم دورات تكوينية قصيرة المدى ، في مجال إتخاذ القرارات و الإستعمال العلمي لوسائل التسيير الحديثة.

إنشاء بنك للمعلومات في كل مؤسسة وتبسيطها .

إنشاء مراكز خاصة بالإستثمارات في مجالي التسيير و القانون .

**ـ السياسات المرافقة لتنفيذ برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي**

قصد ضمان نتائج فعالة عند تنفيذ البرنامج ، يجب أن يرافق بإصلاحات مؤسساتية ، و هيكلية ضرورية ، في إطار محيط إقتصادي تلعب فيه قوى السوق دورا أساسيا ، و الدولة بدور المواطن .

**ـ توسيع الموارد الداخلية**

تتميز ميزانية الدولة بهشاشة كبيرة ، لأنها تعتمد على موارد الجباية البترولية بنسبة ٦٠ % و قصد ضمان إستمرارية تنفيذ البرنامج و إبعاده عن تحولات السوق البترولية الدولية ، يجب توسيع الموارد الداخلية المتمثلة في الجباية العادية و الممتلكات الإقتصادية و العقارية التابعة للدولة من خلال :

ـ عصرنة إدارة الضرائب و تزويدها بإطار قانوني يسمح لها بالقيام بعمليات تأقلم دائمة ، وحشد الإمكانيات ، البشرية الكفأة ، و تكوين الإطارات ، وقد خصص لهذه العملية ٢٠ مليار دج ،

ـ إخضاع قطاع الفلاحة للضرائب .

ـ إحصاء دقيق لممتلكات الدولة .

ـ إدخال إجراءات عقابية جديدة للحد من التهريب ، و المنشآت الموازية .

**ـ التمويلات الخارجية**

البحث عن موارد التمويل الخارجية الأقل تكلفة من خلال:

ـ إنشاء مؤسسة مركزية لتسيير الموارد .

ـ إعطاء الأولوية للبحث عن القرض التساهمي .

**ـ صندوق الشراكة ( البحث عن رأس المال )**

تم إنشاء هذا الصندوق ، بغرض الإسراع في مسار الشراكة ، و فتح رأس المال ، و سيستعمل لتمويل التكاليف المرافقة في عملية الخوصصة ، و تم تخصيص ٢٢,٥ مليار دج من طرف الدولة كموارد لهذا الصندوق .

**ـ الإصلاح المصرفي و تقوية الطاقات المالية للبنوك**

في هذا المجال فإن برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي يهدف الى تنشيط الوسيط المالي الذي تقوم به البنوك ، قصد إيجاد دعم شرعي للمتعاملين الإقتصاديين ، و يجب في هذا الإطار القيام بالإجراءات التالية :

ـ إيجاد رأسمال مخاطر ، أو بيع عن طريق الإيجار من رأس المال الخاص للمؤسسات مقابل مكافآت جبائية .

ـ إنشاء صناديق أو بنوك جهوية للإستثمارات العمومية و الخاصة .

ـ إنشاء صناديق لضمان القروض ، إنطلاقا من المؤسسات و المنظمات المتواجدة ( غرف التجارة ، منظمات أرباب العمل )

ـ إنشاء مؤسسة متخصصة في القرض المصغر .

ـ الإسراع في تجسيد عمليات الشراكة ، و فتح رأسمال البنوك و المؤسسات الصناعية .

ـ الإصلاحات الضريبية

بالنظر الى النقائص التي تشوب التعريفة الجمركية السابقة ، و الآثار التي يخلفها تطبيق القيم على بعض المنتوجات ، وجب القيام بعدة إجراءات تتمثل في:

**ـ الإقتطاعات الإجبارية**

تبسيط الإصلاح الضريبي قصد التخفيض من نسبة التوجه الآلي الى التهرب الضريبي من من طرف المتعاملين الإقتصاديين ، و يتم ذلك من خلال التخفيض في المعدلات المطبقة ،

و إعادة النظر في تقسيمات السلع بحسب إستعمالها ، على كل المنتجات المستوردة ، و التي لا تنافس أي منتوج .

ـ إلغاء الرسم الإضافي ( TSA ) و إعداد جدول خاص بالقيمة الإدارية لبقية المنتوجات.

## ـ إطار الإستثمار

إن تحليل الوضعية المتعلقة بالإستثمار ، تبين أن المرسوم التشريعي المتعلق بالإستثمار الصادر في سنة ١٩٩٣ ، لم يسمح بالوصول الى كل الأهداف المرجوة ، و في هذا الإطار تضمن برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي القيام بثلاثة ( ٣ ) إجراءات أساسية قصد تشجيع الإستثمار هي :

ـ إعادة تنشيط الأشغال المتعلقة بتحضير قانون جديد خاص بالإستثمار .
ـ تسهيل جميع الإجراءات المتعلقة بالإستثمار ، خاصة فيما يتعلق بتوفير العقار الصناعي.

ـ تهيئة المناطق الصناعية ، وخصص لها مبلغ ٢ مليار دج .

## ـ ترقية تسيير المنشآت القاعدية

من خلال السهر على الإستعمال الحسن و العقلاني للمنشآت و الإمكانيات العمومية ، و التعاون و الإشتراك بين الدولة و المتعاملين الإقتصاديين ، من خلال إحترام سلطات الموانىء ، و تسهيل عملية القيام بمهامها ، و إحترام قواعد صيانة المنشآت البحرية و الجوية ، و إعتماد تسعيرة خاصة مقابل كل إستعمال لهذه المنشآت .

## ـ تسيير التحويلات

نظام الحماية الإجتماعية كان في وضعية مالية صعبة ، لا تمكنه من تلبية الإحتياجات الأساسية للمشتركين من جهة ، حيث لا يمكن رفع قيمة الإشتراكات التي يدفعها المؤمنون ، لأن أغلبيتهم كانوا في حالة بطالة أو يعملون في قطاعات غير مؤمنة ، ولذلك يجب أن تتوفر معلومات رقمية متعلقة بالضمان الإجتماعي ، و يوجد إحتمال القيام بدراسة تتعلق بنظام الحماية الإجتماعية ، و بالمقابل فإن عقلنة النفقات العمومية و إعتماد أحسن طريقة لتحديد المستفيدين من الإعانات العمومية ، يجب أن تكون موضع تقييم أهداف السياسات العمومية ، و في هذا الإطار تم القيام بالدراسات التالية :

ـ تعديل نظام تسيير الخدمات الإجتماعية .

ـ تنظيم علاقات المستشفيات بالصناديق الإجتماعية ، في إطار إتفاقيات خاصة .

ـ تعديل نظام تسيير الصحة العمومية .

**ـ فعالية النفقات العمومية**

الإجراءات السابقة و المتعلقة بتحضير و تسيير و رقابة النفقات العمومية ، أصبحت غير فعالة ، و بالتالي يجب إعادة النظر فيها و تكييفها مع الواقع من خلال:

ـ إعادة تقسيم أبواب و فصول و مواد نفقات التجهيز و التسيير ، بطريقة تسمح بإجراء عمليات تقييم بعدية ، من خلال القيام بعمليات التجهيز العمومي .

ـ إدخال النفقات المتعددة السنوات في الميزانية .

ـ أهمية ميزانية التجهيز و أثرها على برنامج الإنعاش الإقتصادي ، يستلزم تكوينا مكثفا للإطارات فيما يخص تسيير المرافق و التجهيزات العمومية الكبرى .

تقوية الطاقات الإنتاجية و المالية للمؤسسات

إتفاق الشراكة الذي أبرمته الجزائر مع الإتحاد الأوروبي و مشروع إنضمامها الى المنظمة العالمية للتجارة ، تستوجب توافق التعديلات التي أجريت على المؤسسة الإقتصادية العمومية زمنيا مع إجراء التفكيك الجمركي .

وهذا البرنامج المتعلق بتهيئة المؤسسات الإقتصادية ، يجب أن ينجز بإتفاق مع المتعاملين الإقتصاديين ، و مختلف الوزارات .

**إجراءات تنفيذ برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي**

إن تنفيذ برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي يجب أن ترافقه عدة إجراءات تضمن حسن تنفيذه ، و تزيل كل العوائق التي يصادفها خلال مختلف مراحله ، إضافة الى ضمان عقلانية في إستهلاك الموارد الموجهة لهذا المشروع ، و تنقسم هذه الإجراءات الى ( ٢ ) متساويين هما :

ـ التعرف الجيد على مختلف محتويات الدراسات المسبقة الخاصة بكل مشروع ، و متابعة تنفيذ هذه الدراسات .

ـ توسيع دراسة تقييم المشاريع .

ـ تنظيم دورات تكوينية للإطارات العموميين ، في مجال تقنيات تسيير المشاريع .

ـ تقييم و تقوية كفاءات و قدرات الجماعات المحلية فيما يخص تسيير البرنامج ، عن طريق برامج مختارة لضمان حسن تنفيذ المشاريع و التمكن من تحديد مستويات المنفذين.

## إشراك المؤسسات العمومية المحلية

السعي من أجل المساهمة الفعالة للمشاريع في تحقيق أهداف الإنعاش ، بمساهمة المؤسسة الإقتصادية الجزائرية في تنفيذ مختلف المشاريع ، و هذا يعتبر شرطا ضروريا يهدف للإستفادة من القدرات غير المستعملة أو المستعملة بصفة جزئية ، و التي يمكن أن تكون مصدر ثروة أو أحد محاور القطاع الإنتاجي في المستقبل ، و بالتالي فإنه من الضروري وضع المعلومات الإقتصادية في متناول المتعاملين الإقتصاديين ، وتنظيم الكفاءات بين مسؤولي الإدارات و أرباب العمل ، وهذا التنسيق يجب أن يشمل قطاع المحروقات مع أهمية الإستمارات المتوقعة فيه .

## الإصلاحات المرافقة لبرنامج الإنعاش الإقتصادي

أعطي الضوء الأخضر للبدء في الإصلاحات الجديدة يوم ٤ جانفي ٢٠٠١ ، تاريخ إتعقاد المجلس الوطني لمساهمات الدولة ، تطبيقا لبرنامج رئيس الجمهورية ، أين تم تحديد القطاعات الواجبة الإصلاح في خمس ( ٥ ) نقاط أساسية ، من أبرزها خوصصة القطاع العام ، تدعيم الإستثمار الخاص المحلي و الأجنبي ، و الزيادة من المشاريع و فرص الشراكة ، إضافة الى ما جاءت به قوانين المالية لسنتي ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ ، و أهم مشاريع القوانين المتضمنة للإصلاحات هي:

## مشروع قانون تسيير رؤوس الأموال التجارية

نص هذا القانون على حل الشركات القابضة ، وكيفية تسيير الدولة لأموالها وفق الطرق المعتمدة في القطاع الخاص ، قانون العرض و الطلب ، التقليص من صلاحيات المجلس الوطني لمساهمات الدولة ، لصالح وزارة المساهمة و تنسيق الإصلاحات.

## قانون الإستثمار

يحدد جميع الإستثمارات التي تدخل في نطاق النشاط الإقتصادي ، الى جانب الإستثمارات المنمية لقدرات التأهيل و الهيكلة ، و نص على إنشاء المجلس الوطني للإستثمار الذي يترأسه رئيس الحكومة ، ومهمته هي تقديم إقتراحات الى الحكومة حول أهداف و أولوية السياسة الوطنية للإستثمار ، و أقترح إنشاء وكالة للإستثمار و الشراكة تكلف برصد الإستثمارات الوطنية و الأجنبية ، و أهم ما جاء في هذا القانون هو الإمتيازات الممنوحة للمستثمرين .

## قانون الخوصصة

فتح هذا القانون المجال واسعا لعمليات الخوصصة ، و لكن دون ضوابط ، و لا يشترط في عمليات الخوصصة صراحة الحفاظ على مناصب الشغل أو زيادتها أو تطوير الإنتاج ، و أهم ما تضمنه ، إنشاء وكالة للخوصصة للتقليص من عدد المتدخلين في مسار الخوصصة ، تلبية

إجراءات التنازل و توضيح مسألة تحويل الملكية ، و تكييف الأحكام المتعلقة بمساهمة الإجراء ، و إنشاء هيئة رقابة تتمثل في مجلس وطني للخوصصة ، و يبقى المشكل أمام تطبيق هذا القانون هو تأخر عملية إعادة هيكلة النظام البنكي ، و تحويل البنوك الى مؤسسات مالية مستقلة.

## قانون المحروقات

يهدف هذا المشروع الى إعادة النظر في الدور الذي تقوم به الدولة ، و الهدف الرئيسي منه هو الفصل بين الدولة كمنظم لنشاط المحروقات ، و دور شركة سوناطراك كمؤسسة عمومية تجارية و صناعية .

## خوصصة المناجم

خلال سنة ٢٠٠١ تمت أول عملية بيع بالمزاد العلني ل ٤٨ منجما ، و٦٧ دليلا للمواد المعدنية ، وتضمن القانون الجديد للمناجم خمسة ( ٥ ) تعديلات تدفع كلها للمنافسة ورفع الإنتاج .

## قانون النقد و القرض

إن أهم النقاط التي جاء بها قانون النقد و القرض ، هي تلك التي تتعلق بإخضاع بنك الجزائر لإشراف الوزارة الوصية ، و تقليص صلاحيات محافظ بنك الجزائر لأقصى درجة ، في مجال السياسة النقدية و الإشراف على البنوك ، كما أن عهدته تصبح غير فعلية وقابلة للتغيير في أية لحظة ، و يهدف هذا القانون للفصل بين مجلس إدارة بنك الجزائر ، و مجلس القرض و النقد بصفته السلطة النقدية ، إضافة الى إدارة خوصصة البنوك التي كانت عائقا أمام إستقطاب المتعامل الخاص الوطني و الأجنبي .

## ـ مناصب الشغل المحتملة

في قطاع الفلاحة : ٣٣٠,٠٠٠ منصب شغل جديد منها ٢٨٠,٠٠٠ تعلق ببرنامج الزراعات المكثفة ، و ١٠٠,٠٠٠ ببرنامج حماية المجمعات المائية ، و يتم ذلك من خلال توسيع المساحات الصالحة للزراعة ، و الأراضي المسقية و المثمرة و الغابية ، و إنجاز ١٠٠ مصنع صغير للحليب ، و ٢٠٠ معصرة زيتون ، حماية أراضي السهوب .

في قطاع الصيد البحري و الموارد المائية: إنشاء ١٠٠,٠٠٠ منصب شغل جديد دائم لسنة ٢٠٠١ ، من خلال تشجيع الإستثمار المحلي و الأجنبي ، و تشجيع الصادرات خارج المحروقات .

## الفصل الثالث ( 3 )

# حكومات الرئيس
# تتغير كما يتغير قميصه

## حكومة أحمد بن بيتور

أول حكومة شكلها الرئيس مباشرة بعد إنتخابه المشكوك فيه ، في آفريل سنة ١٩٩٩ ، هي حكومة أحمد بن بيتور ، ابن الجنوب الجزائري ، و مصدر رزقها و رفاهيتها ، و الذي عانى من التهميش كثيرا ، تشكلت حكومة بن بيتور في 23ديسمبر ١٩٩٩ ، و ضمت وجوه قديمة من زمن السبعينيات و أخرى جديدة ، لكنها معروفة في الساحة السياسية ، و عكست روح التحالف الرئاسي ، و ضمت لأول مرة وزراء من حركة محتمع السلم ، و من الجناح المنشق عن حركة النهضة للشيخ عبد الله جاب الله منها أحمد أويحي وزيرا للعدل ، محمد يزيد زرهوني وزيرا للداخلية ، عبد اللطيف بن أشنهو وزيرا للمالية ، حميد طمار وزير المساهمة و تنسيق الإصلاحات ، سليم سعدي وزير الموارد المائية ، شكيب خليل وزير الطاقة و المناجم ، نورالدين بوكروح وزير المؤسسات و الصناعات الصغيرة و المتوسطة ، عبد المجيد تبون وزير الإتصال ، أبو بكر بن بوزيد وزير التربية الوطنية ، عبد المالك سلال وزير الشباب و الرياضة ، بوعبدالله غلام الله وزير الشؤون الدينية ، عبد المجيد مناصرة وزير الصناعة و إعادة الهيكلة ، سلطاني بوقرة ، وزير العمل و الحماية الإجتماعية ، عبد الوهاب دربال وزير العلاقات مع البرلمان ، عمار غول وزير الصيد البحري ، لكن هذه الحكومة الأولى في فترة الرئيس بوتفليقة لم تعمر طويلا ، حيث أعلن بن بيتور إستقالته و سقطت حكومته في 26 أوت 2000، و قد برر أحمد بن بيتور إستقالته من رئاسة الحكومة ، بنقص هامش الحرية في الإقتراح و التصرف ، و الإحساس بأن منصب رئيس الحكومة هو في الحقيقة مجرد منفذ منسق لبرنامج و مواقف و أفكار رئيس الجمهورية .

## حكومة علي بن فليس الأولى

إستلم علي بن فليس منصبه كرئيس للحكومة يوم ٢٦ أوت ٢٠٠٠ ، أي مباشرة بعد إستقالة حكومة أحمد بن بيتور ، وضمت ٣٠ وزيرا و أربع ( ٤ ) كتاب دولة ، و قد حافظت تقريبا على نفس الوزراء في نفس الحقائب ، مع تغييرات طفيفة أهميها تعين القيادي في حزب جبهة التحرير عبد العزيز بلخادم في منصب وزير الشؤون الخارجية ، و الكاتب السياسي محي الدين عميمور وزيرا للإتصال و الثقافة ، و هذه الحكومة كذلك لم تعمر طويلا حيث سقطت في ٣١ ـ ماي ـ ٢٠٠١ بعد تسعة ( ٩ ) اشهر من تنصيبها.

## حكومة علي بن فليس الثانية

تشكلت هذه الحكومة في ٣١ ماي ٢٠٠١ ، و كأنها جاءت لإسقاط بعض الأسماء منها أبوجرة سلطاني ، و محي الدين عميمور ، و تبادل للحقائب بين نفس الوزراء السابقين .

## حكومة علي بن فليس الثالثة

يوم ١٧ جوان ٢٠٠٢ أفرج الرئيس عبد العزيز بوتفليقة عن قائمة أعضاء حكومة علي بن فليس الثالثة ، و أول ملاحظة عنها هي بداية بروز و نفوذ أحمد أويحي ، حيث تحول من مجرد وزير في حكومة الى وزيرا للدولة ممثلا خاصا للرئيس بوتفليقة ، و تعيين المعارضة القبائلية المتطرفة خليدة تومي ، وزيرة للإتصال و الثقافة و ناطقة رسمية بإسم الحكومة ، وواضح من قائمة وزراء الحكومة النفوذ و التدخل الفرنسي و الروسي ، و كذلك دخول أسماء جديدة ممثلة لحركة مجتمع السلم الأول من منطقة الجنوب ، السيد مصطفى بن بادة ، كوزير المؤسسات و الصناعات الصغيرة و المتوسطة ، و من هذه الحكومة سطع نجم الوزير الإسلامي المنشق عن حركة مجتمع السلم عمار غول من خلال وزارة الأشغال العمومية و مشروع القرن ـ الطريق السيار ـ الى غاية ٥ ـ ماي ـ ٢٠٠٣ ـــ تاريخ القطيعة بين الرجلين ، و بحساب بسيط يكون الرئيس بوتفليقة قد إستهلك أربع ( ٤ ) حكومات كاملة خلال ثلاث سنوات ، ميزتها الأولى انها في كل مرة تستهدف إعفاء وزراء و تعيين آخرين ، فيما تبقى الحقائب السيادية و الهامة بين أيدي وزراء الرئيس ، و قد تراوحت ردود الفعل حول الحكومة الثالثة لعلي بن فليس ، فالبعض يعتقد أن الرئيس بوتفليقة حاول صياغة حكومة تحافظ و تستجيب لكل التوازنات السياسية و الجهوية ، دون الإخلال بالحق الطبيعي لحزب جبهة التحرير الوطني صاحب الأغلبية البرلمانية ، في حيازة أكثرية الحقائب الوزارية ، و حسبما ذكرت بعض المصادر فقد رفض الرئيس بوتفليقة عدة أسماء إقترحها أحمد أويحي بصفته أمينا عاما لحزب التجمع الوطني الديمقراطي ـ الحزب الثاني للسلطة ، لأسباب مختلفة ك عبد الكريم حرشاوي و بوزغوب و صديق شهاب و فاطمة الزهراء فليسي ، و لكن الحزب إستفاد من ست ( ٦ ) حقائب وزارية منها منصب الأمانة العامة للحكومة ، و في هذه الحكومة تم إبعاد أويحي من وزارة العدل بعد عمليات حرق العديد من السجون ، كما تميزت هذه الحكومة و هي الأخيرة في مشوار السيد علي بن فليس ، بوجود ثمانية ( ٨ ) وزراء منتدبين ، من بينهم نساء و هن السيدة بثينة شريط التي عينت وزيرة منتدبة مكلفة بالأسرة و قضايا المرأة ، و فاطمة الزهراء بوشامة وزيرة منتدبة مكلفة بالجالية الوطنية بالخارج ، بدخول أسماء جديدة تبدو غير متحزبة كوزير العدل محمد شرفي ، و ترقية وزير منتدب مكلف بالميزانية الى وزير للمالية ، وترقية والي ولاية قسنطينة محمد النذير حميميد الى منصب وزير السكن و العمران ، لكن الخاسر الكبير في هذه الحكومة ، هم من دون شك فئة النواب الأحرار المستقلين ( أعضاء المجلس الشعبي الوطني ) و عددهم ٣٠ نائبا حيث كان من المفروض إسناد بعض الحقائب الوزارية لعدد منهم من اجل إحداث التوازن ، لكن و حسب العديد من الملاحظين فإن التغيير الذي أحدثه بوتفليقة في هذه الحكومة

أو الحكومات السابقة ، لم يكن سوى تغيير من أجل التغيير فقط ، بل هو مجرد تعديل وزاري لا يرقى الى ما يمكن أن نسميه حكومة جديدة ، حيث أحتفظ الرئيس ب ١٨ وزيرا بحقائبهم أو نقلهم من وزارة الى أخرى ، و قد قاد الأستاذ علي بن فليس الحكومة الثالثة التي أشرفت على تطبيق برنامج الإنعاش الوطني في طبعته الأولى ، و لكن معركة الإنتخابات و الحكومة الثالثة خلفت الكثير من الغبار في صفوف حزب جبهة التحرير ، و ثارت موجات من الغضب في صفوف إطارات و مناضلي الحزب من الديناصورات و الأجيال الجديدة التي كانت تنتظر دورها في الإستوزار ، و يمكن حصر أهم أسباب غضب و تحفظ إطارات و قواعد الحزب على خيارات بن فليس في النقاط التالية:

ـ خيبة أمل بعض الإطارات الحزبية الشابة التي لم تجد نفسها في تشكيلة الحكومة ، و هي التي كانت تنتظر دورها بفارغ الصبر ، حيث تلقت من دون شك وعود من طرف قيادة الحزب بإدراج أسمائها في الحكومة الجديدة .

ـ تعيين المناضلة البربرية المتطرفة خليدة مسعودي التي أصبحت ( خليدة تومي ) كوزيرة للإتصال و الثقافة و هي التي لم تكتب في حياتها مقالا صحفيا ، و الأدهى و الأمر هو تعيينها ناطقة رسمية بإسم الحكومة ، و يعتبر هذا التعيين من الأخطاء الجسيمة للرئيس بوتفليقة ، الذي يكون قد تعرض لضغوطات من طرف فرنسا من أجل تعينها في ذلك المنصب الحساس .

## آراء و تعاليق

تناولت الصحافة الوطنية حكومة بن فليس الثالثة ، بالكثير من الآراء و التعاليق و التحاليل ، و هي في أغلبيتها ناقدة لطريقة بوتفليقة في تعديل و تغيير الحكومات ، بين عشية و ضحاها ، كما يغير أقمصته أو ربطات عنقه في كل وقت ، و حسب نوعية البدلة ، و في هذا الإطار كتب الصحفي محمد بوازدية مقالا بعنوان ( لا شيء يدعو الى التفاؤل ) نقتطف منه هذه العبارات ( لا تدل حكومة علي بن فليس على شيء ، كما تدل على أنها ليست في شيء حكومة جبهة التحرير الوطني ، و من باب أولى ليست حكومة الأغلبية ، و لا هي الحكومة التي صوت من أجلها من نصوت في الإنتخابات التشريعية ، وكتب على علي بن فليس أن يتحمل أوزار تشكيلة لا ناقة له فيها و لا جمل ، و مطلوب منه الآن أن يحقق نتائج مع وزراء أثبتوا فشلهم أو مع وزراء قرر لهم أن يبقوا وزراء الى أبد الآبدين و تقلبوا في وزارات عدة و لم ينجحوا في وزارة واحدة ، بل العكس ، سعوا فيها فسادا الى أن أتوا عليها ، ، وإذا كان الأمين العام لجبهة التحرير الوطني حرا في تعيين جزء من الحكومة ، فلم يختر بالتأكيد ما يسمى بوزراء السيادة أو الذين يكلفون

بتسيير الملفات الإستراتيجية للدولة الجزائرية ، ذلك شيء واضح إنما هو إختيار رئيس الجمهورية ، الداخلية و أخطر ملفاتها ، أزمة بلاد القبائل ، الخارجية و هي صورة و علاقة الجزائر بالخارج ، العدالة و وضعية حقوق الإنسان ، الطاقة و السياسة البترولية في الجزائر ، و أخيرا الإصلاحات الإقتصادية و الخيارات الجزائرية ، أما باقي الوزارات فلم تعد تمثل رهانات تتكرر في السياسة الجزائرية منذ زمان ) وأنتهت حكومة بن فليس الثالثة في ٥ ماي ٢٠٠٣ و بدأت قطيعة تامة بين الرجلين الصديقين بوتفليقة و بن فليس ، و قد كانا يمثلان تحالفا إستر اتيجيا بين جيلين ، جيل الثورة و جيل الإستقلال .

## حكومة أحمد أويحي الأولى

مع خروج الأستاذ علي بن فليس من الحكومة سواء أكان ذلك عن طريق الإستقالة أو الأعفاء و الإقالة ، و تعيين ر جل المهمات القذرة أحمد أويحي ، رئيسا للحكومة ، يكون نظام بوتفليقة قد شق طريقه نحو الفساد و الديكتاتورية ، ووضع الحجر الأساس لدولة العصابة ، وما وقع بعد ذلك من إنحرافات كبيرة في مختلف المجالات لدليل حي على ما نقول و هو واقع شاهده و يعرفه كثير من الناس ، لأن الأستاذ بن فليس و هو إبن الشهيد و من عائلة ثورية عظيمة ، و رجل قانون و مدافع شرس عن حقوق الإنسان ، و مصالح البلاد ، كان بمثابة الضمانة الوحيد ، أوحجر عثرة أمام الطامحين و الإنتهازيين في محيط الرئيس ، و إختيار أحمد أويحي المعروف بقربه من رجال الأعمال الفاسدين ، كان مؤشرا على تحول الدولة بأسرها الى بازار كبير يستفيد من ريعه الأغنياء المقربين من السلطة ، و حافظت حكومة أحمد أويحي الأولى في عهد الرئيس بوتفليقة على نفس التشكيلة السابقة ، وكأن الأمر تعلق بمجرد إعفاء أو إقالة رئيس الحكومة السابق ليس إلا ، و إستمرت حكومة أويحي في آداء مهامها من ٥ ماي ٢٠٠٣ الى غاية ١٩ آفريل ٢٠٠٤ .

## حكومة عبد العزيز بلخادم الأولى

تقلدت هذه الحكومة مهامها في ٢٤ ماي ٢٠٠٦ الى ٤ جوان ٢٠٠٦ ، و هي ثاني حكومة في فترة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة يترأسها أمين عام لحزب جبهة التحرير الوطني ، و في هذه الحكومة نسجل عودة رئيس حركة حمس أبو جرة سلطاني و زميليه من نفس الحزب الهاشمي جعبوب و مصطفى بن بادة ، و تم إستدعاء الفقيه الدستوري الدولي محمد بجاوي من محكمة العدل الدولية و تعيينه رغم كبر سنه وزيرا للشؤون الخارجية ، و حافظت على نفس القائمة السابقة تقريبا مع تعديلات و تغييرات طفيفة .

## حكومة عبد العزيز بلخادم الثانية

تقلدت هذه الحكومة مهامها في ٤ جوان ٢٠٠٧ الى غاية ٢٨ جوان ٢٠٠٨ و في هذه الحكومة تم دخول بعض الأسماء الجديدة منهم عبد الرشيد بوكرزازة آخر أمين عام للإتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية ، قبل التعددية الحزبية ، حيث تم تعيينه وزيرا للإتصال و ناطقا رسميا للحكومة ، وكان يعقد كل أسبوع تقريبا ندوة صحفية يجيب فيها بكل وضوح عن أسئلة الصحفيين ، و هذا الظهور المتكرر في التلفزيون أثار حفيظة الرئيس بوتفليقة و خشي أن يخطف منه الأضواء و يكتسب شعبية كبيرة قد تؤهله لخوض الإنتخابات الرئاسية لمنافسة بوتفليقة ، وكلها أوهام ووساوس ، أدت الى إقالة الوزير بوكرزازة في أول تعديل وزاري ، و نفس الملاحظة السابقة تنطبق على هذه الحكومة حيث حافظت على نفس الأسماء السابقة خاصة ما سمي بوزراء الرئيس و هم من الأصدقاء المقربين الذين يثق فيهم ،

## ملاحظات حول حكومات بوتفليقة

ـ أغلب الحكومات لم تستمر أكثر من سنة ، و في العادة يتم تغيير الحكومة في فصلي الربيع أو الصيف ، و بالضبط في شهري ماي و جوان من كل سنة ، و أن التعديل أو التغيير قد يستهدف رئيس الحكومة فقط ، أو وزير أو بعض الوزراء ، فمثلا من أجل تغيير وزير واحد يتم الإعلان عن حكومة جديدة ، وكان الأحرى و كسبا للوقت و الجهد ، هو الإعلان عن تغيير وزير أو عدة وزراء فقط .

ـ أن هناك عدد من الوزراء ممن يسميهم الخطاب الإعلامي ، وزراء الرئيس و هم يزيد زرهوني ، شكيب خليل ، عبد الحميد طمار ، بن أشنهو ، مراد مدلسي ، الطيب بلعيز ، عبد المالك سلال ، السعيد بركات ، و هم في حقيقة الأمر من أصدقاء الرئيس الذين يثق فيهم و يعول عليهم كثيرا في تطبيق برنامجه و إستراتيجيته ، بالإضافة الى عدد من الوزراء تم تعيينهم بوساطات أجنبية فرنسية و روسية ، و بقوا في مناصبهم مدة طويلة تفوف العشر ( ١٠ ) سنوات ، كوزير التربية أبوبكر بن بوزيد ، و وزيرة الثقافة خليدة تومي و بوعلام غلام عبد الله .

ـ أغلب رؤساء الحكومات الذين أقالهم بوتفليقة ، لم يتم إستدعاؤهم مرة أخرى لتقلد مناصب عليا في الدولة ، و شكل خروجهم من الواجهة السياسية ، قطيعة مع النظام و خصومة شخصية مع الرئيس ، خاصة بالنسبة ل بن بيتور ، و بن فليس ، حيث أصبح هذا الأخير منافسا شرسا له في الإنتخابات الرئاسية التي جرت سنة ٢٠٠٤ ، أما بن بيتور فظل يتجرع غصة الإقالة مدة طويلة ، فيما إلتزم عبد العزيز بلخادم الصمت الرهيب .

ـ تميزت حكومات بوتفليقة بخرق أبسط المبادىء المتعارف عليها في عالم السياسة ، و هي إسناد رئاسة الحكومة و أغلبية الحقائب الوزارية و أهمها الى الحزب الفائز بأغلبية مقاعد البرلمان ، حصل ذلك عندما عين بن بيتور و هو شخصية تكنوقراطية مستقلة لا تنتمي الى أي حزب سياسي ، كرئيس للحكومة سنة ١٩٩٩ ، مع العلم أن التحالف الرئاسي الذي إلتف حوله كان يتألف من حزب جبهة التحرير الوطني و التجمع الوطني الديمقراطي ، و أحزاب إسلامية ، ثم عندما عين أحمد أويحي كرئيس حكومة خلفا لبن فليس ، أمين عام الحزب صاحب الأغلبية الحزبية .

ـ حكومة بوتفليقة الأولى و الثانية إستغرقت وقتا طويلا في تشكيلها ، و كلما تسربت أخبار عن القائمة و نشرتها الصحافة الوطنية ، يعيد بوتفليقة تشكيلها مرة أخرى ، و كلما تسربت أعاد التشكيل ، و قد تكون تدخلات شركاء الرئيس أو بالأحرى جماعة الظل التي جاءت به و حملته فوق دبابة ، و كانت تتدخل في كل كبيرة و صغيرة تتعلق بالحكومة ، الأمر الذي يجعل من تشكيلها في وقت قياسي أمر صعب المنال.

## حكاية إبعاد بن فليس

قبل إنتخابه رئيسا للجمهورية شهر آفريل ١٩٩٩في إنتخابات يعرف الجميع أنها مزورة ، عين المترشح عبد العزيز بوتفليقة الوزير السابق و رجل القانون و المدافع عن حقوق الإنسان ، الأستاذ علي بن فليس مدير حملته الإنتخابية ، و بعد فوزه مباشرة عينه رئيسا للديوان برئاسة الجمهورية ، ثم رئيسا للحكومة لفترة دامت من ٢٦ أوت ٢٠٠٠ الى ٥ ماي ٢٠٠٣ ، وبعد إُقالته أو إستقالته أصبح الصديقين الحميمين من أشد الخصوم السياسيين ، و منذ خروجه من قصر الدكتور سعدان مقر الحكومة ، و عن الأسباب التي أدت الى إقالته من رئاسة الحكومة قال بن فليس في تصريحات صحفية أنه إختلف مع الرئيس بوتفليقية حول قانون المحروقات / حيث كان بن فليس يرى بأن هذا القانون فيه تنازلات كثيرة لصالح الشركات البترولية الأجنبية و أغلبها فرنسية ، و قد يؤدي الى رهن باطن الأرض للأجانب مقابل حفنة من الدولارات ، كما أكد بن فليس أنه طيلة المدة التي تراءس فيها الحكومة لم يتمكن من توقيع أي مرسوم تنفيذي ، حيث كان يعاني من شبه حصار مضروب عليه من طرف الرئاسة ، و في تقديري أن وجود علي بن فليس و هو رجل قانون طاهر و نظيف و عفيف ، كان يشكل عقبة في طريق رجال السياسة و المال و الأعمال الفاسدين ، الذين إلتفوا فيا بعد حول شقيق الرئيس و مستشاره الخاص السعيد بوتفليقة ، خاصة و أن الوضع الأمني قد بدأ في التحسن شيئا فشيئا و تراجعت الأعمال الإرهابية ، و نشطت الدبلوماسية الجزائرية لإستعادة صورة الجزائر الدولة القارة المؤثرة في المحيط وصاحبة المواقف الدولية المعتدلة ، مما يفتح أبواب الإستثمار المحلي و الأجنبي على مصراعيه

مصراعيه ، و هو الأمر الذي فتح شهية رجال السياسة و المال و الأعمال الفاسدين ، زيادة على إرتفاع أسعار النفط الى مستويات قياسية و تخصيص مبالغ هامة من عائداته لبرنامج الإنعاش الإقتصادي في طبعته الثانية ٢٠٠٤ / ٢٠٠٩ ، حيث إستفاد الكثير من المقاولين و رجال الأعمال المقربين من المستشار الشقيق ، وكونوا ثروات ضخمة ، أغلبها لم تكن مشروعة.

## تداعيات إبعاد بن فليس من الحكومة

خروج بن فليس من الواجهة السياسية التنفيذية ، يستلزم بالضرورة إبعاده من حزب الدولة ـ حزب جبهة التحرير الوطني ، حيث يصف الكثير من المحللين سنة ٢٠٠٣ و هي السنة الأخيرة من العهدة الرئاسية الأولى للرئيس بوتفليقة ، بأنها سنة الحسم بين الرئيس و بن فليس ، حيث تحولت الخلافات بينهما الى صراع خفي ما لبث أن تحول الى تنافس شديد حول منصب الرئاسة .

## المؤتمر الثامن ( 8 ) لحزب جبهة التحرير الوطني

و قد إمتد الخلاف بين الرجلين الى قواعد الحزب العتيد ، حيث سارع بن فليس الى عقد المؤتمر الثامن للحزب في الفترة ١٨ ، ١٩ ، ٢٠ مارس ٢٠٠٣ ، حيث تم تثبيت علي بن فليس كأمين عام للحزب ، دون أن تتدخل أية جهة لفرض أسماء معينة سواء كمترشحين للأمانة العامة للحزب ، أو أعضاء في المكتب السياسي أو اللجنة المركزية ، و خرج الحزب منتصرا على كثير من الجهات و الدوائر التي ظلت تعتبره جهازا تابعا للرئاسة أو الحكومة أو النظام ، و ليس حزبا قائما بذاته ، و في هذه الفترة شعر المناضلون الأوفياء أن حزب جبهة التحرير ، قد إسترجع إستقلاليته للمرة الثانية منذ إقرار التعددية السياسية ، المرة الأولى كانت في فترة رئاسة عبد الحميد مهري للحزب ، و اهم قرار شجاع و مستقل خرج به الحزب في المؤتمر الثامن ، هو إعلانه المبكر لترشيح الأستاذ علي بن فليس في الإنتخابات الرئاسية المقررة في شهر آفريل سنة ٢٠٠٤ ، مما يعني حرمان الرئيس بوتفليقة من دعم الحزب و من أصوات مناضليه و المتعاطفين معه في حالة ترشحه للإنتخابات الرئاسية للمرة الثانية ، الأمر الذي إعتبرته دوائر في السلطة مرتبطة بالرئيس بوتفليقة ، نوعا من التمرد السياسي و التحدي و العصيان المدني ، و الخروج عن الطاعة ، و حركة عير مألوفة من الحزب الجهاز ، و بدات عقول السلطة تفكر في أحسن طريقة تجهض بها مخطط و مشروع علي بن فليس و مجموعته ، و عرقلة إستغلال حزب جبهة التحرير الوطني في السباق نحو رئاسيات ٢٠٠٤ ، مستفيدين من حالة الإنقسام التي شهدها الحزب بين أنصار الأمين العام علي بلن فليس ، و أغلبهم من إطارات الحزب من مختلف الأجيال ، يؤيدون فكرة إستقلالية الحزب عن دوائر السلطة و مجموعة ثانية من إطارات الحزب

من مختلف الأجيال ، يؤيدون فكرة إستقلالية الحزب عن دوائر السلطة ، و مجموعة ثانية من الإطارات و المناضلين وقفت الى جانب الرئيس بوتفليقة .

## الحركة التصحيحية

الحركة التصحيحية بكلمة بسيطة هو نوع من الإنشقاق أحدثته جهات رسمية داخل حزب جبهة التحرير من أجل خلخلته ، و إعادته الى بيت الطاعة كجهاز تابع للدولة و في خدمة السلطة مهما كان نوعها ، بإستعمال كل الوسائل الممكنة و مؤسسات الدولة من أجل إستعادة الحزب العتيد الى أحضان الدولة ، حيث عقد مؤتمر ثامن أس ٢ أي في طبعة جديدة و في ظروف إرتجالية بمدينة ورقلة ، لم يحضره سوى عدد قليل من الإطارات و المناضلين ، و تم إنتخاب عبد العزيز بلخادم كأمين عام جديد للحزب ، و تدخلت الدولة ممثلة في رئاسة الجمهورية من خلال رفع دعوة قضائية إستعجالية في القضاء الإداري لإلغاء المؤتمر الثامن الأول ، و بالفعل حكمت الغرفة الإدارية بالجزائر العاصمة ، و بعد مداولات إمتدت الى آخر الليل ، بإبطال المؤتمر الثامن لحزب جبهة التحرير الذي إنتخب الأستاذ علي بن فليس أمينا عاما للحزب ، و أعلن عن ترشيحه للإنتخابات الرئاسية لسنة ٢٠٠٤ ، و كان الحكم سياسيا أثر منه قضائيا ، وسمي هذا الحكم ب عدالة الليل ، و تعتبر هذه القضية ( الفضيحة ) أول حلقة في مسلسل إنحراف نظام بوتفليقة نحو الفساد السياسي و الإداري و الإقتصادي .

## نفس السيناريو يتكرر مع عبد العزيز بلخادم

يقول المثل الفرنسي أن النظام لا ينقسم ( Le Pouvoire ne Partage pas ) و هي تلخص الصراعات المحتملة و الممكنة ، بين رئيس الجمهورية ، ورئيس الحكومة ، إذا لم يكونا من نفس التشكيلة السياسية ، و عندنا في الجزائر هما في الغالب من نفس الحزب و هو حزب جبهة التحرير الوطني ، لكن الخلاف يكون دائما حول مهام رئيس الحكومة و سقف حرية التصرف و إبداء الرأي و الموقف ، ولذلك لم تستمر كل حكومات الرئيس بوتفليقة أكثر من سنتين على أقل تقدير، و كان معدل عمر حكوماته في العهدة الأولى خاصة هو سنة أو أقل من سنة تقريبا ، ولذلك تكرر نفس السيناريو مع رئيس الحكومة عبد العزيز بلخادم و هو أيضا شخصية سياسية وطنية معربة متدينة نظيفة و نزيهة/

## عبد العزيز بلخادم : سيرة و أفكار و متاعب

يصنف السيد عبد العزيز بلخادم لدى الأوساط السياسية و الإعلامية ، بأنه يمثل الجناح الإسلامي داخل حزب جبهة التحرير الوطني و النظام بصفة عامة ، و الصوت النوفمبري الأصيل المعبر بشكل جيد عن رسالة الشهداء و المجاهدين ، التي تبلورت بشكل واضح في بيان أول نوفمبر

و رغم ما أثير حوله من غبار و إشاعات ، فقد حاول طيلة إشرافه على إدارة حزب جبهة التحرير الوطني ، العودة بصورة تدريجية الى المنابع الأولى الأصيلة للحزب ، و قد صرح أكثر من مرة و في أكثر من مناسبة و هو صادق ، أن حزب جبهة التحرير الوطني هو التنظيم السياسي الذي سبق كل التشكيلات السياسية الحديثة في تبني مشروع أسلمة الدولة و نظام الحكم ، من خلال بيان أول نوفمبر ، الفقرة المتعلقة بالأهداف ، وهي لا تحتمل أكثر من تفسير أو تأويل ، و قد قاوم بلخادم كثيرا داخل الحزب و خارجه من أجل إعادة الحزب الى مساره الطبيعي الأصيل ، لكن عدم تجاوب محيط الحزب و النظام مع طروحاته ، حال دون تحقيق مشروع تجديد روح الحزب و إعادته الى منابعه الأولى .

## بلخادم ... سيرة و مسيرة

عبد العزيز بلخادم من مواليد ٨ نوفمبر ١٩٤٨ بمدينة آفلو شمال ولاية الأغواط ، كان والده فقيرا ينحدر من بادية وادي مرة ، دفعته الظروف الصعبة الى البحث عن مصدر عيش في المناطق المجاورة ، فأستقر به المقام بولاية تيارت ، كان عبد العزيز هو الإبن السابع للعائلة حيث عرف منذ طفولته بالجد و الإجتهاد في التحصيل العلمي ، و ساعفه الحظ في مواصلة تعليمه الثانوي في ذلك الوقت العصيب ، حيث واجه والده صعوبات و عراقيل جمة ، قبل أن يتمكن من تسجيله في الثانوية الفرنسية الإسلامية ذات النظام الداخلي ، خاصة و أنه عجز عن توفير مستلزمات النظام الداخلي من لباس و فراش ، زيادة على المعاملة السيئة التي لاقاها من إدارة الثانوية التي إستغربت إفتكاك تلميذ جزائري النجاح و الإنتقال الى التعليم الثانوي ، حيث قال له عون الإستقبال ( إذهب الى الفلاقة ـ يقصد المجاهدين ـ ليشتروا لك ما يحتاجه إبنك من مستلزمات النظام الداخلي ) لكن رحمة الله قريب من المحسنين ، حيث التقى والده بأحد المعلمين القدامى الذي أدرك معاناة التلميذ ووالده فوعدهما بالمساعدة المادية ، و هكذا تمكن التلميذ عبد العزيز من دخول الثانوية الفرنسية الإسلامية ، و بعد عدة سنوات من الدراسة تحصل على شهادة الباكالوريا في الأدب و الفلسفة ، و شهادة أخرى في المالية و المحاسبة .

## أول لقاء مع الرئيس هواري بومدين

في بداية سبعينيات القرن الماضي ، زار الرئيس الراحل هواري بومدين ولاية تيارت ، في إطار حملة التجنيد و توعية الجماهير حول مشروعه التنموي الكبير الذي يرتكز على الثورات الثلاث الثقافية و الصناعية و الزراعية ، و التي بدأت ملامحها تظهر من خلال مخططات التنمية الثلاثية و الرباعية ، و كانت السلطات المحلية قد أعدت تقريرا حول الحالة الإقتصادية و الإجتماعية بالولاية ، و إحتياجاتها المستقبلية ، تمت صياغته باللغة الفرنسية التي كانت حتى ذلك الوقت

لغة الإدارة و الإقتصاد و المحيط ، لكن و حسبما تقول المصادر التي حضرت الحدث ، فقد تفاجأت السلطات المحلية برفض الرئيس هواري بومدين الإستماع الى التقرير باللغة الفرنسية ،و وضع السلطات المحلية في حرج كبير ، وذهب أبعد من ذلك فطلب بتحضير فوري لتقرير عن الوضع الإقتصادي و الإجتماعي للولاية باللغة العربية ، حتى يستمع إليه ، فبحثت السلطات المحلية يمينا و شمالا لعلها تجد مخرجا لهذه الورطة الثقيلة في أقصر وقت ممكن ، و بالنظر الى قلة الإطارات العليا و المتوسطة التي تجيد اللغتين العربية و الفرنسية ، و يمكنها القيام بالترجمة الفورية أو السريعة للتقرير ، و بعد تفكير عميق مشوب بالتوتر و الخوف من غضب الرئيس ، تذكر المسؤولون المحليون أنه يوجد بالولاية موظف في إحدى القطاعات يجيد اللغتين العربية و الفرنسية ، ويمكنه القيام بترجمة فورية و سريعة للتقرير من الفرنسية الى العربية ، و هكذا تم الإستنجاد بالمواطن الصالح عبد العزيز بلخادم للخروج من هذه الورطة التي لم تكن في الحسبان ، وتم إحضار الشاب بلخادم الذي قام بواجبه على أحسن ما يرام ، فكان يقرأ الكلمات و الجمل باللغة الفرنسية ، و ينطقها باللغة العربية ، أدرك الرئيس حيلة السلطات المحلية و تعجب من قدرة الشاب بلخادم على الترجمة الفورية للتقرير و هو يستمع اليه بإهتمام كبير ، و قبل أن ينتهي الموظف الصغير من قراءة تقريره ، طلب الرئيس بومدين من مساعديه الإهتمام بهذا الشاب الذي يجيد اللغتين العربية و الفرنسية و يستطيع القيام بالترجمة الفورية بهذا الشكل العجيب ، زيادة على شجاعته الأدبية و جرأته ، وتعيينه كموظف برئاسة الجمهورية على أن يذهب مع الوفد الرئاسي عند عودته الى الجزائر العاصمة ، و من ولاية تيارت و بالضبط من مدينة سيق إنتقل عبد العزيز بلخادم الى الجزائر العاصمة للعمل كإطار برئاسة الجمهورية ، دون وساطة أو علاقات أو رشاوي أو معاناة ، حصل ذلك في حدود سنة ١٩٦٨ و كان عمره ٢٣ سنة ، و كان قبل ذلك يشتغل مفتشا للمالية بمصلحة الضرائب ، ثم إشتغل معلما من سنة ١٩٦٧ الى سنة ١٩٧١ ، و إستغل الشاب بلخادم تواجده بالعاصمة لمواصلة التعليم العالي في شعبة الإقتصاد ، فتحصل على شهادة الدراسات العليا في المالية .

## النشاط السياسي

ظل عبد العزيز بلخادم كإطار برئاسة الجمهورية لمدة خمس ( ٥ ) سنوات ، و تم إنتخابه نائبا في البرلمان سنة ١٩٧٧ بعد عودة العمل بالدستور ، ثم إعيد إنتخابه سنة ١٩٨٨ ليصبح نائب رئيس المجلس الشعبي الوطني في ذلك الوقت رابح بيطاط ، الذي لم يلبث أن قدم إستقالته ، فتم إنتخاب بلخادم رئيسا للمجلس الشعبي الوطني ، و هي المرة الأولى التي يتعرف فيها الجمهور على صورة و شخصية بلخادم ، الذي يعتبر مناضلا قديما في صفوف حزب جبهة

التحرير الوطني ، و أحد الذين ساهموا في صياغة دستور فيفري ٨٩ و قوانين الإصلاحات السياسية و الإقتصادية المنبثقة عنه .و هكذا يمكن القول أنه إشتغل في ثلاثة مسارات هي المسار الأول مع الرئيس بومدين ، و الثاني مع الرئيس الشاذلي بن جديد . و بعد توقيف المسار الإنتخابي و دخول البلاد في أزمة سياسية و أمنية ،إبتعد بلخادم كثيرا عن عالم السياسة مكتفيا بنشاطه كمناضل في صفوف الحزب العتيد ، و بما أنه كان متعاطفا مع الإسلام السياسي المعتدل ، فقد كان من المغضوب عليهم من طرف أسياد البلاد الجدد ، جنرالات دفعة لاكوست ،

## المسار الثالث: مع الرئيس بوتفليقة

لمعت صورة عبد العزيز بلخادم من جديد ، مع بداية العهدة الأولى للرئيس عبد العزيز بوتفليقة ،عندما تام الإعلان عن حكومة بن فليس الأولى و بالضبط في ٢٦ أوت سنة ٢٠٠٠، و استمر في منصبه الى غاية ١٩ آفريل ٢٠٠٤ ، حيث عين بلخادم ، وزير للدولة وزير الشؤون الخارجية ، و هو منصب يعني في الأعراف السياسية الدولية أن صاحبه يحوز على ثقة رئيس الجمهورية . و قد برع بلخادم في أداء دوره كوزير للشؤون الخارجية ، و ربما تجاوز في بعض الأحيان موقف الرئيس بوتفليقة ، و بالغ في التمسك بالمواقف الجزائرية من القضايا الإقليمية و الدولية ، ووقف دون تحفظ و من موقعه الرسمي ضد زيارة محتملة للمغني اليهودي الأصل ( هونريكو ما سياس ) الى مدينة قسنطينة مسقط رأسه ، حيث شجع بلخادم عدة شخصيات وطنية مستقلة على تأسيس هيئة شعبية مناهضة لأي شكل من أشكال التطبيع مع إسرائيل ، واعتبرت زيارة المغني اليهودي المقيم بإسبانيا و فرنسا ، الى مسقط رأسه مدينة قسنطينة ، خطوة نحو تطبيع فني و ثقافي مع إسرائيل ، و جدد بلخادم موقف الجزائر الثابت من القضية الفلسطينية بإعتبارها قضية المسلمين الأولى ، و أثناء إنعقاد قمة الدول العربية بالجزائر ، و هو محاولة أخرى من الرئيس بوتفليقة لفك الحصار السياسي المضروب على الجزائر ، بصفة نهائية ، و الذي عقد في شهر مارس سنة ٢٠٠٥ ، أثار عبد العزيز بلخادم إنتباه الأوساط السياسية و الإعلامية العربية الرسمية و الشعبية ، من خلال طرحه لعدة قضايا عربية شائكة تعتبر من المحرمات أو الطابوهات ، لم يجرء أي رئيس أو وزير عربي على طرحها منذ القمة العربية التي جرت في السودان الشقيق ، وحضرها ملوك و رؤساء الدول العربية و عرفت بقمة اللآت الثلاثة ، و التي أبرزت موقفا عربيا صارما وواضحا من الصراع العربي الإسرائيلي ، و أكدت ان الحرب المشروعة أو العنف الثوري ، هو الوسيلة الوحيدة لإستعادة فلسطين من أيدي الصهاينة ، و أن ما أخذ بالقوة ، لابد أن يسترجع بالقوة .

ـ الموقف الأول الذي أعلنه وزير الخارجية عبد العزيز بلخادم ،ع القمة العربية بالجزائر في شهر

مارس سنة ٢٠٠٥ ، هو بطبيعة الحال تعبير عن الموقفين الرسمي و الشعبي الجزائري ، و يتعلق بضرورة غلق ملف التطبيع مع إسرائيل بصورة نهائية ، بما أن إسرائيل المزعومة قد أخذت الكثير من العرب و المسلمين و الفلسطينيين ، دون أن تقدم لهم أي شيء ، و كل ما يمكن أن تقدمه إسرائيل للعرب هو ليس تنازلات ، بل هي حقوق مهضومة لا بد من إسترجاعها بأي شكل من الأشكال ، و اكد بلخادم أمام الوفود العربية ، أن الجزائر أرض الشهداء لم و لن تكون أبدا محطة ينطلق منها قطار التطبيع مع إسرائيل.

ـ الموقف الثاني ، وهو يعبر عن مواقف عدة دول عربية ، وشريحة عريضة من الشارع العربي ، ويتعلق بمسألة الديمقراطية داخل جامعة الدول العربية ، و ضرورة إنتخاب الأمين العام بصفة دورية ، و السماح بتداول هذا المنصب بين وزراء الخارجية العرب ، و أن لا يقتصر هذا النصب على تفاهته على شخصية من الدولة التي تستضيف مقر الجامعة ، و هو أمر سهل و بسيط ، يتطلب إعادة النظر في قانون الجامعة ، وإيجاد آليات جديدة تسمح بتداول دوري لهذا المنصب عن طريق إنتخابات شفافة ، فليس معقولا أن يحتكر بلد المقر سواء أكان مصر أو تونس ، منصب الأمين العام لجامعة الدول العربية ، و كل الوظائف المرتبطة به ، مع أن ميزانية تسيير الجامعة تشترك في تمويلها كل الدول العربية ، وقد إقترح الوزير بلخادم مصطلحا جديدا لتقديم مقترحه ، و هو ( تدوير ) منصب الأمين العام بحيث يكون بالتناوب بين الدول العربية .

و قد الح الوزير عبد العزيز بلخادم كثيرا على رئيس الجمهورية من أجل إعفائه من منصبه كوزير للخارجية ، من أجل التفرغ لإدارة أكبر حزب سياسي في الجزائر ، و هو حزب جبهة التحرير الوطني ، إلا أنه لم ينجح في مسعاه بالشكل الذي أراده ، لكن الرئيس بوتفليقة عينه سنة ٢٠٠٥ في منصب وزيرا للدولة ممثلا شخصيا لرئيس الجمهورية ، و هو منصب من دون حقيبة .

## بلخادم رئيسا للحكومة

عين عبد العزيز بلخادم من طرف الرئيس بوتفليقة رئيسا للحكومة في ٢٤ ماي ٢٠٠٦ و فيه تم تعيين لأول مرة جنرال متقاعد كوزير منتدب لدى وزير الدفاع الوطني و هو عبد المالك قنايزية من ضباط حركة ١١ جانفي الإنقلابية ١٩٩٢ ، و حافظت الحكومة على ما سمي بوزراء الرئيس كما حافظ كل من وزراء التربية ، الشؤون الدينية ، المجاهدين الثقافة على مناصبهم ، و سجل الملاحظون خروج أحمد أويحي من الواجهة ، و في هذه الحكومة كان الرئيس بوتفليقة يغازل التيار الإسلامي و كثيرا ما يقف بين عبد العزيز بلخادم و رئيس حركة حمس الشيخ أبو جرة سلطاني ، كدليل على أنه يضع الحكومة بين أيدي آمنة ، و يمكن أن نسجل هنا رغبة حقيقية لرئيس الجمهورية في إضفاء بعض المصداقية على نظامه لكن جرت الرياح بما لا تشتهي سفنه

حيث كان في جهة أخرى من النظام من يبحث عن الربح السريع و إستغلال المنصب و النفوذ من أجل الثراء الفاحش. و أشتد إسم عبد العزيز لمعانا خاصة بعد إمتطائه لصهوة الحركة التصحيحية داخل حزب جبهة التحرير الوطني ، بإيعاز من محيط الرئيس و خاصة شقيقه السعيد بوتفليقة الذي بدأ يتصرف في شؤون الدولة كنائب للرئيس أو كولي العهد ووريث شرعي ووحيد ، حيث تم إعادة عقد المؤتمر الثامن للحزب بمدينة ورقـــلة ، بطريقة بهلوانية تشبه مؤتمر الصومـــام

## إنتخابات 2012 ... و 220 فولت

أثناء إدارته لشؤون حزب جبهة التحرير الوطني ، حاول عبد العزيز بلخادم ، التقرب أكثر من المنابع الأولى لثورة أول نوفمبر ، و إعادة سكة الحزب و أفكاره و مواقفه الى الطريق السليم من خلال تركيزه على البعد الإسلامي الأصيل للحزب ، والذي لا ينكره إلا سياسي إنتهازي أو متهور أو مغامر ، وربما كانت عبارة ( كلنا إسلاميون ) التي رددها بلخادم في خطاباته و تصريحاته ، بقدر ما أفرحت البعض فقد أغضبت الكثير داخل الحزب و في محيطه و خارجه ، و هي عبارة جاءت في سياق اللغط السياسي و الحملة الإنتخابية ، و كرد على بعض التشكيلات السياسية التي تتبنى المرجعية الإسلامية ، و مقصود عبارة الشيخ بلخادم ، أن الإسلام ليس جديدا علينا كجزائريين ، و أننا مسلمون منذ دخل الإسلام الجزائر على يد الفاتح العظيم عقبة بن نافع ، أما بالنسبة للإسلام السياسي ، فإن جبهة التحرير هي أول تنظيم سياسي يضع هذا المطلب كهدف سياسي للثورة من خلال بيان أول نوفمبر ، و قد قاد بلخادم حزب جبهة التحرير الوطني الى تحقيق فوز محترم في الإنتخابات التشريعية التي جرت سنة٢٠٠٧ ، ليصبح الحزب رقم ١ في الجزائر ، ثم أعاد الكرة سنة ٢٠١٢ و فاز ب ٢٢٠ مقعد في البرلمان من أصل ٣٨٠و هي نتيجة مذهلة و صادمة و غير متوقعة ، و حيرت حتى وزير الداخلية في ذلك الوقت دحو ولد قابلية ، الذي مسك رأسه بكلتا يديه عندما وصلته النتائج النهائية ، إذا علمنا بالمشاكل التي نخرت الحزب و هي من مخلفات معركة الترشيحات ، و تخوف بعض إطارات الحزب من إنعكاس توجهات و مواقف عبد العزيز بلخادم على توجهات الحزب ، خاصة و أنه محسوب على التيار الإسلامي الرسمي ، كما أنها نتيجة فاجأت حتى توقعات بلخادم الذي صرح قبل الإنتخابات أن حزبه يطمح لتحقيق أغلبية بسيطة تمكنه من مواصلة تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية الذي يعتبر في نفس الوقت برنامج حزب جبهة التحرير الوطني ، وبعدما فاق بلخادم من صدمة ٢٢٠ فولت ظهر في حفل الإستقبال الذي نظم بعد الإعلان الرسمي عن نتائج الإنتخابات التشريعية التي جرت في شهر ماي ٢٠١٢ منتشيا فرحا مسرورا ، يكاد يطير من الفرحة ، مصرحا بأن حزبه هـــزم منافسيه و خصـــــومه من كل الإتجاهات ، وقد عرفت هذه

الإنتخابات بصفة خاصة عزوفا كبيرا للناخبين ، حيث لم تتمكن أحزاب المعارضة مجتمعة من تجنيد الناخبين و تشجيعهم على الذهاب الى صناديق الإقتراع للإدلاء بأصواتهم ، و في المقابل كانت القاعدة الشعبية التقليدية لحزب جبهة التحرير الوطني جاهزة للتصويت و هو الأمر الذي ظل يتكرر في كل مرة .

## بوتفليقة من سطيف : جيلنا طاب جنتانو

و هذه الإنتخابات هي التي شهدت تدخل رئيس الجمهورية عبد العزيز بلخادم في خطاب له بمدينة سطيف ، قبيل إنتهاء الحملة الإنتخابية ، لتشريعيات ماي ٢٠١٢ ، حيث فاجأ الشعب الجزائري بكلمات حماسية مرتجلة بأن حزبه معروف و أن جيله قد إنتهى ، و قد صرح بلهجة حماسية متأثرة و مكررا للعبارة ثلاث مرات ( حيلنا طاب جنانو ) يعني أن جيل الثورة قد إنتهى إفتراضيا ، و كانت هذه الإنتخابات التشريعية قد تزامنت مع نجاح ثورات شعبية عربية في كل من تونس و مصر و ليبا ، في إزاحة رؤساء عرب أصبحوا أكثر من الملوك ، زين العابدين بن علي ، و حسني مبارك ، ومعمر القذافي ، و قد إختلفت أراء المحللين و المتتبعين و مواقف الأحزاب من تصريحات الرئيس بوتفليقة تلك ، فمنهم من إعتبرها موقفا رسميا يستجيب لتطلعات الأجيال الجديدة ، التي تنتظر منذ عدة عقود دورها في تحمل مسؤولياتها ، فيما إعتبرها البعض الآخر مجرد مناورة سياسوية في إطار حملة إنتخابية ، و مجرد وعود لطمأنة المعارضة و الشارع الجزائري بأن النظام قد وصل مرحلة الترهل و التآكل ، و أن الرئيس سينسحب من الواجهة بعد تنظيم إنتخابات رئاسية حرة و نزيهة و لن يشارك فيها ، خاصة و أن عهدته الثالثة التي بدأت سنة ٢٠٠٩ لم تكن محل إجماع سواء داخل الشارع الجزائري أو الوسط السياسي و الإعلامي ، لأنها بنيت على خرق صارخ للدستور الذي تم تعديله عن طريق البرلمان و فتح العهدات التي كانت مغلقة و محددة بعهدتين غير قابلتين للتجديد .

## إنجازات حكومة بلخادم

نجحت حكومة عبد العزيز بلخادم في تجسيد برنامج الإنعاش الإقتصادي ، و خطت خطوات محتشمة لتشجيع الإقتصاد الإسلامي ، من خلال السماح لعدة بنوك إسلامية بفتح مكاتب و مقرات لها بالجزائر ، كما كان حريصا على إنجاز قناة القرآن الكريم ، و مع نجاحه في تحقيق فوز ساحق لإ تشريعيات ٢٠١٢ إزدادت صورة عبد العزيز بلخادم تألقا ، و صعدت أسهمه في بورصة السياسة الوطنية ، و إزداد قربا من رئيس الجمهورية حتى أصبح بمثابة الصوت المعبر عن أفكار الرئيس و مواقفه ، و تمكن من موقعه الرسمي من إجهاض عدة مشاريع سياسية، و مقاومة أفكار و طموحات لا تنسجم مع المبادىء و المواقف التقليدية للجزائر حكومة و شعبا .

## بلخادم من الدلال الى الإبعاد

عرف عبد العزيز بلخادم و منذ توليه حقيبة الشؤون الخارجية ، بأنه يسعى خطوات ليكون الإبن المدلل للرئيس بوتفليقة ، أو الصديق الحميم المقرب جدا منه ، مشكلة الرئيس بوتفليقة ، و ربما هي ظاهرة أو حالة نفسية موجودة لدى كل الرؤساء العرب ، أنهم يعتبرون أنفسهم من الخالدين ، و يخشون من صعود أية شخصية مقربة منهم قد تنافسهم في يوم من الأيام على كرسي الرئاسة ، و يمكن القول أن سيناريو إبعاد الشخصيات الوطنية التي قد تنافس الرئيس ، هو سيناريو واحد يتكرر في الجزائر كل مرة بنفس المشاهد و اللقطات مع تغيير الديكور و الشخصيات و طريقة الإخراج ، نفس السيناريو الذي وقع مع الجنرال مصطفى بلوصيف في الثمانينيات فترة الرئيس الشاذلي بن جديد ، هو نفس السيناريو الذي وقع مع مستشار الرئيس ليامين زروال للشؤون الأمنية ، و ذراعه الأيمن الجنرال محمد بتشين ، و نفس السيناريو وقع مع علي بن فليس ، و يقع مع عبد العزيز بلخادم ، و في تقديري أن ميزاجية و نرجسية الرئيس بوتفليقة قد تجعل علاقاته مع وزرائه تشبه الى حد ما علاقة الملوك و الأمراء بشعوبهم ، و رغم الثقة الكبيرة التي كان يتمتع بها بلخادم من طرف رئيس الجمهورية ، إلا أن هذه الثقة تزعزعت كثيرا ، بفعل تدخل عدة عوامل أهمها ، رغبة المحيطين بالرئيس بوتفليقة في إبعاد أية شخصية تنفيذية تبدو نظيفة و نزيهة ، و قد تقع حجر عثرة دون تحقيق طموحاتهم غير المشروعة في الإستيلاء على الدولة و تحويلها الى مزرعة خاصة بهم ، و هكذا تشاء الأقدار أن تنقلب الأمور رأسا على عقب ، و يتحول صديق الأمس الى عدو لدود ، و يتعرض عبد العزيز بلخادم الى الطرد من الواجهة السياسية و التنفيذية بطريقة فجة ، لم يكن أكثر الناس تشاؤما و كرها للنظام يتصورها أو ينتظرها ، و يمكن إيراد تفاصيل إبعاد بلخادم من رئاسة الحكومة و من الأمانة العامة لحزب جبهة التحرير ، كما نشرتها الصحافة الوطنية ، حيث ذكرت يومية الخبر في عدد يوم ٢٧ ـ أوت ٢٠١٤ أنه قد تم إنهاء مهامه برئاسة الجمهورية ، و صدر أمر بطرده من الحزب ، و هذا كعنوان رئيسي ، و جاء في التفاصيل ( عزل الرئيس عبد العزيز بوتفليقة مستشاره الخاص ووزير الدولة عبد العزيز بلخادم ، من مهامه في الرئاسة ، و من كل النشاطات ذات الصلة مع كافة هياكل الدولة ، كما أمر قيادة حزب جبهة التحرير بإقصائه من كل المسؤوليات الحزبية التي شغلها ) و إذا كان هذا الخبر قد فاجأ الشارع الجزائري ، فقد شكل صدمة عنيفة في الوسط السياسي و الإعلامي ، و أعتبرته عودة سريعة لطريقة قديمة في تسيير شؤون الدولة ، و قبل تقديم قراءة موضوعية لهذا الحدث الذي يعطي صورة مصغرة عن علاقة الرئيس بوتفليقة بوزرائه و رجاله ، نعود قليلا للوراء لنستعرض كيف بدأت الحملة المناهضة لعبد العزيز بلخادم ؟

و من يمسك بخيوطها ؟ و ما هي أهدافها ؟ _في كل الحالات المماثلة حين يشعر النظام أو الرئيس أو محيطه ، بوجود شخصية سياسية أو عسكرية ، قد بدأت تتألق_في فضاء الحياة السياسية ، و تتمدد داخل أروقة و مفاصل النظام ، و تكتسب من يوم لآخر شعبية_في الشارع ، تستيقظ_في جسمه و روحه غريزة حب البقاء و كل مقومات المحافظة على الكرسي ، وما يرافقه من مزايا و إمتيازات و نفوذ ، و تستيقظ كذلك و بصورة آلية غريزة المقاومة ، و مثل هذه الأفكار و الهواجس ما كان لها أن تعشعش_في ذهن الرئيس و محيطه القريب و البعيد ، لو كانوا يتمتعون بالحد الأدنى من الحس الديمقراطي ، الذي يفرض عليهم الإستعداد اليومي و_في كل لحظة للرحيل ، و ترك المنصب و المسؤولية للآخرين ، فالذي خلق بوتفليقة أو غيره من المسؤولين ، خلق الكثير من الرجال ، و الجزائر ليست دولة عقيمة ، و يمكنها أن تلد لكل مرحلة رجالها ، وقديما قالوا عن المسؤولية و المناصب : ( لو دامت لغيرك ما وصلت إليك ) فعندما أحس النظام بالحرج و الخطر و الإزعاج داخله ، و الخوف من إمكانية المنافسة من طرف شخصية سياسية طاهرة و نظيفة ، و لو كانت من داخل البيت ، تظهر عليها بعض الطموحات السياسية المشروعة ، فتسعى بعض الدوائر التي إعتادت نسج المؤامرات و حبك الفتن ، و بإيعاز من النظام و محيطه ، _في نسج خيوط اللعبة و تحريك بيادقها المنتشرة_في كل مكان الإدارة ، الحزب ، الصحافة ، المجتمع المدني ، من خلال زرع خلافات بسيطة ثم تكبيرها و تضخيمها ككرة الثلج المتدحرجة ، فيتحول الخلاف البسيط داخل الحزب أو المؤسسة الى صراع بين عدة أطراف ، و يتحول كل طرف الى جناح ، ويستخرج كل فريق ما عنده من غسيل للطرف الآخر و نشره ، و من أوراق يراها رابحة فيستعملها _في معركة قد لا يستفيد سوى من غبارها ، وقد يكون هو_في المستقبل وقودها ... بدأت الحملة ضد بلخادم عندما تحدث لأول مرة عن الإسلام و جبهة التحرير وأكد أن الأفلان كان هو السباق وقبل الثورة_في تبنى المرجعية الإسلامية كاطار عام للدولة المنشودة بعد تحقيق الإستقلال ، و قاد الحملة رئيس المجلس الشعبي الوطني السابق عبد العزيز زياري ، وهو من الجيل الثاني ، طبيب فرنكوفوني ليست له أية علاقة بأفكار و مبادىء الحزب ، لكن الحظ و العلاقات الشخصية هي التي جعلت منه عضوا _في اللجنة المركزية ، ثم مترشحا _في التشريعيات ، ثم رئيا للمجلس الشعبي الوطني ، و طبعا فإن محيط الرئيس من العلمانيين الموالين لفرنسا ، لم تكن تعجبهم توجهات و تصريحات بلخادم ، و لكنه حاول التأقلم معها على مضض و لفترة مؤقتة ، من أجل الضغط على فرنسا ، و إحتواء العديد من المتعاطفين مع التيار الإسلامي دون أن يكونوا بالضرورة مهيكلين_في أحزاب سياسية تتبنى الإسلام كمرجعية فكرية و سياسية ، و تواصلت الحملة ضده قبل تشريعيات ٢٠٠٢ . و انتهت بالإطاحة به و إخراجه من الواجهة السياسية_في حركة يأنف منها الصبيان .

# الفصل الرابع ( 4 )

## العهدة الثانيـة : 2004 / 2009
## و إنـقسام النظام و الشارع

## صراع مبكر

يرى كثير من المحللين و المهتمين بالشأن الجزائري أن إبعاد بن فليس من الواجهة السياسية يصفته رئيسا للحكومة ، ثم بصفته كأمين عام لحزب جبهة التحرير الوطني ، و قطع صلته بعالم السياسة ـ قد فتح المجال لظهور نوع من التنافس السياسي بين شخصيتين سياسيتين تشكل كل منهما مدرسة سياسية أو إتجاه سياسي قائم بذاته ، كما جسد صراعا مزمنا بين جيل الثورة و جيل الإستقلال ، ممثلا في شخصيتي عبد العزيز بوتفليقة المجاهد و الدبلوماسي و الوزير السابق ، و علي بن فليس إبن الشهيد المحامي المدافع عن حقوق الإنسان ، ثم تبلور هذا التنافس على شكل صراع خافت و هادىء بين جناحين رئيسين للمؤسسة العسكرية و هما قيادة الأركان التي كان يرأسها الجنرال محمد العماري ، و جهاز المخابرات بقيادة الجنرال محمد مدين ، حيث دفعت قيادة الأركان بالأستاذ علي بن فليس للترشح كمنافس شرس للمترشح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في الإنتخابات الرئاسية التي جرت في شهر آفريل سنة ٢٠٠٤ ، وهي الإنتخابات التي إنقسم فيها النظام ككل والوسط السياسي و المجتمع المدني ، و الشارع الجزائري ، قسمين ( ٢ ) قسم مؤيد للمترشح بوتفليقة ، و قسم مساند للمترشح علي بن فليس ، و قد عبر الجنرال محمد العماري بصورة واضحة و لا تحتاج الى تفسير أو تأويل ، عن هذه الحقيقة ، عندما صرح قبيل الإنتخابات الرئاسية لسنة ٢٠٠٤ ، بأن المؤسسة العسكرية التي يمثل جناحا مهما فيها ، تحرص على نزاهة و نظافة الإنتخابات الرئاسية المقبلة ، و تقبل بالرئيس الذي تفرزه صناديق الإقتراع و لو كان عبدالله جاب الله ، و كان الجنرال العماري من المسؤولين العسكريين القلائل الذين تنبؤوا بأن الحملة الإنتخابية لرئاسيات ٢٠٠٤ ستكون غير عادية و ليست روتينية كالحملات الإنتخابية السابقة ، و صرح لإحدى المجلات الأجنبية قائلا بأنها ستكون حملة ( طويلة ، و قاسية ، و قذرة ) و بطبيعة الحال فإن تصريحات بهذا الشكل ، و من ذلك المستوى ، ليست مجرد فرقعة إعلامية للإستهلاك المحلي أو الأجنبي ، أو مجرد تسجيل حضور و إثبات موقف ، فالرجل شخصية عسكرية تحتل منصبا هاما و موقعا مؤثرا في المؤسسة العسكرية ، و في النظام و الدولة بشكل عام ، واكب أهم التغييرات و التطورات السياسية ، و شارك بقوة في أهم التحولات و صناعة الأحداث ، و يعتبر من أبرز الوجوه العسكرية التي تورطت في وحل السياسة في جانفي ١٩٩٢ من خلال إلغاء المسار الإنتخابي ، والكلمات التي تصدر عنه لا تخرج هكذا إعنباطا دون تفكير أو دراسة و تخطيط ، و من دون أن تكون حاملة لرسائل و مواقف معينة ، وبالتالي فيستحسن عدم تجاهل تلك التصريحات أو المرور حولها مرور الكرام ، ولابد من التوقف عندها قليلا لقراءتها و تحليلها :

ـ أكد قائد أركان الجيش الوطني الشعبي ، اللواء محمد العماري ، على ضرورة أن تكون الإنتخابات الرئاسية لسنة ٢٠٠٤ نظيفة و نزيهة ، ما يعني أنه بصفته أحد الفاعلين الكبار في صناعة القرار ، يعترف ضمنيا أن رئاسيات ١٩٩٩لم تكن نظيفة و لا نزيهة ، و لم يتوفر فيها الحد الأدنى من المصداقية ، ثم أن التأكيد على نظافة ونزاهة الإنتخابات عبر كل مراحلها يعني أن حظوظ مرشح المعارضة ستبقى قائمة ، و أن الأمل في تغيير النظام عن طريق الصندوق يظل ممكنا حتى يثبت العكس ، و بالتالي تتحقق فرصة إزاحة الرئيس بوتفليقة من الحكم بطريقة ديمقراطية سلمية سلسة ، دون الأساليب التقليدية التي إستعملها صناع الرؤساء في الجزائر مع بن جديد و زروال و بوضياف خاصة ، وحسبما يبدو فإن الرئيس بوتفليقة كان يدرك و بصورة جيدة تلك الضغوطات و الأساليب المعروفة لترويض الرؤساء ، وحاول التصدي لها و لكن بهدوء و دبلوماسية معروفة عنه ، و اللعب على عامل الوقت لإنهاك الخصم ، و إجهاض إرادته ، و هناك فرضية أخرى و هي تخوف الجناح العسكر ي الرافض لبقاء بوتفليقة في الحكم من إمكانية لجوء المخابرات بالتعاون مع الإدارة ( الولاة و رؤساء الدوائر ) الى تزوير الإنتخابات الرئاسية لسنة ٢٠٠٤ لصالح مرشح النظام عبد العزيز بوتفليقة .

ـ تأكيد قائد الأركان اللواء محمد العماري في حديثه لمجلة أجنبية ، أن مؤسسة الجيش ستقبل بالرئيس المنتخب بصورة شفافة ونزيهة و نظيفة ، و لو كان عبد الله جاب الله ( و هو داعية و ناشط سياسي إسلامي ، أسس حركتي النهضة و الإصلاح و أفتكت منه بدعم من محيط الرئيس بوتفليقة ) له أكثر من دلالة و مغزى ، و يحتمل الكثير من الرسائل المشفرة ، بمعنى أن قيادة الجيش التي تدخلت في شهر جانفي ١٩٩٢ لإلغاء نتائج الدور الثاني من الإنتخابات التشريعية التي جرت في ٢٦ ديسمبر ١٩٩١ وفازت فيها الجبهة الإسلامية ب ١٨٨ مقعد ، هذه القيادة التي لم تتغير هي نفسها تقبل ، ب: رئيس جمهورية منتخب يمثل أحدى فصائل التيار الإسلامي ، إذا كان فوزه نابعا من الإرادة الشعبية و من صناديق الإقتراع ؟؟ في الحقيقة لا أحد يستطيع أن يصدق الجنرال محمد العماري في هذا الرأي ، وحتى الشيخ جاب الله نفسه ، و هو الذي ربما علق على تصريح الجنرال قائلا: ( إن النظام ممثلا في الإدارة ، و هو يحرم حزبي من تسيير بلدية تقع برأس الجبل في ولاية سكيكدة ، كيف يسمح لي بتسيير البلاد ، إذا نجحت في الإنتخابات الرئاسية ) و يمكن أن نفهم من تصريحات الجنرال العماري أنه يحاول التأكيد للرأي العام المحلي و الدولي ، حياد الجيش وعدم تدخله في الحياة السياسية ، و أن الشعب الجزائري هو الوحيد الذي يملك شرعية إنتخاب الرؤساء ، لمجرد تسخين الأجواء و تشجيع الشعب على المشاركة بقوة و كثافة في الإنتخابات الرئاسية ، و إما أن هناك خلافات حادة بينه كقائد أركان

الجيش و الرئيس بوتفليقة ، و قد لاحظ الجمهور أثناء إحتفالات تقليد الأوسمة و الرتب و النياشيتن بمقر وزارة الدفاع الوطني ، بمناسبة عيدي الإستقلال و الشباب في ٥ جويلية ٢٠٠٣ ، بعض التوتر و عدم الإنسجام بين الرئيس بوتفليقة و قائد الأركان الجنرال محمد العماري .

ـ أكدت الأحداث و التطورات التي حصلت أثناء و بعد إجراء الإنتخابات الرئاسية في ربيع ٢٠٠٤ ، صدق الأخبار التي راجت قبل ذلك حول إنقسام غير مرئي للمؤسسة العسكرية ، بين جناح مؤيد لإستمرار الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في منصبة كرئيس لجمهورية لعهدة ثانية ، و يمثل هذا الجناح جهاز المخابرات ، و هو مصر على دعمه و فوزه بمختلف الوسائل المشروعة وغير المشروعة و جناح آخر يقف وراء المترشح الحر علي بن فليس ، يمثله قائد الأركان محمد العماري ، و يعتبر إبعاد هذا الأخير من قيادة الأركان مباشرة بعد فوز المترشح عبد العزيز بوتفليقة بعهدة رئاسية ثانية في شهر آفريل ٢٠٠٥ ، تاكيدا لهذا الوضع ، بدليل إستقبال وزيرة الدفاع الفرنسية التي قامت بزيارة للجزائر بعد الإنتخابات الرئاسية مباشرة ، من طرف محمد يزيد زرهوني وزير الداخلية ، ثم ما لبث الرئيس بوتفليقة أن عين المجاهد أحمد قايد صالح ، قائد القوات البرية في ذلك الوقت ، قائدا لأركان الجيش الوطني الشعبي ، خلفا للجنرال محمد العماري ، الذي دفع ثمن خلافاته مع الرئيس بوتفليقة و دعمه غير المباشر للمترشح علي بن فليس ، و قد توفي الجنرال العماري بعد ذلك بعدة أشهر بعد عودته من زيارة عائلية لولاية بسكرة

## المـواجهة

كانت مجريات الإنتخابات الرئاسية لسنة ٢٠٠٤ قد أظهرت بشكل صريح ، عمق الإنقسام في مختلف مؤسسات الدولة و النظام بشكل عام ، و إنعكس ذلك على الوسط السياسي و داخل أحزاب السلطة و المنظمات الجماهيرية الكبرى ( المجاهدبن العمال ، الفلاحين ، النساء ، الشبيبة ، الطلبة ) و هي منظمات مرتبطة سابقا بالحزب الواحد ، ثم أصبحت رهينة الإدارة ، كما إنعكس ذلك الإنقسام غير الظاهر للعيان ، على المجتمع المدني و الشارع الجزائري ، و لأول مرة في الجزائر يحصل عدم الإنسجام بين أهم المؤسسات الفاعلة و المؤثرة في صناعة القرار و الموقف ، و أكثر المؤسسات تأثرا بذلك الإنقسام هو بطبيعة الحال الحزب التاريخي للدولة ، حزب جبهة التحرير الوطني ، بإعتباره مشتلة لصناعة الإطارات السياسية العليا و المتوسطة و على المستويين القاعدي و المركزي ، و قد إمتد هذا الإنقسام بشكل أخطبوطي في مفاصل الدولة و المجتمع ، وتجلى في نهاية المطاف ، في ثنائية بوتفليقة / بن فليس ، وهما أبرز مترشحين للإنتخابات الرئاسية التي جرت في شهر آفريل سنة ٢٠٠٤ ، حيث إجتهد كل منهما لحشد أنصاره و إمكانياته ، و إستخراج كل الأوراق التي ير اها رابحة ومفيدة الواحدة تلو الأخرى

مستعملا كل ما توفر له من وسائل الدعاية ، و تقديم الوعود ، لكن كما قال الجنرال محمد العماري ، فقد كانت تلك الحملة ، طويلة ... شاقة ... و قذرة ... فكيف ذلك؟

**ـ طويلة :** دون غيرها من الحملات الإنتخابية السابقة ، لأنها بدأت مبكرا و قبل الوقت الرسمي المحدد لها ، بحوالي سنتين ( ٢ ) كاملتين ، و يعتبر إبعاد علي بن فليس من رئاسة الحكومة ، من طرف الرئيس بوتفليقة ، بإقتراح من محيطه و بتأثير من شقيقه السعيد ، تحت مبررات واهية ، و الصراع الذي نشب حول ملكية حزب جبهة التحرير الوطني ، هي الخطوات الأولى في مسلسل التحضير للعهدة الثانية للرئيس بوتفليقة ، ثم كانت الحلقة الثانية هي إفتكاك الحزب العتيد ( الآفلان ) من الأستاذ علي بن فليس و جماعته باستعمال مختلف الوسائل الرسمية ممثلة في الإدارة و العدالة ، و منها إبطال المؤتمر الثامن عن طريق عدالة الليل و الوسائل الشعبية ممثلة فيما سمي بالحركة التصحيحية ، و كما ذكرنا في الفقرات السابقة فقد أحدث الخلاف بين الرئيس بوتفليقة و الأستاذ بن فليس ، حول زعامة حزب جبهة التحرير الوطني ، إنقساما مبكرا داخل مؤسسات الدولة و الوسط السياسي و المنظمات الكبرى و المجتمع المدني ، و داخل الحزب تكون جناح موال للرئيس بوتفليقة يسمى بالحركة التصحيحية ، وجناح آخر موال لعلي بن فليس يسمى بالإصلاحيين ، و الشرخ الذي وقع في حزب الدولة و في الجهاز كان مجرد رجع صدى لما كان يحدث في سرايا النظام و حكومة الظل ، و دوائر صنع الرؤساء .

**ـ شاقة و قاسية:** بحكم قوة و تأثير المؤسسات الرسمية التي دخلت بطريقة مباشرة و غير مباشرة ، في الصراع المبكر حول منصب رئيس الجمهورية ، و هي حسب الترتيب ، رئاسة الجمهورية ، الحكومة ، حزب جبهة التحرير الوطني ، المؤسسة العسكرية ، الإدارة ، فقد أحدث الإنقسام توازنا رهيبا في مراكز القوة الرسمية و في الشارع بصفة عامة ، منذ بداية الحملة المبكرة الى غاية آخر يوم من أيام الحملة الإنتخابية الرسمية ، حيث ظهرت علامات الإنهيار و السقوط في معسكر الرئيس بوتفليقة ، و انعكس ذلك على صورته و خطاباته و طريقة آدائه ، فظهر الرئيس أثناء الحملة الإنتخابية التي قادته الى بعض ولايات شرق البلاد ، معقل المترشح الحر علي بن فليس بولايات باتنة خنشلة أم البواقي ، بمعنويات منخفضة جدا ، لدرجة أنه قام بحركات مفاجئة فوق المنصة التي كان يلقي منها خطابه ، حيث قام بنزع معطفه ( الفستة بالتعبير الشعبي ) أمام الجمهور و كامرة التلفزيون ، ليؤكد للشارع أنه لا يرتدي الجهاز الواقي من الرصاص ، و تقدم أمامهم عاري الصدر لا يخاف أحدا إلا الله ، و قد فعلت هذه الحركة البسيطة فعلها في الجمهور الجزائري الذي يتصرف بالعاطفة في مثل هذه المواقف و يتأثر بها بصفة تلقائية ، حيث منحه ثقته للمرة الثانية من أجل إستكمال مشروعه التنموي لإخراج البلاد من حالة

الركود الإقتصادي ، الذي لازمها منذ إنهيار نظام الرئيس الشاذلي بن جديد ، و إستلام العسكر مقاليد السلطة في ١١ جانفي سنة ١٩٩٢ ، و في المقابل نظر المحللون المنصفون في خطورة ترشح الأستاذ علي بن فليس ، لمنافسة المترشح عبد العزيز بوتفليقة ، على أنها مغامرة غير محسوبة العواقب ، و قفزة نحو المجهول ، و محاولة إنتحارية ، لأنه من النادر جدا في دول العالم الثالث خاصة ، فوز مرشح حر و من المعارضة على مرشح النظام و لو كان وراءه جزء من المؤسسة العسكرية ، لعدة أسباب منها أن مرشح النظام سيستفيد من موقعه كرئيس من إمكانيات الدولة كالإعلام و الإدارة و الأحزاب و الجمعيات ، و سيتجند وراءه رجال المال و الأعمال و في المثل الشعبي يقولون ( الدنيا مع الواقف ) و في المثل العربي ( عصفور في اليد خير من عشرة في الشجرة ) بالإضافة الى عامل التزوير الذي برعت فيه الأنظمة العربية الفاسدة ، كوسيلة غير مشروعة للبقاء في السلطة ، و قد إخترعت هذه الأنظمة ألف حيلة و طريقة للتزوير القبلي و البعدي للإنتخابات مهما كان نوعها محلية أم برلمانية أم رئاسية ، كما إخترعت ما يسمى بالتزوير الذكي الذي لا يترك أي أثر على الأرض و لا يمكن لأكبر المحققين الأمنيين إكتشاف خيوطه ، كما كان ترشح علي بن فليس مغامرة فاشلة و سابقة لآوانها ، لأن منافسة بوتفليقة و هو رئيس و في عز تألقه السياسي و من ورائه أحزاب التحالف الذي يضم حزبي السلطة ، جبهة التحرير الوطني و التجمع الوطني الديمقراطي ، و أحزاب أخرى تشكل مع بعض التحالف الرئاسي ، بالإضافة الى المنظمات و الجمعيات الملتفة حوله ، و الدعم الظاهر للمؤسسة العسكرية ، سيكون صعبا بالمرة ، لأن المترشح عبد العزيز بوتفليقة و إن كان فوزه في العهدة الأولى سنة ١٩٩٩ مشكوك فيه ، فقد تمكن خلال تلك العهدة من كسب شعبية كبيرة ، خاصة بعد إقتراحه لمشروع قانون الوئام المدني ، ثم مشروع المصالحة الوطنية ، وحملته الشرسة على الجنرالات التي كلفته وقوف جناح من المؤسسة العسكرية مع غريمه المترشح علي بن فليس ، دون أن ننسى البعد التاريخي و العالمي لشخصية بوتفليقة والطابع الكاريزماتي الذي إكتسبه بفضل جهاده و عمله الدبلوماسي و علاقاته الدولية بالمقارنة مع شخصية علي بن فليس التي تبدو بسيطة و محلية ، و ذات تجربة قليلة في دواليب السلطة قبل سنة ١٩٩٩ على الأقل ، و بالفعل كانت حملة إنتخابية شرسة و قذرة إستعمل فيها الطرفان كل أوراقهما و قسمت النظام و المجتمع الى قسمين ، متساويين في القوة و التأثير فكان يكفي عود ثقاب واحد لتفجير الوضع و إدخال البلاد في حرب أهلية حقيقية ، لكن الله سبحانه و تعالى ستر و جنب البلاد محنة أخرى أشد و أقسى من محنة الإرهاب الأعمى الذي ضرب البلاد و قضى على الأخضر و اليابس ، طيلة عشرية كاملة ، و مازالت بعض الأعمال الإرهابية ترتكب من حين لآخر ، و لكن بدرجة أقل .

قــذرة : الصفة الثالثة التي وصفت بها تلك الحملة الإنتخابية لرئاسيات ٢٠٠٤ ، من طرف قائد أركان الجيش الوطني الشعبي في ذلك الوقت ، اللواء محمد العماري ، هي أنها ستكون قذرة ، لكنها هذا التكهن لم يتحقق على أرض الواقع سوى بنسبة قليلة ، و من طرف المترشح علي بن فليس الذي حاول إستدراج منافسه في الأيام الأخيرة من الحملة الإنتخابية ، في قضايا شخصية تافهة ، لا علاقة لها بالعمل السياسي ، و قد ترفع الرئيس المترشح عن مجاراة منافسه و تجاوز عن تلك التصريحات التي تعتبر من توابل الحملة الإنتخابية التي تحدث في أرقى الديمقراطيات الغربية الحديثة ، و ربما كان يقصد الجنرال بكلمة قذرة تتدخل المال الوسخ في شراء أصوات الناخبين لنصرة و تأييد و التصويت عل هذا المترشح أو ذاك .

## كيف إنتصر المترشح بوتفليقة على منافسه بن فليس ؟

هناك قاعدة عامة مستقاة من مختلف التجارب السياسية في العالم ، و لم تعالجها مختلف النظريات السياسية القديمة و الحديثة ، و هي ما يمكن أن نسميه بمرض ( الترهل ) وتآكل شعبية الحزب أو الرئيس الذي تطول مدة حكمه ، حيث تبدأ شعبيته في التراجع قبل إنتهاء العهدة الأولى ، يحدث هذا في الديمقراطيات العريقة التي تحترم أصوات الناخبين في الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا وفرنسا ، و ليس في دول العالم الثالث و جمهوريات الموز ، كموزمبيق و الجزائر ، حيث يعتبر التزوير هو العامل الوحيد المؤثر في العملية الإنتخابية ، و لذلك إختارت الولايات المتحدة الأمريكية نظام العهدتين الإنتخابيتين الغير قابلة للتجديد مها كان عمر الرئيس ، من أجل أن يسمح بالتداول على السلطة و المسؤولية من داخل الحزب ، و إتاحة الفرصة لشخصيات أخرى لتقدم ما عندها من أفكار و مشاريع ، ويمكن للرئيس الذي أمضى عهدتين في الحكم ، أن يخدم بلده من موقع آخر ، كما قال الرئيس الأمريكي أوباما للرؤساء الآفارقة ، و الإنسان أي إنسان مهما أوتي من عبقرية و ذكاء ، و خاصة إذا كان يتحمل مسؤولية جسيمة و خطيرة كمسؤولية رئيس الجمهورية ، لا يستطيع أن يمارس نشاطه بنفس العبقرية و الإبداع أكثر من عشر ( ١٠ ) سنوات أو إثنة عشر ( ١٢ ) على أكثر تقدير ، و هو مايعادل عهدتين ( ٢ ) رئاسيتين ، وغالبا ما يتخوف الحكام و الرؤساء و الأحزاب ، و كافة المسؤولين المنتخبين ، من ردة فعل الشارع ، لإفراطهم في تقديم الوعود المعسولة ، و المبالغة في التعهدات ، خاصة و أن مشاكل و إنشغالات المجتمع لا تنتهي أبدا ، و أقرب تجربة سياسية للجزائر ، هي التجربة الفرنسية ، حيث سجلنا بقاء الرئيس فرانسوا ميتران ثلاث عهدات متتالية ، و الرئيس جاك شيراك عهدتين ، أما الرئيس ساركوزي و رغم أصوله اليهودية فلم يتمكن من إجتياز إمتحان العهدة الثانية ، و أخير فرنسوا هولنـــد الذي رفض الترشح لعهدة ثانية و فضل الإنسحاب من الواجهة و المشهد السياسي بهدوء و من الباب الواسع في خطــوة فاجأت الشارع

الفرنسي و الراي العام العالمي و العواصم العالمية ، و أقرب المقربين إليه من الرجال و النساء و الشباب ، و مثل هذه الدول آمنت منذ اللحظة الأولى ... وهذه القاعدة السياسية التي أثبت الواقع حتها في أكثر من تجربة ، وأكثر من دولة ، مرهونة بطبيعة الحال بمصداقية العملية الإنتخابية ، و توفر اهم شروط المصداقية و هي الشفافية و النزاهة و حيادة الإدارة و الجيش و المخابرات ، و عدم تدخل أية جهة في تحديد مسبق للنتائج النهائية للإنتخابات أو الإستفتآت ، بحيث تسير العملية من بدايتها الى فرز الأصوات و إعلان النتائج ، بشكل طبيعي و عاد و تلقائي ، و عندما يأمن المواطنون على أصواتهم و يختفي شبح التزوير بصفة نهائية ، تزداد الثقة في الجهات المشرفة على العملية الإنتخابية سواء وزارة الداخلية ، أو سلطة مستقلة و هو الأفضل ، و أثناء الفترة التي تسبق موعد الإنتخاب ، و بمجرد دعوة الهيئة الإنتخابية لإنتخابات رئاسية أو برلمانية أو محلية ، يصبح كل المترشحين سواسية أمام القانون ، ويفقدون السلطة أو النفوذ الذي كانوا يتمتعون به قبل ترشحهم ، و تعود الكلمة للشعب وحده ، و إليه يرجع القول الفصل و هو الذي يختار بكل حرية و شفافية في إنتخابات حرة و نزيهة رئي الجمهورية أو أعضاء البرلمان ، أو أعضاء المجالس المحلية الولائية و البلدية ، هذه أبسط خصائص و مقومات الديمقراطية التي تبنتها الدول الغربية و نجحت بواسطتها في الإنتقال التدريجي من حكم الفرد سواء أكان ملكا أو دكتاتورا الى حكم الشعب ، لكن هذه القاعدة الذهبية التي اعتادت عليها نخب و شعوب الدول المتقدمة ، أو يسمى بالعالم الأول ، هي غير معتمدة في العالم الثالث و منه العالم الإسلامي ، إلا بإستثناءات قليلة جدا ، و في الجزائر موضوع الحديث ، لم تشهد البلاد إنتخابات حرة و نزيهة أسفرت نتائج حقيقية و صحيحة سوى في الإنتخابات المحلية التعددية الأولى في شهر جوان شنة ١٩٩٠ و الإنتخابات التشريعية التي جرت في ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٩١ ، و كل الإنتخابات و الإستفتاءات التي شهدتها البلاد و منذ الإستقلال سنة ١٩٦٢ و في زمن الحزب الواحد الذي ليس له أي منافس في الميدان ، كانت الإنتخابات أوالإستفتاءات تزور و لا تخرج عن قاعدة ٩٩,٩٩ ، ولذلك تأخرت دول ما يسمى بالعالم الإسلامي سياسيا ، حيث أن العديد من دول الخليج مثلا لا تعرف شعوبها معنى الإنتخابات رغم أنها تعيش في رفاهية مادية بفضل عائدات النفط و الغاز ، و قلة عدد السكان ، و بعض الدول تعتبر الديمقراطية لعبة سياسية و ديكورا تزين به واجهة النظام ليس إلا ، و تمارس نوعا من الحكم لا يخضع لأبسط المقاييس الدولية ، وهكذا شهدت الجزائر خلال فترة حكم الرئيس بوتفليقة تزويرا فاحشا للإنتخابات الرئاسية و البرلمانية و المحلية ، حيث تتدخل الإدارة في كل مرة لإعادة توزيع المقاعد بطريقتها الخاصة ، نعود للإنتخابات الرئاسية التي جرت في شهر آفريل من سنة ٢٠٠٤ و شهدت تنافسا حادا بين المترشحين عبد العزيز بوتفليقة و علي بن فليس كما شهدت إنقساما

غير ظاهر لمؤسسات الدولة و إستقطاب الوسط السياسي و المجتمع المدني ، و سجلت مشاركة قياسية و غير مسبوقة ، و رغم ذلك فاز بها المترشح عبد العزيز بوتفليقة بنسبة ٧٤ ./. تقريبا ، فيما تحصل منافسيه من المترشحين على نسبة ١٢./. و حسبما تردد في أروقة و كواليس أحزاب المعارضة المشاركة في رئاسيات ٢٠٠٤ ، فقد تم تحويل أصوات الناخبين الذين صوتوا لصالح المترشحين علي بن فليس ، عبد الله جاب الله و غيرهما ، الى مترشح النظام عبد العزيز بوتفليقة ، حيث كان موقف المترشح علي بن فليس صارما و كاد يعلن نفسه فائزا لولا نصيحة المقربين منه بضرورة التريث ، وفي إعتقادي أن الإنتخابات الرئاسية لسنة ٢٠٠٤ تشبه في الشكل و المضمون رئاسيات ١٩٩٦ التي تنافس حولها الشيخ محفوظ نحناح مع الجنرال ليامين زروال ، و حصل فيها تزوير فاحش حسب حركة مجتمع السلم التي بعيدا و إعتبرت أن مرشحها الشيخ نحناح هو الفائز بتلك الإنتخابات بناءا على نتائج الفرز التي يحضرها في العادة جمهور غفير من المواطنين ، و في الإنتخابات الرئاسية أعتبر المترشح بن فليس نفسه فائزا بتلك الإنتخابات ، لكن آلة التزوير تدخلت و أعطت فوزا ساحقا للمترشح بوتفليقة ، و حسب المعارضة فقد تعرضت الإنتخابات الرئاسية التي جرت في شهر آفريل لتزوير فاحش من طرف الإدارة ، وقد وعد المترشح علي بن فليس بإصدار كتاب أبيض يتضمن بالتدقيق و التفاصيل مجريات رئاسيات ٢٠٠٤ من بدايتها الى نهايتها ، و هكذا يمكن القول أن الرئيس بوتفليقة قد فاز بعهدة رئاسية ثانية ٢٠٠٤ / ٢٠٠٩ بفضل التزوير ، بعدما فاز في العهدة الأولى ١٩٩٩ / ٢٠٠٤ بالتزوير الذكي و الممنهج ، لكن الأمر الذي يحير الألباب ، هو كيف يقبل رجل سياسي محترم منصب أعلى سلطة في البلاد ، و هو يعلم أن الشعب لم يصوت عليه بنسبة معقولة .

## العهدة الثانية 2004 / 2009 عرض و تشريح

أهم ما ميز العهدة الثانية للرئيس عبد العزيز بوتفليقة ، و التي إمتدت من شهر آفريل ٢٠٠٤ الى ربيع سنة ٢٠٠٩ ، على الصعيد الإقتصادي و الإجتماعي هو إعتماد البرنامج التكميلي لدعم النمو ( ٢٠٠٥ / ٢٠٠٩ ) و هو يعتبر إمتدادا و تكملة لبرنامج الإنعاش الإقتصادي ، و لذلك لا نتوقف عنده كثيرا ، و نكتفي بعرض مختصر لبعض جوانبه الإيجابية و السلبية ، و من الناحية الأمنية جاء مشروع قانون المصالحة الوطنية ، بعد مخاض عسير ، ورغم نقائصه و سلبياته ، فقد ساهم في إعادة الأمن و الإستقرار في ربو٢٠٠٧ و فاز بها كالعادة حزب جبهة التحرير الوطني بأغلبية المقاعد البرلمانية و المجالس المحلية ، و أستمر التحالف الرئاسي بين حزبي السلطة و حركة مجتمع السلم ، و كان الرئيس بوتفليقة يحتل شاشة التلفزيون بخطبه و تصريحاته المثيرة ، وكثيرا ما يقف وسط عبد العزيز بلخادم أمين عام حزب الآفلان و أبو جرة سلطاني رئيس حركة

حركة حمس ، و هما يمثلان الإتجاه الإسلامي بشقيه الرسمي و الشعبي ، و تعتبر هذه العهدة الثانية هي الأخيرة بالنسبة للرئيس بوتفليقة حسب دستور ١٩٩٥، الذي يحدد عهدة الرئيس بمرتين غير قابلة للتجديد ، حيث لا يمكنه الترشح لعهدة ثالثة ، لكن حدث ما لم يكن في الحسبان و هو خضوع الرئيس بوتفليقة لإغراءات الكرسي و السلطة و الإمتيازات و النفوذ و المصالح ، و تأثيرات و ضغوطات عائلته خاصة شقيقه السعيد و محيطه و أصحاب المصالح بصفة عامة ، من أجل تمديد عمر النظام لديمومة المصالح و المنافع ، و لو بالقفز على الدستور و إغتصابه ، حيث تجرأ الرئيس بوتفليقة و عدل الدستور و فتح العهدات الرئاسية على مصرعيها ، واعتبر المحللون أن سنة ٢٠٠٨ التي عدل فيه الدستور عن طريق برلمان حزبي السلطة ، هي بداية إنحراف نظام بوتفليقة .

## البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي

هذا البرنامج و حسبما يفهم من عنوانه ، هو تكملة أو إضافة الى البرنامج الأول الذي إفتتح به الرئيس عهدته الرئاسية الأولى ، و الذي إستمر من سنة ٢٠٠١ الى سنة ٢٠٠٤ ، و هو من جهة أخرى محاولة لإستدراك بعض النقائص المسجلة في البرنامج الأول ، و جاء هذا المشروع في ظروف سياسية و إقتصادية و إجتماعية ، مغايرة تماما للعهدة السابقة ، خاصة من الجانب المالي و الأمني ، حيث ساهم إرتفاع أسعار البترول الى أرقام خيالية ، في زيادة مداخيل البلاد من العملة الصعبة ، فأرتفع إحتياطي الصرف الى مستويات عليا ، و ضمن هذا السياق سنحاول الإستفادة من أهل الإختصاص ، ونستقي من مقالة الأستاذ محمد مسعي من جامعة قاصدي مرباح بمدينة ورقلة ، الصادرة في مجلة الباحث عدد ١٠ سنة ٢٠١٢ ، و تحت عنوان تحليل النمو الإقتصادي في الجزائر خلال فترة ٢٠٠١ / ٢٠٠٩ قال الأستاذ مسعي : ( كما نلاحظ من الجدول ـ ١ ـ كان هناك تذبذب واضح في معدل نمو الناتج المحلي الخام الإجمالي خلال فترة ـ ٢٠٠١ / ٢٠٠٩ ) حي تراوح هذا المعدل بين ٢ ./. كأدنى مستوى له في سنة ٢٠٠٦ و ٦,٩ كأعلى مستوى له في سنة ٢٠٠٣ و يعود سبب هذا التذبذب أساسا الى النمو غير المطرد القيمة المضافة لقطاع المحروقات ، و بدرجة أقل لقطاعي الفلاحة و الصناعة ، ففي سنة ٢٠٠٦ و على الرغم من معدل النمو المرتفع نسبيا لمختلف القطاعات الرئيسية لا سيما قطاع البناء و الأشغال العمومية الذي سجل أعلى نسبة نمو خلال الفترة المعينة ( ١١,٦ ./. ) فإن تأثير نسبة النمو النمو السالبة لقطاع المحروقات أي التراجع في نمو هذا القطاع بنسبة ٢,٥ ./. كان واضحا على نسبة النمو الإجمالي ) و في تقييمه لمستوى النمو خارج المحروقات قال الإستاذ مسعي ( يبدو النمو خارج المحروقات في تحسن نسبي ملحوظ مقارنة بالنمو الإجمالي ، و لو أنه لا يزال يعتبر متواضعا نسبيا مقارنة بذلك المسجل من طرف أغلب البلدان المنتجة للنفط في منطقة الشرق

الأوسط و شمال إفريقيا ، أدنى نسبة ٩,٣ ./. في سنة ٢٠٠٩ و هي أعلى نسبة ، و متوسط ٦,١ ./. لكل فترة الدراسة ، و لذلك يمكن القول مبدئيا أن النمو الإقتصادي في الجزائر خارج المحروقات كان شبه مطرد خلال الفترة ، إذ أنه لم يعرف تذبذبا كبيرا ، ، و أن معدله لم ينزل تحت ٥./. إلا في سنة ٢٠٠٥ ، و أنه سجل تزايدا ملحوظا إبتداء من سنة ٢٠٠٦ ليصل في سنة ٢٠٠٩ الى أعلى نسبة له ، مدعمة خاصة بالمحصول الفلاحي الجيد الذي قدر خلال الموسم ٢٠٠٨ / ٢٠٠٩ ب ٦,٢ مليون قنطار ، ولا شك أن الإستثمارات العمومية لعبت دورا حاسما في تحقيق هذه النتائج ، إذ يمكن القول أنها أصبحت المنشط الأول للقطاعات خارج المحروقات ، خاصة قطاعات الأشغال العمومية و البناء و الفلاحة و الخدمات ، و مع ذلك فإن هذا النمو يبقى هشا و لا يعول عليه كثيرا في مجال التشغيل و التنمية الشاملة ، حيث أن نقطة الضعف الرئيسية في آداء الإقتصاد الوطني خارج المحروقات ، تبقى متمثلة في القطاع الصناعي ، الذي كانت نسبة نموه المتوسطة خلال نفس الفترة في حدود ٢,٦ ./. و تراوحت بين ٠,٨ في سنة ٢٠٠٧ و ٤,٧ ./. في سنة ٢٠٠٩ و لذلك تبقى مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الخام متذبذبة و ضعيفة نسبيا على الرغم من أن هذا القطاع يعتبر المحرك الرئيسي للنمو المستدام ، في مختلف الإقتصاديات العالمية )

## الإنجازات و الإخفاقات

رغم ما يمكن أن يقال عن الطريقة و الظروف التي جاء بها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الى الحكم ، و ما يمكن أن يقال كذلك عن تدخل الأيادي الخفية لصناع الرؤساء و حكومة الظل في تحديد نتائج الإنتخابات الرئاسية لعهدتي ١٩٩٩ و ٢٠٠٤ ، فالنخب السياسية المعارضة و الشخصيات المستقلة و رجال الإعلام و الفكر ، تعاملوا مع الرئيس بوتفليقة و السلطة و النظام ككل ، كأمر واقع لا مفر منه ، و رغم ذلك فقد حقق الرئيس بوتفليقة في العهدتين الأولى و الثانية ، العديد من الإنجازات التي لا يمكن نكرانها أو تجاهلها ، كما يمكن تسجيل العديد من الإخفاقات و السلبيات ، و سنحاول خلال هذه الفقرات تقديم نماذج من تلك الإنجازات و تقييمها ، و الإشارة الى الإخفاقات و التعليق عليها ،

أمنيا : وضع الرئيس بوتفليقة في البرنامج السياسي الذي دخل به الحملة الإنتخابية لرئاسيات ١٩٩٩ ، كأهداف ذات أولوية قصوى ، إطفاء نار الفتنة ، و إستعادة مكانة الجزائر و دورها على الصعيدين الإقليمي و الدولي ، و أعتمد على الإستفتاء الشعبي من أجل تمرير مشروعي الوئام المدني و المصالحة الوطنية ، و قد تناولنا موضوع الوئام المدني في الفصول السابقة ، و سنتحدث بإيجاز عن مشروع المصالحة الوطنية و هو كمنتوج بشري فقد تعرض للكثير من الإنتقادات و التحفظات من عدة أطـــراف ، و أهمها تحفظات حول تدخـــل جنرالات حركة ١١

جانفي ١٩٩٢ و هم جزء من المشكلة في صياغة المشروع ، وكان من المفروض إنشاء لجنة وطنية تمثل مختلف تيارات و إتجاهات المجتمع الجزائري ، تسهر على إعداد و صياغة مشروع المصالحة الوطنية يكون متوازنا و يأخذ بعين الإعتبار مطالب طرفي النزاع ، و الإعتراض الثاني هو إعتبار الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، قيادة وإطارات و مناضلين ، و فكرة ومشروعا ، طرفا في النزاع و متهما رئيسيا بدل أن تكون هي الضحية ، ضحية جماعات مسلحة مجهولة الهوية ، إستعملت الإسلام كذريعة لأعمالها الوحشية التي لا تقرها الأديان السماوية و القوانين و الأعراف الوضعية ، عدم تجريم الإنقلاب العسكري و تدخل الجيش لإلغاء نتائج الدور الأول من الإنتخابات التشريعية التي جرت في ٢٦ ـ ديسمبر ـ ١٩٩١ ، بغض النظر عن بعض مواقف قيادة جبهة الإنقاذ من الديمقراطية و التداول السلمي على السلطة ، و حرية الصحافة ، و هي مواقف مدانة و متأخرة جدا ، و لا تستجيب لتطلعات الشعب الجزائري الذي عانى من سياسة الحزب الواحد بإسم الشرعية الثورية ، و بالتالي فهو يرفض العودة الى الآحادية و لو كانت بإسم الشرعية الدينية أو الإسلامية ، لأن الديمقراطية ما هي إلا آلية يونانية للتداول السلمي على السلطي عبر الإنتخابات ، يمكن إستيرادها و تكييفها مع مرجعيتنا الإسلامية التي تؤمن بتعدد الآراء و الأفكار و المواقف .

## ميثاق السلم و المصالحة بالأرقام

جرى الإستفتاء على مشروع قانون المصالحة الوطنية في ٢٩ سبتمبر ٢٠٠٥ و حقق نسبة مشاركة عالية حيث بلغت ٩٧ ./. و حسب وثيقة رسمية صادرة عن الحكومة ، فإن ميثاق السلم و المصالحة حقق خمسة ( ٥ ) أهداف رئيسية هي:

١ ـ إعتراف الجزائريون بدور المؤسسات التي حافظت على الجمهورية الجزائرية .

٢ ـ إتخاذ إجراءات إستثنائية لتعزيز الأمن .

٣ ـ إتخاذ إجراءات إستنائية لتحقيق المصالحة الوطنية .

٤ ـ التكفل الإجتماعي و المادي و المعنوي بفئة المفقودين .

٥ ـ توفير غلاف مالي ضخم للتكفل بالمتطلبات و الإلتزامات المادية المترتبة عن مشروع المصالحة الوطنية .

و بالنسبة للموضوع الشائك الذي أصبح محل إنتقادات وتدخلات منظمات حقوق الإنسان ، و هو مسألة المفقودين ، حيث تشير الوثيقة الى أنه ومنذ المصادقة على مشروع ميثاق المصالحة الوطنية الى غاية ٣١ جويلية ٢٠٠٨ تم إحصاء ٨٠٢٣ حالة مفقود ، وتم قبول ٥٥٧٩و تسويتها بصورة نهائية ، ورفض ٩٣٤ ملف لعدم الإختصاص الإقليمي ، أو وجود الشخص المعني في

قائمة المتوفين ، وقد خصصت الدولة مبلغ ٢٢,٦ مليار دينار جزائري كميزانية لتسيير ملف المصالحة الوطنية ، منها ٦٦٣٤ مليار دينار جزائري كتعويضات ، و في مجال السكن الموجه للمستفيدين من إجراءات ميثاق السلم و المصالحة ، تقرر تخصيص حصة لأرامل و أبناء ضحايا المأساة الوطنية ، بمعدل ١٠٠ سكن في كل ولاية ، و بغض النظر عن النتائج الإيجابية التي حققها ميثاق السلم والمصالحة الوطنية ، من حيث مساهمته الفعالة في تحييد الآلاف من الإرهابيين الذين ظلوا متحصنين بالجبال منذ بداية الأزمة السياسية الأمنية شهر جانفي ١٩٩٢ ، والذين لم يقتنعوا بقانون الرحمة الذي أصدره الرئيس ليامين زروال ، ولا بقانون الوئام المدني الذي أصدره الرئيس بوتفليقة ، مع بداية عهدته الإنتخابية الأولى ، حيث تراجعت العمليات الإرهابية الى الحد الأدنى ، و أصبحت الحكومة و أحزاب السلطة تتحدث عن ـ بقايا الإرهاب ـ ولوحظ عودة الأمن والإستقرار الى كامل ربوع الوطن ، وحتى الى المناطق الريفية التي شهدت أبشع العمليات الإرهابية و المجازر الجماعية ، و مع عودة الإستقرار و الأمن ، إنتعشت الحياة الإقتصادية من جديد بعودة الإستثمار الوطني الخاص و الأجنبي ، و شرعت الدولة في برمجة العديد من المشاريع خاصة في المناطق النائية التي تضررت كثيرا من العمليات الإرهابية ، ودفعت ثمنا غاليا بسبب تواجدها في تلك المناطق التي أتخذ منها الإرهابيون مقرات لهم ، و يمكن القول أن الإرهاب الذي مارس نشاطه تحت غطاء الجهاد المزعوم ، و الإسلام بريء منه قد إنتهى بنسبة ٩٩,٩٩ ./. فور المصادقة على مشروع قانون السلم و المصالحة الوطنية ، بغض النظر عن عيوبه و سلبياته كمنتوج بشري ، و رغم بعض العمليات الإرهابية الكبرى التي وقعت بالعاصمة و ضواحيها خلال تلك الفترة ، و التي لم يجد لها المحللون أي تفسير مقنع ، و بقيت الكثير من علامات الإستفهام و التعجب مطروحة ، كتفجير مقر الحكومة بواسطة سيارة نقل صغيرة معبأة بمادة متفجرة ، قطعت مسافة طويلة قبل أن تصل الى العاصمة دون أن تتفطن لها مصالح الأمن المرابطة في كل منعرج ، كما أشارت بعض المعلومات أن تحضير هذه السيارة التي فجرت مقر رئاسة الحكومة تم بإحدى الأحياء بالعاصمة ، وفي كلتا الحالتين يطرح السؤال البريء التالي كيف تمكنت هذه السيارة الصغيرة من المرور على حواجز الأمن سواء داخل العاصمة أوضواحيها ؟؟؟؟ و البلد لا تزال حتى ذلك الوقت تعيش تحت حالة الطوارىء و الحواجز الأمنية في كل مكان ، خاصة في مداخل و مخارج العاصمة .

## 2008 تعديل الدستور و بداية عهد البايات

أهم حدث سياسي شهدته البلاد سنة ٢٠٠٨ و قبل نهاية عهدتي الرئيس بوتفليقة و إنسحابه من الواجهة السياسية تاركا مكانه لشخصية جزائرية أخرى ، هو تعديل دستور ١٩٩٦ الذي أصدره الرئيس ليامين زروال ، و هو بدروه يمثل تعديلا لدستور فيفري ١٩٨٩ الذي أصدره الرئيس

ليامين زروال ، و هو بدروه يمثل تعديلا لدستور فيفري ١٩٨٩ الذي أصدره الرئيس الشاذلي بن جديد ، وكان التعديل الذي أدخله الرئيس بوتفليقة بعد تسع ( ٩ ) سنوات كاملة من الحكم يعبر عن عشقه و هوسه للسلطة و كل إمتيازاتها و نفوذها وملذاتها ، كما يعبر عن تأثير أخيه السعيد و محيطه المتمثل في رجال المال و الأعمال الفاسدين ، و قد إستهدف تعديل الدستور بصفة خاصة المادة التي أدخلها الرئيس ليامين زروال على دستور ١٩٨٩ و المتعلقة بتحديد العهدات الرئاسية بإثنين ( ٢ ) فقط غير قابلتين للتجديد ، حيث تم فتح العهدات الرئاسية على مصر عيها ، وتمهيد الطريق للرئيس بوتفليقة نحو عهدة ثالثة و رابعة و ... ، وقد أثار هذا القرار الذي فاجأ الطبقة السياسية المعارضة ورجال الفكر و السياسة و الإعلام ، و أحدث إرباكا للعديد من الشخصيات السياسية التي كانت تنتظر دورها ، و قد أدى هذا التعديل الجزئي للدستور عبر برلمان حزبي السلطة ، الى تجميد الحياة السياسية و ترهلها و أفقد المهتمين بالعمل السياسي ، وكل الشرائح الإجتماعية شهية التفكير ، مجرد التفكير في النشاط السياسي ، و غلق كل الأبواب أمام الأجيال الجديدة و حتى القديمة في إمكانية الترشح و الفوز بمنصب رئيس الجمهورية .

## خطأ سياسي و إستراتيجي

إعتبر العديد من المحللين من رجال السياسة و الفكر و الإعلام ، أن الخطوة التي أقدم عليها الرئيس بوتفليقة سنة ٢٠٠٨ ، بتشجيع من جماعة المصالح المحيطة بأخيه السعيد ، من أجل المحافظة على مصالحها و إمتيازاتها المادية غير المشروعة في أغلب الأحيان ، و المرتبطة ببقاء و ديمومة نظام بوتفليقة ، يعتبر خطأ سياسي و إستراتيجي فادح ، و خطوة عملاقة الى الوراء و إنتكاسة كبيرة ، أعادت البلاد الى وضع سياسي هجين ، و كرست نوعا من الديكتاتورية المختفية وراء ديمقراطية شكلية ومزعومة ، تفتح الطريق نحو شبه ملكية مقنعة ، أين يسود حكم العائلة ، و تتحول البلاد الى مزرعة و سكانها الى شبه عبيد ، وإذا قمنا بدراسة مقارنة بين التعديلات التي أدخلها الرئيس ليامين زروال على الدستور سنة ١٩٩٦ على دستور فيفري ١٩٨٩ ، و التعديلات التي أجراها الرئيس بوتفليقة على دستور ١٩٩٦ ، فسنسجل الملاحظات التالية :

ضرب الرئيس ليامين زروال و هو جنرال متقاعد ، بكل المسلمات التي ألصقت بالعسكر في الجزائر ، و العديد من دول العالم الثالث ، و هي النزوح نحو الديكتاتورية و حكم الفرد ، و التشبث بالسلطة و عدم إحترام أبسط مبادىء الديمقراطية ، فقام بتكسير هذه القاعدة و أثبت للجزائريين و العالم أن حكم العسكر هو ليس دائما و بالضرورة هو حكم ديكتاتوري و غير ديمقراطي ، و العكس قد يكون صحيحا ، و قد رأينا في العالم الذي يسمى مجازا و على الورق ب العالم الإسلامي ، كيف إستمر رؤساء و حكام في مناصبهم أربعين و ثلا ثين سنة كاملة ، و لم يخرجوا منه سوى بواسطة عزرائيل من خلال الموت ، أو بعد إنقلابات عسكرية ـ أو ثورات

شعبية عارمة كما حصل مع الرؤساء العرب ، بن علي في تونس ، ومبارك في مصر ، و القذافي في ليبيا ، حتى قيل أن الرئيس بن علي الذي حكم تونس بالحديد و النار و القبضة الأمنية الشديدة ، هو آخر بايات تونس ... التعديلات التي أجراها الرئيس زروال على دستور ١٩٨٩ و الذي دخلت بواسطتها البلاد عهد الديمقراطية و التعددية ، و حرية الرأي و التعبير ، رغم بعض نقائصه ، فقد كان فتحا سياسيا عظيما، كشف عن تحلي الرئيس الشاذلي بن جديد بشجاعة سياسية نادرة ، فكانت تعديلات الرئيس ليامين زروال إيجابية للغاية ، و شكلت محاولة لتدارك بعض النقائص التي ظهرت أثناء الممارسة و تطبيق الدستور على الأرض ، و سدت بعض الثغرات البسيطة التي لا يخلو منها جهد بشري ، منها غلق العهدات الرئاسية ، و تحديدها بمرتين ( ٢ ) غير قابلة للتجديد ، وبالتالي غلق الأبواب و النوافذ بالمرة في وجه الرئاسة الأبدية حتى و لو كانت صادرة عن إرادة شعبية محترمة ، و عهدتين من خمس ( ٥ ) أو ست ( ٦ ) سنوات تعتبر كافية لكل رئيس لإنجاز ما يجول في خاطره من أفكار و مشاريع ، و حسب بعض الدراسات النفسية فإن قدرات المسؤول التنفيذي في أعلى سلطة في البلاد ، كرئيس الجمهورية في الإنظمة الرئاسية ، و رئيس الحكومة في الأنظمة البرلمانية ، على الإبداع و الإبتكار و حتى الإقتراح ، تقل و تتآكل ، و تنضب مواهبه كلما زادت مدة حكمه ، و في الغالب ما يستنفذ مواهبه وقدراته على العطاء و الإقتراح في سنوات حكمه الأولى ، ولذلك نجد في أغلب الديمقراطيات العريقة ، تحديدا للعهدات الرئاسية و حتى البرلمانية و المحلية ، من أجل فتح المجال للتداول السلمي على السلطة على كافة المستويات ، و إتاحة الفرصة لشخصيات من أجيال مختلفة و إتجاهات أخرى لتجرب حظها في الحكم و تستفيد من مزايا و إمتيازات الحكم و السلطة ، كما ألح الرئيس زروال على ضرورة إبعاد مكونات الشخصية الوطنية كالأمازيغية و اللغة العربية و الإسلام ، من كل التلاعبات السياسوية ، مع السماح بإعتماد الإسلام كمرجعية فكرية و سياسية لأية لأ تشكيلة سياسية ، و هذا النص الدستوري سمح ببقاء عدة أحزاب سياسية ذات مرجعية إسلامية ، و الجديد في دستور الرئيس ليامين زروال هو إدراج غرفة ثانية سميت بمجلس الأمة ، و هي فكرة مستوحاة من تجربة الإنتخابات التشريعية الملغاة في شهر جانفي ١٩٩٢ ، خوفا من تكرار تجربة صعود أغلبية معارضة سواء أكانت إسلامية أم بربرية ، غير متجانسة مع برنامج رئيس الجمهورية ، أو تحمل قيم و مشاريع تتنافى مع الطابع الجمهوري للدولة و ثوابت الأمة الجزائرية ، حيث يتم إنتخاب أعضاء مجلس الأمة من بين المتخبين المحليين في المجالس البلدية و الولائية ، و يتم تعيين ثلث الأعضاء من طرف رئيس الجمهورية ، وهو ما يسمى بالثلث العطل ، أي أنه بإمكانه تعطيل كل مشاريع القوانين التي يصادق عليها البرلمان ، عندما تكون غير منسجمة مع الدستور أو قيم الجمهورية أو ثوابت الأمة ،

أو الديمقراطية و التعددية ، حيث يمكن مثلا لحزب بربري متطرف محاولة إلغاء مواد الدستور التي تتحدث عن اللغة العربية كلغة رسمية و الإسلام كدين للدولة ، كما يمكن لحزب إسلامي فاز بأغلبية مقاعد المجلس الشعبي الوطني ( البرلمان ) أن يغير الطابع الجمهوري للدولة و يلغي الديمقراطية و تعددية الأحزاب ، و يعلنها دولة إسلامية ، لأن إعلان الدولة الإسلامية يحتاج الى توافق بين كل مكونات المجتمع الجزائري ، و ترتيبات خاصة ، أو ثورة شعبية عارمة يقودها رجال الدين ، طويلة النفس كما حصل في إيران ، و بالتالي فإن مجلس الأمة مهمته الأساسية هي فرملة وتعطيل كل القوانين و المشاريع التي تهدد تماسك مؤسسات الدولة و أجهزتها وتؤثر بشكل سلبي على الإستقرار السياسي و الأمني و الإجتماعي ، و من الناحية الإستراتيجية فقد ضمنت التعديلات التي أجراها الرئيس ليامين زروال على دستور ١٩٨٩ ، عدم تكرار تجربة برلمانية سابقة ، و أخذت كل الإحتياطات اللازمة ، و مع ذلك فإن الرئيس الذي قام بغلق العهدات الرئاسية و أقترح مجلس الأمة كغرفة ثانية ، قدم تجربة نموذجية و مثالية ، وهي الإنسحاب من الواجهة قبل نهاية عهدته الإنتخابية ، من أجل تسليم السلطة بطريقة سلمية الى رئيس آخر منتخب بطريقة ديمقراطية .

أبدى الرئيس بوتفليقة و منذ مجيئه الى قصر المرادية ، العديد من التحفظات على دستور الرئيس ليامين زروال ، وكان في كل مرة يبشر بقرب صدور دستور جزائري جديد ، يتضمن بصماته الأساسية ، أما التعديلات التي أجراها الرئيس على الدستور فكانت سلبية للغاية ، و من أجل مصلحته الخاصة ، بغض النظر عن التعديل الذي أجراه سنة ٢٠٠٢ من أجل إمتصاص غضب غير مبرر لإخواننا البربر في ولايتي تيزي وزو و بجاية ، حيث لقيت تعديلات ٢٠٠٨ معارضة شديدة في الوسط السياسي و الإعلامي ، وشكلت تراجعا كبير عن أهم المكتسبات الديمقراطية و هي التداول السلمي على السلطة بعد عهدتين رئاسيتين فقط ، و ترك المجال لشخصيات وطنية أخرى لتقديم تجارب وأفكار و مشاريع جديدة ، و الفارق بين تعديلات الرئيس زروال ، تعديلات أن الأولى كانت إيجابية و أخذت المصالح العليا للوطن بعين الإعتبار ، أما تعديلات الرئيس بوتفليقة فإنبنت على مصالح شخصية و رؤية ذاتية ، و غلقت مجال العمل السياسي أمام أية طموحات و تجارب أخرى .

يرى أنصار تحديد العهدات الرئاسية بعهدتين غير قابلة للتجديد ، أن هو روح الديمقراطية العريقة ، التي تسمح بالتداول الدوري السلمي على السلطة ، و تتيح فرصا كثيرة أمام الراغبين في العمل السياسي من خلال تكافؤ الفرص أما الجميع دون استثناء متى توفرت فيهم الشروط القانونية و السياسية و الأخلاقية ، حي أثبت الواقع و التجارب المختلفة التي تعيشها مختلف الدول الغربية ، أنه الخيار الأفضل ، كما لأنصار فتح العهدات على مصرعيها ، بعض المبررات القانونية

و السياسية حيث يرون أن تقييد العهدات هو عمل مناف للديمقراطية الحقيقية حيث يعتبر حجرا مسبقا على إرادة الناخبين الراغبين و المترشحين على حد سواء ، حيث يمكن للرئيس أو عضو البرلمان أو المنتخب المحلي أن يعيد ترشحه في كل مرة دون تحديد للعهدات ، بشرط واحد فقط و هو أن يحسم المعركة في صناديق الإقتراع و أن تكون له شعبية كبيرة توفر له الأصوات اللازمة للفوز ، بعبارة أخرى فإن القضية ليست قضية تحديد أو غلق العهدات ، و إنما الأمر متعلق بالإرادة الشعبية فهي التي تحدد من يفوز ، و يمكنها على سبيل المثال أن تنتخب شخصية ما عدة مرات بالنظر الى عدة عوامل أهمها الحصيلة الإيجابية العالية لإنجازاته و نظافة يده و لسانه ، و يمكن أن تنتخب شخصا ما لعهدة واحدة فقط ، و ترفض إنتخابه مرة ثانية عندما لا تتوفر فيه الشروط التي سمحت للشخصية الأخرى بإعادة إنتخابها ، ويرى أنصار هذا الإتجاه السائد في دول غربية قليلة كألمانيا و فرنسا ، أنه يتماشى مع روح الديمقراطية الحديثة ، و ما دام الصندوق وإرادة الناخبين هي التي تحسم الموقف فلا خوف على الديمقراطية في هذه الحالة ، هذا من الناحية النظرية ، أما من الناحية التطبيقية العملية فإن فتح العهدات يتطلب قبل القوانين و التنظيمات الصارمة ، إرادة سياسية و حيادا تاما للإدارة و الجيش و أسلاك الأمن ، ووجود هيئة مستقلة و منتخبة تمثل مختلف أطياف المجتمع السياسي ، و هذه المواصفات نادرا ما تتوفر في دول العالم الإسلامي المتخلفة سياسيا ، مما يفتح المجال للحكم الديكتاتوري المقنع و هو ما حصل في العديد من الدول الإفريقية على سبيل المثال ، مما إضطر الرئيس الأمريكي الأسبق أوباما لتنظيم ندوة سياسية ، ألقى فيه كلمة أمام الرؤساء الآفارقة قال فيه ( لقد ترشحت و فزت برئاسة الولايات المتحدة الأمريكية ، لعهدتين ( ٢ ) و قريبا ستنتهي عهدتي الثانية ، و سأنسحب و أترك الفرصة لغيري و الأختيار للشعب ، و سأحترم القانون الأمريكي ، و سأخدم بلدي من موقع آخر ليس هو بالضرورة البيت الأبيض ) و كل رؤساء أمريكا الذين إنسحبوا من الواجهة السياسية بعد عهدة أوعهدتين تحولوا إما الى الأعمال الخيرية ، أو الأعمال الخاصة ، الرئيس الأمريكي الأسبق بيل كلينتن /مثلا عاد الى عمله السابق كمحامي .

يتفق الكثير من المحللين و المتابعين لشأن السياسي الجزائري ، و من كل الإتجاهات السياسية ، على أن الخطورة التي أقدم عليها الرئيس بوتفليقة سنة ٢٠٠٨ ، أي في السنة الأخيرة من عهدته الرئاسية الثانية ( ١٩٩٩ ـ ٢٠٠٩ ) كانت خطأ سياسي فادحا و إختراق للدستور و إغتصابه و العبث به ، من أجل تحقيق مصلحته الشخصية في البقاء في السلطة ، وضع خطوات للنظام العائلي الملكي ، و قد سجلنا العديد من ردود الفعل السلبية حول هذا الموضوع ، حيث قال الصحفي كمال زايت من جريدة الخبر الأسبوعي ع / ٤٧٨ ـ 26ـ آفريل ٢٠٠٨ تعرض فيه للإرهاصات التي سبقت عملية تعديل الدستور و فتح الباب أمام الرئيس بوتفليقة لترشح لعهدة

ثالثة ، نقتطف منه الفقرات التالية ( لايزال الجدل قائما بشأن موضوعي تعديل الدستور وترشح الرئيس بوتفليقة الى عهدة رئاسية ثالثة ، رغم توفر مؤشرات يفترض أنها كفيلة بإنهاء حالة الشك و الريبة التي لا تزال تهيمن على هاتين المسألتين اللتين رهنتا الساحة الوطنية ، وجعلت عبد العزيز بوتفليقة مصر حسبما يبدو على إطالة حالة السيسبانس الى آخر لحظة ، ومادام الدخان الأبيض لم يخرج بعد من قصر الغولف ، فلا يمكن الجزم بشيء أو التسليم بأمر ... و إذا كان الإعلان عن العهدة الثالثة مبكرا نوعا ما ، إلا أن تعديل الدستور متأخرا نوعا ما على إعتبار أنه لم يبق إلا أقل من سنة على الإنتخابات الرئاسية المقرر إجرؤها في ٢٠٠٩ ، فكلما تأخر الوقت كلما أضحى أصعب ، خاصة ، أن عدم الفصل في موضوع تعديل الدستور مبكرا ، أفرغه من أي محتوى و رفع عنه ورقة التوت التي طالما سعى أصحاب الفكرة الى تغطيته بها ، مثل الحديث عن النظام الرئاسي و عن ضرورة تغيير النظام الحالي الذي وصف بأقبح الأوصاف ... الرئيس بوتفليقة الذي إحتفظ بالصمت طوال سنوات قبل أن يخرج من هذا الصمت و يمنح حوارين ( ٢ ) صحفيين ، الأول لوكالة أنباء دولية ، و الثاني لجريدة قطرية و في كلتا الحديثين طعن تعديل الدستور بكثير من السطحية و الغموض ، و ربط مصيره بموقف الشعب ، خاصة لما قال بأن الدستور قابل لتحسين إذا أراد الشعب ذلك ، وكلمة ـ الشعب ـ تبقى غامضة لأننا لا ندري أي شعب يقصد الرئيس ؟... مالذي يمنع السلطة عندنا من أن تعلن صراحة عن نيتها في تمديد حكم بوتفليقة ؟ هل السلطة هذه تخشى رد فعل الشعب ؟ الأكيد أن الإجابة لا لأن الشعب مغلوب على أمره ، وهو مشغول بأمور كثيرة ، و أضحى مقتنعا بأن هذا النظام و هذا الجيل الحاكم قدر محتوم مثل الوباء ، هل السلطة عندنا تخشى من رد فعل شركائها الأجانب ؟ و في هذه الحالة من الصعب القول نعم لأن شركائنا لا يهتمون كثيرا بالديمقراطية و حقوق الإنسان ، إلا إذا كانت مصالحهم مهددة ، وبما أن الجزائر اليوم في وضع مالي مريح فإن الضغط عليها صعب بل يمكن أن تتصرف كما تشاء دون خوف من ضغط أو تضييق ، و لكن لن نستطيع التفاخر بأن الجزائر بلد ديمقراطي ، و إذا سقطت الفرضيتان السابقتان ، هل هذا التأخر راجع الى خلافات داخل السلطة ؟ و الإجابة على هذه الفرضية أصعب من سابقاتها لأن طبيعة موازين القوة غير ظاهرة للعيان ، و الصورة التي يراد لها أن تظهر دائما يكون الهدف مها مجرد التمويه ، تحويل الأنظار ، لكن الأكيد في هذا الأمر هو أن أي شيء لا يمكن أن يتم إلا إذا حدث توافق بين الأوزان الثقيلة داخل السلطة الفعلية ) و في نفس العدد كتب الأستاذ الجامعي و الصحفي المستقل محمد لعقاب ، مقالا بعنوان نحو عهدتين بسبع ( ٧ ) سنوات حاول فيه تقديم قراءة موضوعية لحالة المد و الجزر التي تتعامل بها السلطة فيما يتعلق بموضوع تعديل الدستور، حيث تتقدم خطوة الى الأمام ، و تتراجع عدة خطوات الى الوراء ، وجاء العنوان الفرعي للمقال معبرا

عن حالتي الإرتباك و التردد التي طبعت موقف السلطة من هذا الموضوع ، منذ بداية العد التنازلي لنهاية فترة حكم الرئيس بوتفليقة حسب دستور ١٩٩٦ ، قال الأستاذ لعقاب: ( و من هذا المنطلق يرى بعض المهتمين بالشأن السياسي في الجزائر ، أن تصريح بوتفليقة لجريدة ـ العرب ـ القطرية بأن الإنتخابات الرئاسية ستجري في وقتها المحدد، يعني أن للرجل وضوح الرؤية ـ و الأصح هو رؤية واضحة ـ بخصوص الأجندة السياسية لرئاسيات ٢٠٠٩ ، و وهو ما يعني أمرين إثنين ، الأول يتعلق بتعديل الدستور الذي لمح بوتفليقة لأهمية تحيينه ، و الثاني يتعلق بترشحه شخصيا ، القضية الثانية التي تعني ترشحه لرئاسيات ٢٠٠٩ تضافر من أجلها عاملان إثنان يتعلق الأول بتوسع القاعدة السياسية المطالبة بترشحه ، و الثاني و هو الأهم لكنه مرتبط بالأول ، يتعلق بإستفادة النظام الجزائري من وجود بوتفليقة على رأس الدولة ، لقد عانى النظام الجزائري لسنوات طويلة من شبه عزلة بينه و بين المجتمع ... و بالحديث عن تعديل الدستور نعود الى ما تم تسريبه مؤخرا في موقع كل شيء عن الجزائر حيث جاء في الموقع أن التعديل الدستوري سيشمل المادة ٧٤ بكل تأكيد ، و سوف يبقي التعديل على عهدتين مع تغيير مدة العهدة من خمس ( ٥ ) سنوات الى سبع ( ٧ ) سنوات و في مثل هذه الحالة فإن بوتفليقة الذي صرح لجريدة العرب القطرية أن الرئاسيات ستكون في موعدها المحدد ، لن يستطيع الترشح إلاّ إذا أفتى المجلس الدستوري ، فإنه طبقا لتعديل فإن بوتفليقة سيظل رئيسا الى غاية ٢٠١١ ، وهذا يعني أن العهدة الثالثة لن تكون ، إنما يتم تمديد العهدة الثانية ) أما الباحث و المحلل السياسي حسني عبيدي مدير مركز الدراسات و الأبحاث حول العالم العربي و دول المتوسط ، فيقول في حديث صحفي أجرته معه جريدة الخبر الأسبوعي في العدد ٥٢٤ ل ١١ مارس ٢٠٠٩ حول تعديل الدستور ( أفتح قوسا لأقول أن تعديل الدستور الجزائري بدون مشاركة ديمقراطية ، هو إنتكاسة تاريخية سيحتفظ بها التاريخ على مدى أجيال ... صحيح أن هناك جبهات إجتماعية و إقتصادية و أمنية تواجه الرئيس ، لكن الجزائر ليست التحدي الأمني وحده ) أما الصحفي حميد راوية فكتب في نفس العدد من جريدة الخبر الأسبوعي قائلا : ( ... نحن نعرف أن شريكا فاعلا في التحالف الرئاسي ، وهو الأمين العام لحزب التجمع الوطني الديمقراطي كان قبل سنة غير متحمس للتعديل الدستوري ، و كان أحمد أويحي يعيب على شركائه في حزب جبهة التحرير الوطني ، التسرع و إستباق الأحداث في مسألة تعديل الدستور ، بل إنه كان يقول أن تعديل الدستور ليس من أولويات البلاد في الوقت الراهن ، يتعلق الأمر بموقف سابق سرعان ما تغير مع مرور الوقت و تطور الأحداث ، هذا من بين الأسباب دون شك التي أدت الى نأخير العملية ، و يعلم الجميع أن أويحي لا يتحدث عن حزب التجمع الوطني الديمقراطي، بل الأصح أن الحزب هو الذي تحدث بإسم أويحي ، و يأخذ مواقفه من قضايا بهذا

الحجم و الخطورة ، و الأكيد أن كفة التعديل هي التي رجحت بعد سنوات من المفاوضات ، لكن لا نعرف الشروط التي تم الإتفاق عليها بين الأطراف المتفاوضة ، نقصد بالشروط شكل التعديل الذي يقترح على الجزائريين ، هل يتضمن تغييرا لا يمس جوهر نص الدستور في جوانبه المختلفة ، أم لأنه يقتصر على فتح الباب أمام رئيس الجمهورية للترشح لفترة حكم ثالثة ؟ الموالون للرئيس يقولون بالفكرة الأوى و يبررون وقوفهم الى جانب التعديل بأنه برأيهم ضرورة ملحة في الفترة التي تعيشها البلاد ، أما المعارضون فيؤكدون أن العملية في حد ذاتها غير دستورية لأن التعديل لا مبرر له سوى تمديد فترة حكم الرئيس ، و ظلت المعلومات شحيحة لبناء فكرة صحيحة عن الرأي السائد في دوائر صناعة القرار ، فالرئيس قال أنه منشغل حاليا بإستكمال فترته الرئاسية الثانية التي تنتهي في ٢٠٠٩ و تحقيق الأهداف التي وضعها في برنامجه الإنتخابي في الميدان ، لكن في ذات الوقت لا يمكنه الآ أن ينتهج تعبير الأحزاب السياسية و منظمات المجتمع المدني ، عن إهتماماتها بمصير البلاد السياسي و الإنتخابات الرئاسية ... فالرسالة لم تكن بالقوة التي توقعها أنصاره ، فقد دخل هؤلاء في عملية تسخين للمباراة قبل الوقت بكثير ، لكن الرئيس فيما يبدو ينتظر منهم تحركا أكثر لحسم الموقف ، بما يوحي أن المفاوضات لا و لم تنته ، أن الشروط لم توضع كلها بين الأطراف المعنية ، و يكون الوضع شبيها بما كان عليه في إنتخابات ٢٠٠٤ ، فقد إحتدم الصراع على العهدة الثانية طويلا قبل أن تميل الكفة في النهاية لفائدة أنصار بوتفليقة ، لكن المسألة هذه المرة أكثر تعقيدا لأنها تصطدم بإشكال قانوني كبير وهو تعديل الدستور ، و متى حسمت قضية الدستور أصبح مر العهدة الثالثة منتهيا في تقدير المراقبين ، وهذا ما تراه المعارضة .

## آراء و مواقف المعارضة

كما ذكرنا في الفقرات السابقة ، فإن مشروع تعديل الدستور من طرف الرئيس بوتفليقة سنة ٢٠٠٨ ، قد لقي معارضة حادة من الوسط السياسي و المجتمع المدني المعارض ، و رجال الفكر و الثقافة و الإعلام ، و كان من أهم الأحزاب السياسية المعارضة حركة الإصلاح الوطني بقيادة الشيخ عبد الله جاب الله ، ذات المرجعية الإسلامية ، و حزب التجمع الوطني الديمقراطي و هو حركة بربرية متطرفة ، حيث يرى الشيخ جاب الله ( أن كل المؤشرات المستقاة من تصريحات الرئيس بوتفليقة توحي بأنه ينوي تعديل الدستور من أجل فتح العهدات و الترشح لعهدة ثالثة ، و الرئيس أنتخب في ظل دستور معين ووفق برنامج و الواجب أن يفي بمحتوى العقد الذي بينه و بين الناخبين ، و الأعذار التي تقدم اليوم لتبرير تعديل الدستور مصنوعة ، فالجميع يعلم أن ثمة من يقف وراء بيانات تأييد الترشح لعهدة ثالثة ، و هي لا تقبل حجة لتعديل الدستور والترشح مرة أخرى ) أما حزب التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية ، فقال على لسان مسؤول الإعلام في

الحزب ، النائب محمد خندق ( يتحدى التجمع من أجل الثقافة و الديموقراطية أن يلجأ الرئيس بوتفليقة الى الإستفتاء الشعبي لتعديل الدستور ، و لذلك سيلجأ كعادته الى البرلمان )

## الأكاديميون يتدخلون

مشروع تعديل الدستور و الذي سوق له محيط الرئيس بوتفليقة و أنصاره مع بداية العد التنازلي للعهدة الرئاسية الثانية ( ٢٠٠٤ / ٢٠٠٨ ) والذي كان الهدف الأساسي منه ، هو إلغاء المادة ٧٤ التي تحدد عدد العهدات الرئاسية ، أثار حفيظة النخب الفكرية و الثقافية الأكاديمية ، من أساتذة الجامعات و الباحثين و المفكرين و الكتاب المستقلين ، حيث نشرا الأستاذ عبد العزيز بوباكير من كلية العلوم السياسية و زميله محمد هناد ، رسالة موجهة الى الرئيس بوتفليقة ، تعبر بشكل عام عن موقف الأسرة الجامعية و النخب الفكرية الجزائرية لمشروع تعديل الدستور في هذا الظرف بالذات و من طرف الرئيس بوتفليقة و من أجل هدف واحد فقط ، و هو فتح العهدات و تمهيد الطريق نحو عهدات أخرى للرئيس بوتفليقة ، و هو حسب الرسالة مشروع لا يحوز أي قدر من الذكاء السياسي أو الحكمة أو المروءة أو الرجولة ، بقدر ما هو محاولة لإستغلال المنصب و إيجاد صيغة قانونية للبقاء في السلطة ، كما أنه من شأن هذا المشروع أن يفتح الطريق نحو حكم الفرد الواحد بدل الحزب الواحد سابقا .

## أهم ما جاء في الرسالة

السيد رئيس الجمهورية ، عبد العزيز بوتفليقة :لا نستطيع أن نبدأ هذه الرسالة المفتوحة دون أن نرجو من سيادتكم إعتبارها مجرد مبادرة من أستاذين من كلية العلوم السياسية و الإعلام جامعة الجزائر ، أستاذين لا علاقة لهما بأي حزب أو تنظيم مهما كان ... إن الدستور الحالي في حاجة لا الى تعديل فقط ، و إنما الى تغيير شامل في بنوده ، شكلا و مضمونا، لكن حينما تتوفر الظروف و في بداية العهدة الرئاسية لا في نهايتها ، و مع ذلك فإذا كانت هناك مادة واحدة في الدستور الحالي يجب ألا يطالها التعديل فهي المادة ٧٤ بالذات و ذلك للأسباب التالية :

١ ـ من المعلوم أن تحديد العهدات الرئاسية بإثنين ، عرف دستوري درج عليه النظام السياسي الأمريكي منذ نشأته إتقاء لشر التسلط ، و اللافت للإنتباه حقا أن هذا العرف دأب عليه جميع الرؤساء الأمريكيين منذ جورج واشنطن ، قبل أن يدرج كتعديل دستوري إثر الحرب العالمية الثانية بعدما وقع تجاوزه في فائدة الرئيس فرانكلين روزفلت ، و لا يخفى عليكم أن ظروف الحرب هي التي كانت وراء هذا التجاوز .

٢ ـ تقييد عدد العهدات الرئاسية في دستور ١٩٩٦ كان يحمل رسالة الى الرأي العام في الداخل و الخارج ، للإفادة بصدق النية في تغيير الممارسة السياسية المعهودة ، بممارسة أخرى تتيح

التجديد بعد مدة معقولة .

٣ ـ لا يمكن أن نحدد عدد العهدات بإثنين ثم نتراجع هكذا تزامنا مع إنتهاء عهدتكم الثانية ، لا يتعلق الأمر هنا بمصداقية نظام الحكم الحالي فقط ، و إنا أيضا بمصداقية الكيان السياسي الجزائري بشكل عام .

٤ ـ لقد سعت الجزائر دوما لأن تكون قدوة في مجال المبادرات الجريئة ، و يحزننا أن تضحى محسوبة من الدول الرخوة ، ثم إن الجزائر كانت في عهدكم من البلدان الإفريقية الأولى التي بذلت قصارى جهودها من أجل نجاح مبادرة النيباد و الآلية الإفريقية للتقييم . .

٥ ـ و فوق كل هذا وذاك ، عدم تحديد العهدات الرئاسية مهما كانت الحجة ، من شأنه رهن مستقبل الجزائر ، لأنه يعمل في صالح النزعات الإستبدادية و عشاق الجمهوريات الملكية ، من طراز ليبيا القذافي ( ٤٠ سنة في الحكم و أطاحت به ثورة ١٧ مارس ـ من المحرر ) و غابون عمر بانغو / علما أن ذلك هو ما يجعل السياسة مجرد دسائس ، و يقوي شبح الإنقلابات ، و يتعذر معه منع تدخل العسكر في المعترك السياسي ، علاوة على ذلك الإستمرار في الحكم مدة طويلة ينهك صاحبه و يجعله أقل نشاطا و مبادرة و أقل فاعلية كما أن هذا الإستمرار من شأنه أن يفضي مع الوقت ، الى فساد النظام السياسي لاسيما بسبب العزلة التي تضرب على الرئيس بفعل المحيطين به و المستفيدين في ظل النظام القائم ، ممن لا يمكن أن يرضيهم سوى دوام الأمور على ما هي عليه .

٦ ـ ليست هناك طريقة أجدى من تحديد العهدات في ضمان عملية التناوب على السلطة بشكل سلمي ، و خلق جو من المنافسة السياسية الحقيقية ، و التجديد الضروري للطبقة السياسية بصورة دورية ، إن الفائدة الكبرى التي يمكن أن تحصل بفعل هذا التدبير ، هي أيضا ترشيد السياسة كي لا تضحى مفسدة ، كما يقول محمد عبده ، و كي نخرج من مرحلة نمط السلطة التقليدي ، الى نمط السلطة العقلاني القانوني كما يقول ماكس فيبر .

تقبلوا منا سيادة رئيس الجمهورية خالص عبارات الإحترام و التقدير

محمد فناد و عبد العزيز بوباكير

و ضمن نفس السياق نشرت أسبوعية المحقق في عددها رقم ١٢١ ل ٥ جويلية ٢٠٠٨ مقالا تحليليا بقلم ياسين عبد الباقي ، جاء عنوانه الرئيسي بصيغة السؤال كما يلي: لماذا لا يعدل الرئيس بوتفليقة الدستور بإستفتاء الشعب ؟ نحاول تلخيصه في الفقرة التالية ( عندما رفض الرجل الأول في قصر المرادية الإستفتاء بإحالة مشروع قانون الوئام المدني على البرلمان ، وفضل إجراء إستفتاء في الموضوع ، قيل أن الرئيس كان على صواب ، لأن البرلمان كان في

ذلك الوقت مشكل من أغلبية أرندوية غير شرعية ، أو بالأحرى منقوص الشرعية ، و عندما جرى نفس الشيء بالنسبة لمشروع قانون الميثاق من أجل السلم و المصالحة الوطنية ، قيل أن الرئيس تجنب رهن مصيره و مستقبل مشروعه السياسي بأيد حزبية في إشارة الى الآفلان الذي كان حينذاك مسيطرا على الأغلبية البرلمانية ، لكن اليوم لا يزال الآفلان هو القوة الأولى في البرلمان ، بل أكثر من ذلك هو أن الجميع أصبح اليوم يعرف كيف تمت صياغة القوائم الإنتخابية في التشريعيات الأخيرة ، وكم هو الثمن بالنسبة لكثير من الحالات ، و مع ذلك يفضل الرئيس إحالة مشروع مهم مثل تعديل الدستور على البرلمان و ليس على الإستفتاء الشعبي ، فمالذي تغير بين عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٥ و بين عام ٢٠٠٨ ، إن لم يكن الرئيس نفسه هو الذي تغير ، مادام المؤكد هو أن البرلمانات التي كانت حينذاك بقيت مبتورة الشرعية ، رغم تغيير الأشخاص الذين كانوا يشكلونها ) و نلاحظ أن السلطة التي تملك كل الإمكانيات المادية و التعبوية الضخمة و تعتمد على ترسانة قديمة و متجددة من الإطارات السامية و مناضلي حزبي السلطة جبهة التحرير الوطني و التجمع الوطني الديمقراطي ، و المنظمات الجماهيرية و الجمعيات ورجال المال و الأعمال و المرتبطين بالنظام ، و الآلة الإعلامية الرسمية و الخاصة التي عمدت الى تحريف النقاش و تغيير مساره من شرعية التعديل الدستوري زمانا و مكانا و شكلا و مضمونا ، الى طريقة التعديل ،عن طريق الإستفتاء أو عن طر يق البرلمان ، و أصبحت القضية مرتبطة بالسؤال ـ الشكل ـ الذي أثير للتغطية على حقيقة ـ الخطأ ـ الذي إرتكبه نظام بوتفليقة في حق الدستور و في حق الوطن ... خطأ في الشكل و خطأ في المضمون ، الشكل من حيث طريقة التعديل و المضمون من حيث طبيعة التعديل و مدى حاجة البلاد إليه و الزمان المرتبط به ، و نحن في هذا التحليل البسيط و المتواضع قد نخالف العديد من التحليلات التي إعتبرت أن لجوء الرئيس بوتفليقة الى البرلمان من أجل تمرير التعديل الدستوري سنة ٢٠٠٢ و المتعلق بدسترة الأمازيعية لإحتواء فتنة منطقة القبائل و قضية العروش التي تبين أنها مفتعلة من طرف جهات ما كعينة للضغط على الرئيس بوتفليقة و إبتزازه و تحجيم تحركاته ، و التعديل الذي بادر به سنة ٢٠٠٨ و الذي جاء فقط لإلغاء الحاجز الذي يمنع الرئيس بوتفليقة من الإستمرار في الحكم من خلال عهدة رئاسية ثالثة ،حيث إتجه التعديل الى المادة ٧٤ التي تحدد عدد العهدات الرئاسية بمرتين ( ٢ ) غير قابلة للتجديد ، فيما يتعلق بلجوء الرئيس بوتفليقة و محيطه الى التعديل عن طريق البرلمان ، و تجاهل آلية الإستفتاء التي تعتبر أكثر مصداقية و لكنها مغامرة غير محمودة العواقب ، لأن الإستفتاءات في العادة و خاصة في دول العالم الثالث لا تستقطب الناخبين ،كما تستقطبهم الإنتخابات الرئاسية و المحلية ،زيادة أن كل الإستحقاقات الإنتخابية في عهد الرئيس بوتفليقة ، بدءا من رئاسيات آفريل ١٩٩٩ الى آخر إنتخابات في عهده ، مطعون في شرعيتها من طرف الطبقة السياسية و المجتمع المدني و الإعلام الحر النزيه ، و أغلبية الشارع الجزائري ، الذي يفضل المقاطعة لأنه يعرف مسبقا أن صوته لن يصل الى من صوت عليه

و أن الأيدي الخفية ستتدخل قبل فرز الأصوات أو بعدها لتغيير نتيجة الإستفتاء أو الإنتخابات لصالح من تريد ، و هذا ما يثير مخاوف نظام بوتفليقة من ضعف الإقبال على الإستفتاء و تحقيق نسبة مشاركة ضئيلة رغم قوة التزوير ، و صرف أموال طائلة ، و بالتالي ستكون نتيجة الإستفتاء غير مضمونة ، في مقابل البرلمان الذي تسيطر عليه أحزاب السلطة و التحالف الرئاسي و هي رهن إشارة النظام مهما كانت طبيعته ، و الرئيس مهما كان إسمه ، فالقضية هنا تصبح قضية ثقة و ضمان مرور الدستور بأغلبية أصوات البرلمان و مجلس الأمة ، أفضل من تعديله عن طريق إستفتاء قد لا يحقق النسبة المرجوة من المشاركة الشعبية ، و في تقديري أن عاملي الوقت و سياسة القشف هي التي حتمت على الرئيس بوتفليقة اللجوء الى البرلمان لإجراء التعديل الدستوري سنة ٢٠٠٢ ثم سنة ٢٠٠٨ ، و لو أراد النظام تمرير الدستور عن طريق الإستفتاء لجند له الآلة الإنتخابية التقليدية ووسائل الإعلام العمومية و الخاصة ، و حتى و لو جاءت نسبة المشاركة الفعلية ضئيلة ، فإن الإدارة ( الولاة و ر ؤساء الدوائر ) سيقومون بالواجب لرفعها الى الحد المقبول سياسيا و قانونيا ، ويمكن القول في ختام هذه الفقرات أن مشروع التعديل الذي بادر به الرئيس بوتفليقة سنة ٢٠٠٨ ، قد قسم الشعب الجزائري الى فئتين ( ٢ ) ، فئة مؤيدة دون مناقشة و هي ما يسميها الخطاب الإعلامي بالقاعدة الإجتماعية للدولة أو النظام ، و هي قاعدة وفية لأي رئيس جمهورية مهما كان شكله أو لونه السياسي ، و تتشكل من كل المنتفعين من النظام بالوراثة ، و هم إطارات الدولة و الحكومة و الولاة و رؤساء الدوائر ، و المديرين التنفيذيين بالولايات ، و رؤساء و مدراء البنوك و الشركات العمومية الكبرى ، و حاشياتهم و عائلاتهم ، و الجيش و كافة الأسلاك الأمنية و أحزاب السلطة أو القريبة من السلطة ، ك حزب جبهة التحرير ، و التجمع الوطني الديمقراطي و حركة حمس بقيادة الشيخ أبي جرة سلطاني ، حيث ورطت نفسها في دعم نظام و رئبس تبين فيما بعد أنه كان ضد كل تطلعات و نضالات الحركة الإسلامية الجزائرية ، وبعض الحزيبات الصغيرة التي ليس لها أي إمتداد شعبي أو أجندة سياسية أو إجتماعية سوى الحصول على بعض الحقائب الوزارية و المنافع التي تدرها السلطة ، المنظمات الكبرى غير السياسية ( المجاهدين ، الفلاحين ، العمال ، النساء ، الشبيبة ، الطلبة ) و الجمعيات الوطنية و المحلية الرياضية و الثقافية و الإجتماعية ، و التي تشكل في كل مناسبة إنتخابية لجان مساندة للنظام أو مترشح النظام ، وفئة أخرى لا ترى في الدستور أي دستور جزائري كوثيقة مقدسة غير قابلة لتعديل ، و لكنها ترى أن التعديل الذي إقترحه الرئيس بوتفليقة مرفوض من حيث الشكل و المضمون و الظروف المرتبطة بهما ، فكل دساتير العالم هي منتوج بشري ناقص و غير كامل ، ويحتاج في صياغته الى توافق كل أطياف المجتمع السياسي و المدني و رجال الفكر و السياسة و الإعلام ، حتى يصبح دستورا توافقيا يستجيب لتطلعات كل فئات المجتمع الجزائري و يعبر عنها

، كما أنها لا تعتبر دستور ١٩٩٦ مثاليا و هو صادر عن رئيس هو في الأصل جنرال متقاعد أي رجل عسكري ، و لكن القضية كما ذكرنا سابقا تتعلق بالمضمون و الهدف و التوقيت ، مضمون التعديل الذي سيتجه مباشرة لإلغاء المادة ٧٤ التي تحدد العهدات الرئاسية بإثنين غير قابلتين للتجديد ، و الهدف و هو فسح المجال أمام الرئيس بوتفليقة لترشح لعهدة ثالثة هو متأكد من الفوز بها سواء بإرادة الشعب و بتصويته أو من دون ذلك ، كما أن الوسط السياسي و المجتمع المدني و الشارع الجزائري ، متأكدين من فوز الرئيس المترشح في أية دولة من دول العالم الثالث ، كما تخشى هذه الفئة من عودة البلاد الى نظام الحزب الواحد و لكن بواجهة ديمقراطية كاذبة و هو ما حصل بالفعل خلال عهدتي بوتفليقة الثالثة و الرابعة ، و تتشكل جبهة معارضة مشروع التعديل الدستوري من حركة الإصلاح الوطني بقيادة الشيخ عبد الله جاب الله ، و التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية لسعيد سعدي و العديد من الشخصيات السياسية و رجال الفكر و الإعلام ..

**- البرلمان الجزائري يفتح الطريق أمام العهدة الثالثة للرئيس بوتفليقة**

منذ الإنتخابات التشريعية التي جرت سنة ٢٠٠٢ في عهد رئاسة علي بن فليس للأمانة العامة لحزب جبهة التحرير الوطني و الحكومة ، الى غاية الإنتخابات التشريعية التي جرت في ماي ٢٠١٢ ، في عهد رئيس الحكومة عبد العزيز بلخادم ، لم يفقد حزبي السلطة و هما الآفلان و التجمع الوطني الديمقراطي ، الأغلبية البرلمانية ، وبمعنى آخر منذ تشريعيات ديسمبر ١٩٩١ التي ألغاها الجيش بقيادة الجنرال خالد نزار ، لم تتمكن أحزاب المعارضة ( إسلامية و وطنية و لائكية ) من تحقيق فوز باهر على حزبي السلطة ، و هناك عدة أسباب جوهرية و موضوعية لهذا الإخفاق الذي منيت به المعارضة ، منها:

إنعدام النزاهة و الشفافية في تسيير الإنتخابات ، و تدخل أطراف من داخل السلطة لتحديد النتائج النهائية ، وبعبارة دقيقة شبح التزوير الذي أصبح يهمن على كل الإستحقاقات الإنتخابية على الأقل منذ تشريعيات و محليات ١٩٩٧ التي سيطر عليها الحزب الثاني للسلطة و هو التجمع الوطني الديمقراطي .

عدم قدرة المعارضة مجتمعة على التجنيد و تحريك الأغلبية الصامتة و إستغلالها لصالحها .

توفر قاعدة إجتماعية وفية للسلطة ما أنفكتت تتزايد يوما بعد يوم بفضل آليات الجذب التي إستحدثتها الحكومات المتعاقبة مثل قروض التشغيل المتنوعة ، نظام التوظيف ما قبل التشغيل ، قفة رمضان ، إعانات التلاميذ المتمدرسين ، البناء الذاتي ، السكن بمختلف صيغه .

النسبة الكبيرة للمقاطعة و التي تكون دائما في صالح السلطة مهما كان عدد المصوتين لها ، لأن النظام الإنتخابي الجزائري لا يشترط سقفا معينا لصحة الإنتخابات . الخوف من شبح الإسلاميين و تكرار تجربة تشريعيات ديسمبر ١٩٩١ التي حققت فيها الجبهة الإسلامية للإنقاذ فوزا ساحقا و أغلبية بسيطة في الدور الأول .

و بغض النظر عن حقيقة و طبيعة و دور ما يسمى ب حزبي أو أحزاب السلطة ، و هي ظاهرة سياسية موجودة فقط في دول العالم الثالث ، و الجزائر ، و هل هي تنظيمات سياسية حقيقية تحوز على كل مكونات و خصائص التنظيم السياسي من مرجعية سياسية و رؤي و مواقف و برنامج سياسي إقتصادي ، و غايات و أهداف ، و إمتداد في الشارع ، كأي حزب من الأحزاب المعروفة في العالم ؟ أم هي مجرد إدارات أو أجهزة ، أو لجان وطنية مساندة و داعمة للنظام و مرشح أو مرشحي النظام ، في السراء و الضراء ، ولايهمها طبيعة النظام ، أو شخصية الرئيس أو المترشحين للبرلمان أو المجالس المحلية ما دام النظام هو الذي قرر و أختار ، و لذلك يمكن القول أن ما يسمى بأحزاب السلطة هي مجرد كيانات سياسية تحت تصرف السلطة

أو النظام ، و بالتالي فهي لا تملك الإستقلالية السياسية ، أو القدرة على إنتاج أراء أو مواقف أو حتى إقتراحات ، دون إيعاز من السلطة ، و ما دامت هذه الأحزاب لا تملك من مقومات و خصائص الأحزاب السياسية شيئا ، و بالنظر الى ظاهرة تزوير الإنتخابات من طرف الإدارة لصالح هذه الأحزاب الأليفة ، فإن كل ما يترتب أو ينبثق عنها من مؤسسات تشريعية أو مجالس محلية منتخبة ، لا يعبر بدقة عن حقيقة المشهد السياسي الوطني ، فتتحول هذه المجالس الى مؤسسات تابعة للسلطة أو الحكومة ، تصادق على كل القوانين المحالة إليها دون مناقشة ، و لذلك كثيرا ما يوصف المجلس الشعبي الوطني أو مجلس الأمة من طرف الشارع الجزائري ، بأنه مجرد غرفة للراحة و الإستجمام ، و قضاء المصالح الشخصية و إجراء صفقات و ممارسة مختلف الأعمال المربحة ، و تسوية المشاكل الشخصية للأفراد و العائلة ، و في النهاية الخروج بتقاعد مريح يحلم به كل جزائري ، كما أن نواب أحزاب السلطة هم عبارة عن موظفين بدرجة عالية لدى الحكومة ، ينفذون برنامجها و يؤيدون سياستها و مواقفها مهما كان نوعها ، و غرفة البرلمان أو مجلس الأمة هي مجرد محطة شكلية لتمرير كل القوانين و المشاريع التي تصدرها الحكومة دون أدنى إعتراض أو تحفظ ، و كل الأنظمة في العالم الثالث المبنية على تزوير إرادة الناخبين ، تخشى من ظهور أحزاب حقيقية و مجالس منتخبة نابعة من أصوات الناخبين الحرة و النزيهة ، فتسعى لتأسيس هيئات شعبية هشة و مفتعلة و صورية ، يتم إختيار أعضائها من الإنتهازيين القابلين للشراء و بيع ذممهم بدراهم معدودة ، و في كثير من الأحيان يتم إغراق مثل هذه المؤسسات الشعبية كالبرلمان في الإمتيازات المادية ، وغض الطرف عن بعض التجاوزات و النشاطات التجارية الجانبية ، و تدخلات النواب في صفقات هناك و هناك ، حتى يكون النائب الإنتهازي لعبة في يد السلطة ، من دون موقف أو رأي ، ولا حتى إقتراح ، و الجميع يعرف أنه منذ الإستقلال و مرورا بزمن التعددية السياسية لم يشهد البرلمان الجزائري أي مشاريع قوانين مقترحة من طرف نواب حزب جبهة التحرير الوطني ، أو التجمع الوطني الديمقراطي ، و لذلك لم يجد نظام الرئيس بوتفليقة و حكومته أية صعوبة في تمرير مشروع تعديل الدستور وبأغلبية الأصوات ، في شهر نوفمبر ٢٠٠٨ قبل خمسة ( ٥ ) أشهر من نهاية عهدتي ( ٢ ) الرئيس بوتفليقة .

**الجلسة البرلمانية المشؤومة**

جرت وقائع جلسة تعديل الدستور ، تحت إشراف عبد القادر بن صالح رئيس مجلس الأمة و بحضور قياسي لأعضاء المجلس الشعبي الوطني ، و مجلس الأمة ، تخللها عرض قدمه رئيس الحكومة في ذلك الوقت أحمد أويحي ، كما قدم مقرر اللجنة البرلمانية الموسعة مسعود شيهوب ، عرضا شاملا لمشروع تعديل الدستور ، و في حصيلة التصويت وافق ٥٠٠ نائب على مشروع

مشروع تعديل الدستور ، و عارضه ٢١ نائبا ، و أمتنع ٥ نواب عن التصويت ، في وقت كانت أصوات ٣٩٩ نائبا مؤيدة تكفي لتمرير المشروع المقترح من طرف الرئيس بوتفليقة ، و في ختام هذه الجلسة المشتركة بين المجلسين و التي جرت في شهر نوفمبر ٢٠٠٨ ، أرسل الرئيس بوتفليقة رسالة شكر و تهنئة لنواب البرلمان بغرفتيه ، قرأها رئيس مجلس الأمة عبد القادر بن صالح ، و الغريب في الأمر أن الرئيس بوتفليقة اعترف في رسالته بأن هناك آراء متباينة حول تعديل الدستور تابعها شخصيا بكثير من الإهتمام عبر بعض المنابر الإعلامية ، و اعتراف الرئيس بوجود آراء رافضة لتعديل الدستور ، وضع حدا لكل المزايدات التي يتقنها في مثل هذه الظروف خدام السلطة و مناضلي أحزابها و الذين نصبوا أنفسهم أوصياء على هذا الشعب دون توكيل أو تفويض رسمي و شرعي منه .

## الإنتخابات الرئاسية 2009 باردة .. باهتة .. مملة

تشكل هذه الجملة التي إفتتحنا بها هذه الفقرة ، و التي جاءت كعنوان في جريدة الخبر الأسبوعي المعارضة ، خلاصة آراء و إنطباعات و مواقف الطبقة السياسية و النخب الثقافية والفكرية و رجال الإعلام الأحرار ، و الشارع الجزائري ، و التي لم تتوقع أن يتجرأ الرئيس بوتفليقة على انتهاك حرمة الدستور الجزائري و اغتصابه و تعديله في الربع ساعة الأخير من انتهاء عهدته الرئاسية الثانية ، حيث جاء تعديل الدستور فقط من أجل إلغاء المادة ٧٤ التي تتعلق بتحديد العهدات الرئاسية ، و فتح أبواب القصر أما باي الجزائر الجديد ليتربع على عرش السلطة مدى الحياة و عن طريق إنتخابات صورية مزورة لا تعكس حقيقة إتجاهات الناخبين الجزائريين ... و هكذا مرت الحملة الإنتخابية لرئاسيات آفريل ٢٠٠٩ باردة وباهتة و مملة ، لم تثر الشارع الجزائري الذي كان يعرف مسبقا نتيجة الإنتخابات التي شارك فيها بعض المترشحين الأرانب ، كانت مهمتهم تسخين الأجواء و إضافة بعض التوابل على الطبخة التي أعدتها السلطة بكل مكوناتها ، و جعلت منهم مجرد ديكورا للإستهلاك الخارجي ، حتى لا يشعر مرشح النظام و كأنه يخوض معركة الإنتخابات الرئاسية كفارس وحيد في الميدان ، كما كانت تجري إستفتاءات الدول الإشتراكية الشمولية ... و الغريب في الأمر و رغم مقاطعة أهم أحزاب المعارضة الإسلامية و الوطنية و اللائكية ، و أغلبية الشارع الجزائري لهذه الإنتخابات ، فقد جاءت النتيجة مضخمة بشكل لافت للإنتباه و إقتربت كثيرا من نتائج عهد الحزب الواحد ، ٩٩,٩٩ حيث أعلنت وزارة الداخلية المشرفة على تنظيم الإنتخابات عن فوز المترشح بوتفليقة بنسبة ٩٠./.

# الفصل الخامس ( 5 )

# الرئيـس بوتفليقة
# ...و العسكر

مما لا شك فيه أن المؤسسة العسكرية أي الجيش ، و بعبارة أدق جنرالات الصف الأول و عقدائه في الزمن الماضي ، و هم كبار الضباط المتحكمين في مفاصل هذه المؤسسة الإستراتيجية الهامة ، و يعرفون عندنا في الجزائر ب ـ صناع الرؤساء ـ أو حكومات الظل ، و الذين دأبوا منذ الإستقلال على التدخل في الحياة السياسية و تسيير شؤون الدولة ، عن بعد ، من خلال فرض أشخاص معينين يمثلونهم كواجهة سياسية ليس إلا ، حدث ذلك مع أول رئيس جزائري بعد إسترجاع السيادة الوطنية ، حيث كانت جماعة وجدة و هي تتكون من خمسة ضباط كبار في الجيش الوطني الشعبي ، ير أسها العقيد هواري بومدين ، هي التي قررت من يكون أول رئيس للبلاد ، اختارت في البداية ، أحد مفجري ثورة أول نوفمبر المجاهد محمد بوضياف الذي كان مسجونا بفرنسا و هو أحد المختطفين الخمسة ( ٥ ) لكنه رفض العرض الذي قدمه له عبد العزيز بوتفليقة مبعوث قيادة أركان الجيش في ذلك الوقت ، فتحول خيار الجيش نحو الرقم الثاني في قيادة الثورة و هو أحمد بن بلة الذي قبل العرض بعد تفكير طويل و تردد ، و تكرر نفس السيناريو مع كل رؤساء الجزائر و من دون إستثناء ، هواري بومدين ، الشاذلي بن جديد ، محمد بوضياف ، ليامين زروال ، و غني عن البيان أن جنرالات حركة ١١ جانفي ١٩٩٢ كان لهم دور كبير في ترشيح عبد العزيز بوتفليقة و دعمه بكل الوسائل ، و ضمان نجاحه في إنتخابات ربيع ١٩٩٩ و اثناء الحملة الإنتخابية لرئاسيات ٢٠٠٤ وكما هو معلوم إنقسم المجتمع الجزائري ، و الطبقة السياسية و معها الجيش ليس كمؤسسة و لكن كضباط ، فمنهم من ساند المترشح عبد العزيز بوتفليقة ( جهاز المخابرات ) ، و منهم من ساند المترشح علي بن فليس ( هيئة الأركان العامة ) و بطبيعة الحال يوجد في المؤسسة العسكرية ضباط كبار محايدين غير متسيسين و يؤمنون بأن المهام و الوظائف الدستورية للجيش ، وهي حماية الوطن و حراسة الحدود و متابعة كل محاولات التغلغل داخل البلاد من أطراف أجنبية بغرض التجسس ، و أما وظيفة جهاز المخابرات فهي جمع المعلومات السرية السياسية و الإقتصادية و الثقافية و تحليلها ، و تقديمها الى الحكومة ، و هو جهاز ملحق بالجيش لكنه تحت تصرف الحكومة ، ليس العكس كما هو حاصل في أغلبية دول العالم الثالث المتخلفة ، و قد حاول جنرالات ١١ جانفي ١٩٩٢ إقناع عبد العزيز بوتفليقة بالترشح لرئاسة الدولة أثناء انعقاد ندوة الوفاق الوطني أواخر شهر جانفي ١٩٩٤ ، لكن وقوف رئيس المجلس الأعلى للدولة ، العقيد علي كافي الأمين العام للمنظمة الوطنية للمجاهدين ضده ، و فشل الندوة في إشراك أهم القوى السياسية في ذلك الوقت ( حزب جبهة التحرير الوطني ، الأحزاب الإسلامية ، جبهة القوى الإشتراكية ) و مغادرة بوتفليقة الجزائر في آخر لحظة ، جعل قيادة الجيش تتخلى عن هذا الخيار مؤقتا ، الى غاية أواخر سنة ١٩٩٨ عندما قرر الرئيس ليامين زروال تنظيم إنتخابات رئاسية ولن يشارك فيها حيث أعاد

الضباط الكرة مع عبد العزيز بوتفليقة الذي كان يشتغل مستشارا لأمير دولة الإمارات العربية الشيخ زايد بن سلطان ، و عرضوا عليه الترشح بإسم الجيش في الإنتخابات الرئاسية المسبقة التي نظمت في شهر آفريل ١٩٩٩ ، و كانت مهزلة إنتخابية بأتم معنى الكلمة ، حيث رغم التطمينات و الوعود التي قطعها الرئيس زروال أمام الطبقة السياسية الجزائرية ، و أمام أنظار العالم ، بأن تكون إنتخابات رئاسية نزيهة و نظيفة ، و رغم تعليماته الصارمة بضرورة تسليم محاضر الفرز لكل مراقبي الأحزاب السياسية المشاركة في السباق الرئاسي ، لكن الإدارة أصرت على إنجاح مرشح النظام بأي شكل من الأشكال ، و بداية من تصويت عناصر الجيش و الأسلاك الأمنية الأخرى ، حيث لاحظ المترشحون الستة ( أحمد طالب الإبراهيمي ، عبد الله جاب الله ، مولود حمروش ، حسين آيت أحمد ، و غيرهم ) أن اللعبة الإنتخابية محسومة لصالح مرشح الجيش ، من خلال المعلومات التي وصلتهم بعد آداء عناصر الجيش و الأسلاك الأمنية لواجبهم الإنتخابي ، و رغم إنسحاب المترشحين الستة ( ٦ ) و الإستياء الشعبي من هذه التصرفات التي لا تمت بأية صلة للديمقراطية و الأخلاق السياسية ، فقد تمت الإنتخابات و أعلنت الحكومة فوز المترشح عبد العزيز بوتفليقة بنسبة معتبرة هي ٧٤./. رغم أن نسبة المشاركة لم تتجاوز ٢٥ ./. و هو الأمر الذي أدركه الرئيس بوتفليقة الذي أصيح رهينة لدى صناع فوزه و نجاحه في الإنتخابات الرئاسية ، و هم كبار ضباط المؤسسة العسكرية في ذلك الوقت ، و تبدأ قصة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة مع العسكر منذ اللحظات التي قبل فيها أن يكون رهينة لهم ، و رضي بأن يكون ربع رئيس ، فاقد للشرعية الشعبية ، أو رئيس قضى مدة كبيرة في الحكم و هو يعلم أن كل الإنتخابات الرئاسية و التشريعية و المحلية التي جرت في عهده ، لم تكن نظيفة و لا نزيهة سواء من حيث نسب المشاركة ، أو نسب التصويت عليه ، و حتى الأغلبيات التي تحصل عليها حزبي السلطة في البرلمان أو المجالس المحلية ، كانت أغلبية مشكوك في أمرها ، ما دامت الحكومة هي التي كانت تشرف على تنظيم الإنتخابات من خلال وزارة الداخلية ، و في غالب الأحيان ، تتدخل نفس الوزارة لحسم النتائج النهائية و توزيع الحصص ، من هنا بدأت متاعب الرئيس بوتفليقة لا أقول مع مؤسسة الجيش ، و لكن مع العديد من الضباط الكبار الذين يعتقدون أن الجزائر بلدا و شعبا إرثا ورثوه عن أبائهم أو أجدادهم ، و بالتالي فهم أوصياء على الشعب الجزائري القاصر الذي لا يعرف حسبهم مصيره ، و قبل إجراء الإنتخابات الرئاسية المسبقة في آفريل ١٩٩٩ و قبل إنطلاق الحملة الإنتخابية ، و عندما كان المترشح عبد العزيز بوتفليقة يرتب أوراقة و ينظم تحالفاته و يحضر برنامجه الإنتخابي ، تسلل إليه و هو جالس بإحدى الصالونات السياسية الفاخرة ، صحفي شاب و مغامر و سأله كيف تقبل أن تكون رئيسا للبلاد و أنت قادم على ظهر دبابة ، وتعتبر مرشح الجيش قبل أن تكون مرشح

أن تكون مرشح الإجماع الوطني ؟ أجابه بكل فخر وإعتزاز قائلا: كل رؤساء العالم لا يمكن أن يترشحوا دون موافقة المؤسسة العسكرية ، وطبعا المترشح بوتفليقة كان يقصد دول العالم الثالث و جمهوريات الموز ، و ديموخراطيات الواجهة ، حيث أن كل من لديه إلمام بسيط بالسياسة يعرف أن ظاهرة تدخل الجيش في إختيار المترشح لرئاسة البلاد ، هي ظاهرة سياسية غريبة ، و في الدول الغربية التي تتمتع بديمقراطية عريقة سواء في الولايات المتحدة الأمريكية أو بريطانيا أو ألمانيا أو إيطاليا أو فر نسا ، ليس للجيش أي دور يذكر في الحياة السياسية ، و لم نسمع أو نقرأ أن الجيش في أية دولة غربية ديمقراطية قد ساند أو دعم هذا المترشح أو ذاك ، و أنما عناصر الجيش من كبار الضباط و الجنود ، يتصرفون كمواطنين يمكنهم التصويت بكل حرية و سرية على هذا المترشح أوذاك ... و كما ذكرنا في كتابات أخرى فإن الصراع بين السياسي و العسكري يظل قائما خاصة في الدول التي لا تحترم أبسط مقومات الديمقراطية ، و لا تحسن الفصل على الأرض بين السلطات و المؤسسات ، و تفرض بقوة القانون إحترام الدستور ، حيث لا تتجاوز أية سلطة أو مؤسسة أو جهة ، صلاحياتها الدستورية ، فالسياسي في العالم الثالث و العالم الإسلامي جزء منه يحاول دوما السيطرة على العسكري ، و العسكر يحاولون في كل مرة السيطرة على السياسيين ، دون جدوى ، وفي غالب الأحيان تبقى موازين القوة معتدلة ، و يصبح العسكر شركاء في الحكم ، وفي أحيان أخرى عندما يحاول السياسي تحجيم دور العسكري و وضعه في إطاره الدستوري ، يقوم العسكر بإنقلاب على الرئيس المدني ، هكذا حصل في الجزائر في ١٩ جوان ١٩٦٥ ، عندما إنقلب الجيش الجزائري بقيادة العقيد هواري بومدين على الرئيس المنتخب أحمد بن بلة ، ويحدث في العالم الإسلامي و في أفريقيا خاصة عشرات الإنقلابات ... و في تقديري أن الرئيس بوتفليقة و بحنكته السياسية و تجربته الدبلوماسية و غروره و نرجسيته الزائدة عن الحد ، كان يفكر في الوصول الى الحكم على ظهر دبابة ، و إستغلال قوة الجيش في دعم أركان سلطته ، ثم يعيد تجربة الرئيس هواري بومدين الذي تحول بعد سنوات قليلة من الإنقلاب العسكري على الرئيس بن بلة الى زعيم كبير من زعماء العالم الإسلامي ، و أصبح يتمتع بشعبية كبيرة ، و في نفس الوقت كان العسكر يريد إستغلال تجربة المترشح عبد العزيز بوتفليقة ، و علاقاته الخارجية في محو آثار العشرية الحمراء ، و جلب الإستثمارات المحلية و الأجنبية ، و قد حاول الرئيس بوتفليقة الإنعتاق من شرنقة ضباط الجيش ، في الأشهر الأولى التي أعقبت فوزه المشكوك فيه في رئاسيات آفريل ١٩٩٩ ، من خلال تصريحاته النارية ضد الجنرالات ، و يعتبر تنظيم الإستفتاء حول مشروع الوئام المدني محاولة من الرئيس للإنعتاق و إكتساب عذرية جديدة ، حيث تحولت الحملة الإستفتائية لهذا المشروع و التي جاب فيه الرئيس البلاد بطولها و عرضها الى مناسبة لإستعراض عضلاته و بلاغته و خطاباته النارية التي تحولت في معظم الأحيان الى مهرجانات للتهجم على الجنرالات الذين واجهوا هذه

الحملة بهدوء و أعصاب باردة ، و الحق بقال أن الإستفتاء على مشروع قانون الوئام المدني و الذي لا يمكن لأي مواطن جزائري معارضته و كانت نسبة التصويت عليه ٩٩./. تقريبا ، لا يمكن أن يعبر عن إستفتاء حول الرئيس ، و لم يساهم في زيادة شعبية الرئيس ، و حتى نسبة المشاركة أو التصويت في مختلف الإستحقاقات الإنتخابية التي جرت في عهد الرئيس بوتفليقة تنقصها الكثير من المصداقية و الشرعية ، و بالتالي لا يمكن أن تكون مقياس لتحديد مدى شعبية الرئيس و أحزاب السلطة أو المعارضة ، فالأرقام التي تقدمها وزارة الداخلية بعد نهاية كل عملية إنتخابية ، هي أرقام مضخمة لصالح السلطة ، و مخفضة بالنسبة للمعارضة ، فليس من المعقول مثلا أن تتحصل أحزاب المعارضة مجتمعة في الإنتخابات الرئاسية التي جرت سنة٢٠٠٤ و شارك فيها شخصيات سياسية محترمة كعبد الله جاب الله و علي بن فليس و غيرهما ، أن تكون نسبة التصويت عليهم ١٢./. ؟ و الرئيس بوتفليقة الذي راهن على الإستفتاء حول قانون الوئام المدني ، و أعتبره دورا ثان من الإنتخابات الرئاسية المهزلة التي جرت في أواخر شهر آفريل ١٩٩٩ ، كان واهما لأن الشعب الجزائري الذي تجاوب معه في تجمعاته الشعبية و خطاباته و تصريحاته ، كان يرى في مشروع قانون الوئام المدني بارقة أمل للخروج من الأزمة الأمنية التي كان ضربت البلاد منذ شهر جانفي ١٩٩٢ نتيجة لتهور عدة أطراف ، فالمشروع الذي قدمه بوتفليقة كإحدى أولويات برنامجه الإنتخابي في موضوع إطفاء نار الفتنة ، هو مشروع يهم كل الجزائريين الذين إكتووا بنار الإرهاب الأعمى من جهة و ضغط الأجهزة الأمنية من جهة أخرى ... نعم لقد عاش الشعب الجزائري فتنة عمياء ضربته في الصميم و حولت حياته الى جحيم ، عطلت التنمية و وقفت حاجزا في طريق مواصلة عملية البناء و الإستثمار و أثرت بشكل سلبي على جميع النشاطات في البلاد ، ومست آثارها السلبية كل شرائح المجتمع الجزائري ، من الموظف البسيط الى إطارات الدولة المدنيين و العسكريين ، ومشاركة المواطنين في المصادقة على مشروع قانون الوئام المدني بتلك القوة ، ليست بالضرورة تزكية للرئيس بوتفليقة أو تسليمه صكا على بياض ، ولذلك يمكن القول أن رهان الرئيس على هذا الإستفتاء لإضفاء نوعا من المصداقية و الشرعية على نظامه ، كان رهانا خاسرا ، بدليل أنه ظل رهينة للعسكر فترة طويلة من حكمه ، و هو بنفسه يعترف أنه مدين للجيش الذي إستقدمه من منفاه الإجباري بالخليج و عرض عليه منصب رئاسة الدولة في شهر جانفي ١٩٩٤ فرفضه في آخر لحظة ، ثم أعاد الجيش أو بالأحرى كبار ضباط المؤسسة العسكرية ، الكرة مرة ثانية في سنة ١٩٩٩ ، و جندوا له حزبي السلطة و أحزاب أخرى من المعارضة ، و ضمنوا له الفوز ، مهما كان وزن الشخصيات المنافسة ، وهو شخصيا يعترف بدور الجيش في تعيين وتنصيب الرؤساء ، خاصة في دول العالم الثالث ، لكنه حاول أن يقوم بنفس المحاولة التي قام بها أحمد بن بلة بعد سنتين ( ٢ ) من إنتخابه

رئيسا لجمهورية ، فعندما حاول الإنعتاق من شرنقة الجيش الذي كان يمثلهم في ذلك الوقت جماعة وجدة ، إصطدم بجدار عازل ، وقبل أن يتم مسلسل التخلص من رجال الجماعة في السلطة ، إستعمل الجيش بقيادة العقيد بومدين المبدأ الشعبي ( نتغذى به قبل أن يتعشى بنا ) وتم الإنقلاب و أصبح الرئيس في الإقامة الجبرية ، و إستلم الجيش السلطة و حكم الرئيس بومدين البلاد من دون دستور و لا برلمان مدة عشر ( ١٠ ) سنوات كاملة ، نفس الشيء تم مع الرئيس محمد بوضياف لكن من خلال سيناريو دراماتيكي.

## الصراع المزمن

يشكل الصراع بين الرئيس بوتفليقة بصفته مدني و رجل سياسي ، و عدد من جنرالات المؤسسة العسكرية الصقور ، حلقة جديدة في مسلسل الصراع الأبدي المزمن بين السياسي و العسكري ، خاصة في دول العالم الثالث المتخلفة سياسيا و إقتصاديا و إجتماعيا ، و تبدو هذه الإشكالية كما وضحنا سابقا غير مطروحة إطلاقا في دول العالم الأول حيث تسود الديمقراطية الحقة و الفصل التام بين السلطات ، و يخضع الجيش لسلطة الحكومة و ينفذ إجراءاتها ، و قد بدأ الرئيس بوتفليقة هجوماته الإستباقية على عدد من الجنرالات النافذين مباشرة بعد إنتخابه رئيسا للجمهورية في آفريل ١٩٩٩ في ظروف غير طبيعية و ربما كان الإخراج السيء لتلك الإنتخابات و تدخل الإدارة و المخابرات بطريقة فجة في تحديد نتائجها ، و الفضيحة السياسية التي زكمت الأنوف بعد إنسحاب المنافسين الستة ، هي أحد أسباب غضب الرئيس بوتفليقة على الجنرالات ، الذين في رايه أساؤوا إدارة العملية الإنتخابية ، و أثبتوا عجزهم حتى في طريقة التزوير ، و من اهم الخلافات التي ظهرت بين الرئيس و عدد من جنرالات المؤسسة العسكرية ، مشروع قانون الوئام المدني في حد ذاته ، حيث تدخل الجنرالات في كل كبيرة و صغيرة و أفرغوا المشروع من محتواه السياسي و الإجتماعي و حتى القانوني ، فجاء المشروع رغم بعض إيجابياته هزيلا و لم يلب حتى طموحات الرئيس بوتفليقة في صياغة قانون جاد يعيد الأمل و البسمة الى كل الجزائريين ، ويطفأ نار الفتنة بأقل التكاليف ، بدليل أن المشروع تم تجديده و تطويره من خلال ميثاق المصالحة الوطنية ، فالخلاف حول سقف ومدى و أهداف قانون الوئام المدني ، كان أهم أسباب الخلاف بين الطرفين ، الرئيس و بعض الجنرالات النافذين ، ثم تأتي قضية صلاحيات الرئيس ، حيث إشتكى في بداية عهدته الأولى مرارا و تكرارا ، و صرح بذلك في أكثر من مناسبة أنه يرفض أن يكون ربع ( ١ / ٤ ) رئيس ، و إنما يريد أن يكون رئيسا لكل الجزائريين و بصلاحيات رئاسية كاملة و هكذا قضى فترة العهدة الأولى في البكاء و النواح و الشكوى ، و باءت كل محاولاته إستفزاز الجنرالات الذين قدموا له السلطة على طبق من ذهب بالفشل الذريع ، حيث إحتفظوا بهدوئهم و بأعصاب باردة ، و لم يتأثروا بتصريحاته و شكاويه

قيد أنملة ، وطيلة العهدة الأولى ، وتعاملوا مع تصريحاته النارية الإستفزازية و كأنها لا حدث .

## إزاحة الجنرال العربي بلخير ... أولى قطرات الغيث

يعتبر الجنرال العربي بلخير الذي ينحدر من بلدة فرندة بولاية تيارت ، ويعرف في الوسط السياسي و الإعلامي ب ( كارديناال فرندة ) أحد كبار مهندسي و صناع الرؤساء في الجزائر ، منذ وفاة الرئيس هواري بومدين ، وهو من كبار جنود الخفاء الذين يشتغلون بعيدا عن الأضواء من أجل تثبيت إنتقال سلمي و سلس للسلطة من هذا الرئيس الى ذاك ، كما يعرف بخبرته في حبك الدسائس و المؤمرات السياسية ، و لعب أدوارا قذرة في إزاحة خصومه من السياسيين و المدنيين ، و هو محسوب على ما يسمى في الجزائر بحزب فرنسا ، أو اللوبي الفرنسي في الجزائر ، صعد نجمه بعد وفاة الرئيس هواري بومدين ، حيث كان عضوا بارزا في مجموعة العقداء ( قاصدي مرباح ، رشيد بن يلس ، مصطفى بلوصيف ، العربي بلخير ) التي إختارت و زكت العقيد الشاذلي بن جديد لخلافة الرئيس الراحل هواري بومدين ، وواجهت بقية المترشحين المحتملين و منهم عبد العزيز بوتفليقة و محمد الصالح يحياوي و غيرهما بالأمر الواقع ، كما لعب أدوار قذرة في تحييد ضابط المخابرات و رجل الأعمال داعم الثورة مسعود زقار و الزج به في السجن بتهم باطلة ، و إبعاد زميله الجنرال مصطفى بلوصيف من خلال تسميم علاقته بالرئيس الشاذلي بن جديد ، وكان آخر نشاط سياسي في الكواليس هو الدعم غير المشروط الذي قدمه الجنرال المتقاعد العربي بلخير لمرشح الجيش عبد العزيز بوتفليقة ، و تم تعيينه مدير الديوان برئاسة الجمهورية ، ليكون عينا لجماعة الظل يراقب عن قرب جميع نشاطات الرئيس وإتصالاته الهاتفية ، و قد يبدو هذا المنصب المغري لجنرال متقاعد كمكافئة له على خدماته الجليلة التي قدمها للرئيس ، لكن و بعدما تمكن بوتفليقة من التموقع الجيد داخل سرايا نظام يعرف بطبيعة الحال مسالكه و دروبه و منعرجاته و كواليسه ، و كيفية صناعة القرار ، و عدد و قدرات مراكز القوة التي قد تؤثر بشكل أو بآخر في قرارات و مواقف السلطة ، شرع الرئيس بوتفليقة في مشروع التحرر من جماعة الظل شيئا فشيئا و بطريقة تدريجية سلسة ، فكانت البداية بإزاحة الجنرال العربي بلخير من وظيفته كمدير لديوان الرئيس بوتفليقة ، و تعيينه سفيرا للجزائر لدى المملكة المغربية ، و هو في تقديري منصب شرفي أكثر منه وظيفة رسمية ، و نوعا من الإبعاد عن مركز القرار بطريقة دبلوماسية مهذبة ، و هي اللغة التي يتقنها الرئيس بوتفليقة جيدا ، و العمل الدبلوماسي كما هو معلوم قد لا يتناسب مع شخصية عسكرية ظلت طول حياتها في بين الثكنات و بين كواليس صناعة المؤامرات و المكائد بعد التقاعد ، وهذا المنصب بطبيعة الحال يحتاج الى رجل متمرس في العمل السياسي و الدبلوماسي ، كما يعتبر تعيين مدير الديوان بالرئاسة و جنرال متقاعد ، في منصب سفير لدولة مجـــاور ة ، من الناحية

النفسية إهانة كبيرة و تنزيل للدرجة الوظيفية ، خاصة و أن العرف السياسي قد جرى بتعيين كبار ضباط الجيش الوطني الشعبي بعد إحالتهم على التقاعد كسفراء للجزائر في بلدان أوربية لفترة قصيرة ، و هو نوع من التكريم لهم بعد الخدمة التي قدموها للوطن ، لكن الوضع مع الجنرال بلخير يختلف كثيرا ، و يعتبر محاولة أولى ناجحة للإنعتاق من الإطار الذي وضعه فيه جماعة الظل من كبار الضباط .

## الجنرال محمد العماري الضحية رقم 2

قبيل الإنتخابات الرئاسية التي جرت في آفريل سنة ٢٠٠٤ ، ظهر نوع من الخلافات غر المعلنة داخل المؤسسة العسكرية بين قيادة الأركان بقيادة الجنرال محمد العماري ، و جهاز المخابرات بقيادة الجنرال محمد أمدين ، حول تزكية المترشح عبد العزيز بوتفليقة لعهدة ثانية ، و حدث تراجع في الموقف لدى الطرفين ، من الإجماع العام سنة ١٩٩٩ ، و بين الإنقسام قبيل الإنتخابات الرئاسية لسنة ٢٠٠٤ ، حيث دعم جهاز المخابرات كالعادة المترشح عبد العزيز بوتفليقة ، لكن قائد الأركان قال قبل تلك الإنتخابات أن قيادة الجيش ستقبل بالرئيس الفائز بإنتخابات ٢٠٠٤ و لو كان عبد الله جاب الله ، و قد فسر المراقبون هذه العبارة ، بأنه يرغب في التخلص من الرئيس بوتفليقة بأي ثمن و لو كان القبول برئيس جمهورية من التيار الإسلامي ، بشرط أن يتحصل على نسبة تصويت عالية ، كما فهم المراقبون من هذه التصريحات أنها تهدف الى تشجيع المشاركة الشعبية في الإنتخابات من جهة ، و تضفي بعض المصداقية عن بعض التسريبات التي تحدثت عن خلافات بين رئيس الجمهورية و قائد الأركان الجنرال محمد العماري ، وقيادة الأركان هي الجناح الأول المهم للمؤسسة العسكرية ، وقد لاحظ الشارع الجزائري بشكل مباشر مظاهر الدعم الذي تلقاه المترشح الحر علي بن فليس من طرف قائد الأركان من أجل إخراج الرئيس بوتفليقة من الباب الضيق و من خلال الصندوق ، لكن هذه المحاولة إصطدمت بشعبية متنامية صنعها الرئيس طيلة عهدته الأولى ، وإصطفاف كل أجهزة الدولة المدنية و العسكرية حوله ، جعلت موازين القوى تميل لصالحه و تمنحه فوزا ساحقا على منافسه علي بن فليس ، و بعد رئاسيات ٢٠٠٤ مباشرة إزدادت العلاقة بين الرئيس و قائد أركان الجيش توترا ، و قد لاحظ الشارع الجزائري عدة مؤشرات كانت توحي ببلوغ العلاقة بين الرجلين درجة التأزم.

المؤشر الأول: أثناء الإحتفال السنوي العادي بتقليد الرتب لضباط الجيش ، بمقر وزارة الدفاع الوطني ، و الذي يعقد يوم ٥ جويلية من كل سنة ، حيث لاحظ الشارع الجزائري و في نشرة أخبار الثامنة ، أثناء توديع الرئيس من طرف كبار ضباط المؤسسة العسكرية كيف بدت تصرفات قائد الأركان محمد العماري غير طبيعية و غير دبلوماسية و علامات التشنج واضحة في

ملامح وجه ، و في نفس الوقت لوحظ غضب ظاهر في وجه الرئيس .

تصريح الجنرال محمد العماري و هو يتحدث بإسم المؤسسة العسكرية ، بأن الجيش الوطني الشعبي سيقبل بالرئيس الذي تفرزه صناديق الإقتراع ، و لو كان عبد الله جاب الله ، و هو التصريح الذي فهم منه أن قائد الأركان قد ضاق ذرعا بالرئيس بوتفليقة ، و أن علاقتهما أصبحت على كف عفريت ، و يتمنى التخلص من الرئيس بوتفليقة بطريقة ديمقراطية ، حتى و لو كان البديل عنه هو الشيخ جاب الله ،

أما بعد الإنتخابات الرئاسية التي جرت في شهر آفريل ٢٠٠٤ فقد ظهرت عدة مؤشرات تثبت تشنجا واضحا في علاقة الرجلين منها :

عدم ظهور قائد الأركان في البرطوكول الرئاسي بالمرة ، و عندما زارت الجزائر وزيرة الدفاع الفرنسية ، كان في إستقبالها وزير الداخلية محمد يزيد زرهوني ، و هو من أصدقاء الرئيس .

إثارة شكوك حول دور الجنرال العماري و أبنائه في موضوع شركة طونيك ، الأمر الذي تم تسويته بعد تدخل الجنرال العربي بلخير الذي كان سفيرا للجزائر بالمغرب الشقيق .

إستقبال الرئيس بوتفليقة لجنرال أمريكي قائد الأسطول الأمريكي في البحر الأبيض المتوسط ، و التي تسربت حولها عدة إشاعات ، منها أنه جاء للجزائر خصيصا لمساعدة الرئيس بوتفليقة في صراعه مع قائد الأركان الذي لم يبد أية مقاومة و إستسلم للأمر الواقع و إكتفى بالتقاعد المريح ، ويتذكر الجميع كيف اقتربت البحرية الأمريكية من سواحل العاصمة في ذلك الوقت ، و في ظل توتر العلاقة بين الرجلين ، مما أعتبر رسالة واضحة من الرئيس الى خصمه الجنرال محمد العماري قائد أركان الجيش .

## قايد صالح قائدا لأركان الجيش

إستفاد الرئيس بوتفليقة من تجربة الإنتخابات الرئاسية التي جرت في شهر آفريل ٢٠٠٤ ، و التي كانت طويلة و شاقة و قذرة ، كما توقع الجنرال محمد العماري قائد أركان الجيش في ذلك الوقت ، حيث قام الرئيس بتغيير جزئي في المؤسسة العسكرية ، بعد خروج قائد الأركان السابق محمد العماري من الواجهة دون أي تحديد سواء بالإستقالة أو الإعفاء ، و حتى بلاغات الرئاسة لم تتناول هذا الموضوع إطلاقا ، حيث تم تعيين الجنرال قايد صالح قائدا لأركان الجيش الوطني الشعبي ، و هو شخصية عسكرية من الجيل الأول ، مجاهد من الولاية التاريخية الأولى الأوراس النمامشة ، ومع إحتفاظ الرئيس بحقيبة الدفاع الوطني تمكن في العهدة الثانية ( ٢٠٠٤ / ٢٠٠٩ ) سمح للعديد من الجنرالات بالإنسحاب من الواجهة ، و الخروج من الواجهة ، بعدما ضمن لهم قانون ميثاق المصالحة الوطنية ، حصانة أبدية ، من خلال تجريم النبش في ملف

الإرهاب و منعرجاته الخطيرة .

## اسطورة الجنرال توفيق

من هو الجنرال توفيق ؟ ماهي حقيقته ؟ هل هو بالفعل أقوى رجل في الجزائر ؟ أم إستمد قوته من ضعف مؤسسات الدولة ؟ كيف و متى جاء الى قيادة المخابرات ؟ و كيف صنع لنفسه هذه الهالة العظيمة من الغموض ؟ و لماذا تعمد عدم الظهور في وسائل الإعلام المكتوبة و البصرية ؟ أسئلة كثيرة نحاول الإجابة عليها قدر الإمكان في الفقرات التالية ، الجنرال محمد أمدين المدعو توفيق من مواليد ١٤ ماي ١٩٣٩ ب قرية قنزات أعالي ولاية سطيف ، تحولت منذ سنوات الى دائرة جبلية معزولة ، أحاط نفسه منذ إعتلائه عرش جهاز المخابرات سنة ١٩٨٩ في فترة الرئيس الشاذلي بن جديد ، بهالة من الغموض و الإبتعاد قدر الإمكان عن وسائل الإعلام ، ولذلك لا توجد معلومات كثيرة حول شخصيته في شبكة الأنترنت ، حيث تشير المعلومات الشحيحة التي تحصلنا عليها ، أنه قضى فترة الطفولة بحي القصبة بالجزائر العاصمة ، ثم إنتقلت عائلته الى الحي الشعبي بولوغين بالجزائر دائما ، إشتغل في بداية حياته المهنية بميناء الجزائر ، بعد ثلاث ( ٣ ) سنوات من إندلاع ثورة ، نوفمبر المباركة ، إستغل علاقته الجيدة برؤساء البواخر التجارية التي كانت تتعامل مع ميناء الجزائر ، من أجل ( الحرقة ) أي الهجرة السرية نحو الموانىء الليبية ، ليلتحق مباشرة بوزارة المخابرات و التسليح التي كانت تحت إشراف العقيد عبد الحفيظ بوالصوف رفقة رواد مخابرات الثورة ( مسعود زقار ، دحو ولد قابلية ، محمد يزيد زرهوني ) و بمركز ديدوش مراد منحه العقيد بوالصوف الإسم الثوري ( توفيق ) الذي أصبح يعرف به ، و هناك تلقى أولى الدروس النظرية و التطبيقية في علم الإستخبارات ، وكان هذا المركز هو المدرسة التحضيرية التي خطى فيها خطواته الأولى نحو عالم الإستخبارات الرهيب ، و بعد فترة تربص قصيرة ، كلف بأول مهمة في الثورة و هي الإنتقال الى الولاية التاريخية الثانية ( الشمال القسنطيني ) من أجل التنسيق مع قيادتها فيما يتعلق بتموين الثورة بالسلاح عبر الحدود الشرقية ، حيث إلتقى بقادة الولاية الثانية و تعرف على المجاهد الشاذلي بن جديد و المسؤولين الآخرين ، و شرع في إنجاز مهمته و تمكن من إدخال كميات كبيرة من الأسلحة و الذخيرة عبر الحدود الشرقية الى مقر الولاية التاريخية الثانية ، و إستمر في الكفاح المسلح مع جماعة المالغ ( MALG ) الى غاية إسترجاع السيادة الوطنية في ٥ جويلية سنة ١٩٦٢ ، حيث أرسله وزير الدفاع الوطني ، العقيد هواري بومدين في أول بعثة تعليمية عسكرية جزائرية ، الى الإتحاد السوفياتي لدراسة علم الإستخبارات ، حيث إنظم رفقة العديد من الضباط الجزائريين الذين تم إختيارهم وفق مواصفات معينة الى مدرسة الكاجي بي ( KGB ) أي جهاز المخابرات السوفياتية بالعاصمة موسكو ، و سميت الدفعة بإسم السجاد الأحمر ، و بعد تخرجه عاد الى وطنه

وتم تعيينه مسؤولا عن الأمن العسكري بالناحية العسكرية الثانية وهران ، تحت قيادة العقيد الشاذلي بن جديد ، وهناك تعرف على الضابط العربي بلخير الذي سيكون له دور كبير في دعمه و ترقيته ، حيث إستمر في منصبه الى غاية سنة ١٩٨٠ ، ثم عينه الرئيس الشاذلي بن جديد مديرا للمدرسة العسكرية للهندسة ، ثم عينه مشرفا على مديرية أمن الجيش الى غاية سنة ١٩٨٦ حيث أصبح مسؤولا عن الأمن الرئاسي ، و قد أظهر الضابط محمد أمدين طيلة حياتاه المهنية ، طموحا كبيرا أثار حفيظة زملائه الضباط ، الأمر الذي جعل قائد جهاز المخابرات في ذلك الوقت لكحل عياط ، يقوم بإبعاده الى ليبيا كملحق عسكري بالسفارة الجزائرية ، حيث إشتغل في هذا المنصب سنة واحدة ( ٨٦ : ١٩٨٧ ) و بعد إنتفاضة ٥ أكتوبر ١٩٨٨ التي غيرت مجرى الوضع السياسي الجزائري رأسا على عقب ، تم التضحية بثلاث شخصيات سياسية و عسكرية و هم على التوالي محمد الشريف مساعدية الذي كان مسؤول الأمانة الدائمة للجنة المركزية لحزب جبهة التحرير ، و لكحل عياط مسؤول الأمن العسكري ، و محمد بتشين مسؤول جهاز الوقاية و الأمن ، و هو جهاز خاص بالأمن العسكري مهمته متابعة الأنشطة المدنية ، حيث رأى الرئيس بن جديد أن عدم تفطن خلايا الحزب و جهازي الأمن العسكري و الوقاية و الأمن ، لإتجاهات الشارع الجزائري و تحليل الشائعات التي تسربت خلال صائفة و خريف سنة ١٩٨٨ و التي توجت بإنتفاضة ٥ أكتوبر ١٩٨٨ العنيفة ، هو دليل على فشل ذريع لأهم أجهزة الدولة التي كانت معنية بمراقبة تحركات الشارع و هي الحزب و الأمن العسكري ، و لم يكتف الرئيس بن جديد بذلك ، بل قام بحل جهاز الأمن العسكري و كل المصالح الملحقة به و إعادة هيكلته من جديد ، بوجوه جديدة و مهام جديدة ، تتناسب مع طبيعة المرحلة الجديدة التي كانت البلاد تتأهب لدخولها ، وهي مرحلة الديمقراطية و التعددية الحزبية و حرية الرأي و التعبير.

## مديرية الإستعلام و البحث ( DRS )

بعد حل جهاز الأمن العسكري ، وكل المصالح الأمنية الملحقة به ، و إحالة المسؤولين العسكريين على التقاعد ، قرر الرئيس الشاذلي بن جديد إنشاء جهاز جديد للمخابرات هو مديرية الإستعلام و الأمن بالفرنسية ( DRS ) و نصب على رأسه الضابط محمد أمدين المدعو توفيق ، وتعتبر مديرية الإستعلام و البحث ، إمتداد لنفس الجهاز الذي تأسس في السنوات الأولى للثورة المباركة من طرف العقيد عبد الحفيظ بوصوف و رفاقه ، كما جاء تأسيس الجهاز الجديد على أنقاض جهاز الأمن العسكري ( SM )

الذي ورث بدوره مصلحة المالغ ( MALG ) سنة ١٩٦٢ ، و بحكم طبيعة و شكل و نوعية و مصدر التكوين الإستخباراتي الذي تلقاه ضباط الإستخبارات الجزائريين في مدرسة المخابرات السوفياتية ، بالمفهوم السياسي للمدرسة ، تأثر جهاز المخابرات الجزائرية بأفكار و تصورات و طريقة عمل جهاز إستخبارات الإتحاد السوفياتي ( KGB ) و لعدة إعتبارات سياسية و براغماتية فضل النظام الجزائري عدم المجازفة بتنويع مصادر التكوين العسكري ، سوى في فترة الرئيس الشاذلي بن جديد ، حيث أرسلت وزراة الدفاع الوطني مجموعات من الطلاب للتكوين العسكري في الولايات المتحدة الأمريكية ، و كان من المفروض أن تنفتح البلاد على مختلف مدارس الإستخبارات في العالم للإستفادة من تجربتها ، و تتلخص مهام ووظائف جهاز المخابرات الجزائرية في ما يلي:

مكافحة جميع أشكال التجسس .

الحفاظ على الأمن الداخلي في البلد.

حماية المصالح الحيوية الجزائر في الخارج .

و هي تقريبا نفس مهام كل أجهزة المخابرات في العالم ، غير أن وظيفة الحفاظ على الأمن الداخلي تعتبر خاصة بجهاز مخابرات محلي ، يعمل بالتنسيق مع جهاز المخابرات العامة و قد تتكفل به مصالح الشرطة أو الدرك الوطني ، و مديرية الإستعلام و الأمن ، جهاز أمني فرعي تابع لوزارة الدفاع الوطني ، تضم عدة مصالح فرعية تشغل آلاف الموظفين العسكريين و شبه العسكريين و المدنيين و هي :

المديرية المركزية لأمن الجيش .
مديرية الوثائق و الأمن الخارجي.
مديرية الأمن الداخلي .
مجموعة التدخل الخاصة .
مصلحة الأمن الرئاسي .
مصلحة الإتصال و النشر .
إدارة التسلل و التلاعب .
مديرية مكافحة التجسس .
المركز العسكري للتحقيقات .
مجموعة مراقبة الشبكات .

مديرية تنسيق مكافحة الأنشطة التخريبية .

## مهام صعبة و ثقيلة

ترأس الضابط محمد أمدين جهاز المخابرات الجزائرية ( DRS ) في أصعب وأخطر مرحلة سياسية تمر بها البلاد ، حيث تزامن وجوده على رأس الجهاز بدخول الجزائر عهدا جديدا ، تحولت فيه من عهد الحزب الواحد الى التعددية الحزبية و الديمقراطية و حرية الصحافة و التعبير ، بعد عدة أشهر من إنتفاضة ٥ أكتوبر ١٩٨٨ ، حيث كانت الإصلاحات جاهزة كمبدأ و كمشروع و خطوط عريضة ، على الأقل مند المصادقة على مشروع إثراء الميثاق الوطني سنة ١٩٨٦ ، و هو الوثيقة التي لمحت الى إمكانية التخلي عن الإشتراكية و التوجه نحو ليبرالية متدرجة و بطيئة ، يضمنها دستور جديد طال إنتظاره الى غاية شهر فيفري ١٩٨٩ ، فضيق الوقت وتسارع الأحداث ، و عدم إنفتاح المخابرات الجزائرية على التكوين في مدارس الدول الليبرالية ، حال دون تأقلمها السريع من التحولات الجديدة ، كغيرها من مؤسسات الدولة التي تأسست و عاشت زمنا طويلا في ظل الحزب الواحد الذي لا يفصل بين الدولة و الحزب ، و أحيانا يعتبر الحزب هو الدولة و الدولة هي الحزب ، و بداية من شهر مارس ١٩٨٩ بدأ الضابط أمحمد أمدين مرحلة جديدة من حياته في عالم الإستخبارات ، إتسمت في السنوات الأولى للإنفتاح السياسي ( ٨٩ ـ ٩٠ ـ ) بالحياد التام و عدم التدخل في الشؤون السياسية ، و الإكتفاء بمراقبة الوضع السياسي و الإجتماعي من بعيد ، رغم ظهور تنظيمات سياسية جديدة ، من أقصى اليسار الى أقصى اليمين ، مرورا بالوسط ، لكن مصادر عديدة أكدت فيما بعد ان جهاز مخابرات الجنرال أمحمد مدين ، لعب دورا كبيرا في الدفع بتنظيمات سياسية و صحف و مجلات و جمعيات علمانية التوجه ، الى الساحة السياسية .

## في عز الحراك السياسي ... المخابرات تحذر

بعد المصادفة الشعبية على دستور فيفري ١٩٨٩ ، دخلت البلاد مرحلة التعددية السياسية و حرية الصحافة و الرأي و التعبير ، و حاولت الإنتقال بسلاسة من نظام الحزب الواحد ، الى نظام التعددية الحزبية ، وتزامنت تلك المرحلة مع رئاسة الحكومة الجزائرية ، من طرف شخصية مخابراتية ممثلة في العقيد المتقاعد قاصدي مرباح المدير السابق للأمن العسكري ، وهو الذي أشرفت مصالحه على دراسة ملفات الأحزاب السياسية الجديدة ، و كانت في الأشهر التي تلت المصادقة على دستور فيفري ١٩٨٩ قد بلغت ستة ( ٦ ) ملفات منها على سبيل المثال ملفات الحزب الإجتماعي الديمقراطي الذي ترأسه الأستاذ عجريد ، و هو أول حزب جزائري تعتمده الحكومة في ذلك الوقت ، يليه حزب التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية و هو تنظيم بربري فرنكوفوني ليس له إمتدادات شعبية خارج منطقة القبائل ، ثم ملف حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، الذي جمع في صفوفه كل الإتجاهات الإسلامية الجزائرية من جماعة الدعوة و التبليغ ، و الإخوان و السلفيين المعتدلين و المتشددين ، و قد لعبت الجبهة الإسلامية بقيادة الثنائي عباسي

مدني و علي بلحاج ، على الجانب العاطفي و النفسي للشعب الجزائري ، وإستغلت ميلهم الفطري للإسلام ، و العاطفة الطبيعية تجاه هذا الدين الجميل ، و إستفادت من العلاقة المتأزمة بين أغلبية الشعب الجزائري و نظام الحزب الواحد الذي حول البلاد الى مزرعة يستفيد من خيراتها البعض دون الآخرين ، حيث لعبت قيادة جبهة الإنقاذ على عامل الوقت و السرعة لإرباك النظام و زعزعة أركانه ، حيث هو الآخر يستعجل المرور السريع من فوق الجسر العملاق دون أضرار جانبية و بأقل تكلفة ، بمعنى الخروج السريع من المرحلة الإنتقالية التي إتسمت بكثير من الفوضى و التهريج و تهييج الشارع من كل الأطراف ، و الدخول في نظام تعددي يصفي كل مشاكله و بطريقة حضارية تحت قبة البرلمان ، مهما كان الحزب صاحب الأغلبية ، و بعد نجاح الجبهة الإسلامية للإنقاذ في تحقيق نتائج طيبة في أول إنتخابات محلية تعددية ، إنفتحت شهيتها نحو السلطة و بدأت في إعتماد خطاب سياسي هجومي شرس ، لم يستثني حتى الأصدقاء من نفس العائلة السياسية ، و نظمت مسيرات شعبية مليونية لإستعراض القوة ، و كلها محاولات للإنقلاب على الديمقراطية و تحويل المكاسب المحققة الى ثورة شعبية على الطريقة الخمينية ، و قد ذكرت مصادر مطلعة أن جهاز المخابرات الذي كان يراقب الوضع عن قرب ، قد حذرت أكثر من مرة و عبر قنواتها الخاصة جماعة الشيخ عباسي مدني بضرورة عدم تجاوز الخطوط الحمراء المسموح بها ، لكن و على ما يبدو فإن قيادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ لم تأخذ بعين الإعتبار تلك التحذيرات ، و تمادت في غيها .

**المخابرات في قلب الأحداث**

ما لبثت الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، أن دخلت في صراع مع النظام و كل مكوناته السياسية و العسكرية ، من أجل الإستيلاء على السلطة من خلال ثورة شعبية تعصف بكل ما تحقق منت مكاسب سياسية و إقتصادية و إجتماعية ، منذ المصادقة على دستور فيفري ١٩٨٩ ، حيث شهدت البلاد مسيرات مليونية إكتسحت الشارع الجزائري لإستعراض القوة من طرف جبهة الإنقاذ ، و رفعت مطالب تعجيزية الى الرئيس بن جديد منها على سبيل المثال تعديل الدستور و تقليص صلاحيات رئيس الجمهورية ، الإدعاء بأن قانون الإنتخاب فصل على مقاس حزب جبهة التحرير الوطني ، و قد أثبت الواقع أنه كان في صالح جبهة الإنقاذ ، ثم تطورت الأحداث و قررت جبهة الإنقاذ تنظيم إضراب سياسي مفتوح ، في بداية شهر جوان سنة ١٩٩١ كخطوة في مشروع إسقاط النظام و الإستيلاء على السلطة من خلال ثورة شعبية ، و هو الحلم الذي كان يراود الشيخ عباسي مدني في تكرار تجربة الإمام الخميني في إيران ، فيما تذكر مصادر أخرى أن فكرة الإضراب السياسي مستوحاة تشير العديد من المصادر أن فكرة الإضراب السياسي يكون قد أسر بها الى قيادة جبهة الإنقاذ ، العقيد قاصدي مرباح قائد جهاز الأمن العسكري سابقا

و رئيس أول حكومة بعد الإنفتاح السياسي سنة ١٩٨٩ فيما تذكر مصادر أخرى أن فكرة الإضراب السياسي مستوحاة من كتيب صغير أعده الإرهابي السعيد مخلوفي ، و حدد فيه خطوات إسقاط النظام و الإستيلاء على السلطة ، تبدأ بالبيانات النارية و الإحتجاجات العارمة و المسيرات الحاشدة ، ثم الإضراب السياسي و العصيان المدني و التمرد ، و يعتبر الإضراب السياسي المفتوح هو آخر مسمار في جدار الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، حيث عبرت بواسطته عن نواياها الحقيقية ، و هي أنها كتنظيم سياسي يزعم أنه يستقي مرجعيته و برنامجه السياسي من الإسلام ، لا تؤمن بالديمقراطية و التعددية الحزبية ، و الراي و الرأي الآخر و الأختلاف الرحمة ، و تعتبر الإنتخابات الحرة النزيهة كآلية معاصرة للتداول السلمي على السلطة ، حرام ، و بالتالي فإن مشروعها السياسي غير المعلن هو التراجع عن المكتسبات الديمقراطية و العودة الى سياسة الحزب الواحد ، من خلال شرعية دينية بدل الشرعية الثورية التي تمسك بها النظام منذ الإستقلال ، من هنا بدأ الصراع الحقيقي بين قيادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، والأمن الجزائري بصفة عامة و جهاز المخابرات بصفة خاصة ، حيث تمكنت عناصر من الجهاز من القبض علي الشيخ عباسي مدني و هو في مقر الجبهة الإسلامية ، دون أية مقاومة من طرف الإطارات و المناضلين ، ثم ألقي القبض على الشيخ علي بلحاج و هو داخل مقر التلفزة الجزائرية يطالب بحقه في الرد على زملائه بشير فقيه والهاشمي سحنوني و شخص ثالث ، تقدموا في عز أزمة الإضراب السياسي الى التلفزة الوطنية و قدموا توضيحات و تبرؤوا من مآلات الإضراب الذي لم يلق إجماع كل أعضاء مجلس الشورى ، و كان مقررا أن يدوم على الأكثر ثلاثة ( ٣ ) أيام فقط ، و كما هو معلوم فقد كان لقائد جهاز المخابرات الجنرال محمد أمدين ، دور كبير في كل الأحداث الاتي جرت بداية شهر جانفي ١٩٩٢ و منها:

إلغاء الدور الثاني من الإنتخابات التشريعية التي جرت في ٢٦ ديسمبر ١٩٩١ و فازت بها الجبهة الإسلامية للإنقاذ .

الضغط على الرئيس الشاذلي بن جديد من أجل تقديم إستقالته و تسليم السلطة للجيش .

الإتصال بالمجاهد محمد بوضياف في منفاه الإختياري بالمغرب ، لتنصيبه رئيسا للمجلس الأعلى للدولة ، و إستكمال عهدة الرئيس المستقيل .

و غني عن البيان أن جهاز المخابرات في دول العالم الثالث يعتبر مراقبة الأحزاب السياسية و الجمعيات الكبرى و الصحافة ، من مهامه المقدسة ، و في الجزائر عرفت كل الأحزاب و المنظمات و الجمعيات و الصحافة الخاصة ، إختراقات من طرف جهاز المخابرات ، و كانت الجبهة الإسلامية للإنقاذ هي المستهدف الأول حيث تبين بعد إندلاع ظاهرة الإرهاب أن أغلب

قيادات الجماعات الإسلامية ليس لهم أية علاقة بالوسط الإسلامي أصلا و لا بالجبهة الإسلامية للإنقاذ ، كالشبوطي و المليلاني و قواسمي ...جمال زيتوني عنتر زوابري ... الخ وقالت الصحفية العلمانية مديرة يومية الفجر حدة حزام لقناة المغاربية أن الإرهابي السعيد مخلوفي صاحب كتيب العصيان المدني ، و أحد قيادات الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، كان زميلا لها بيومية المساء ، و هو عميل للمخابرات الجزائرية و ليس له أية علاقة بالوسط الإسلامي ،

## نمر من ورق

شكل الجنرال محمد مدين المدعو توفيق خلال الفترة التي أعقبت توقيف المسار الإنتخابي في شهر جانفي ١٩٩٢ و حتى أواخر عهدة بوتفليقة الأخيرة أسطورة في الشارع الجزائري ، خاصة و أنه أحاط نفسه بهالة من الغموض منذ إشرافه على هذا الجهاز الحساس سنة ١٩٨٨ ، حيث تعمد عدم الظهور إعلاميا و نادرا ما تجد صوره على شاشة التلفزيون أو في الصحف ، بإستثناء صورة قديمة له يتوسط الجنرال العربي بلخير و رئيس الحكومة الأسبق سيد أحمد غزالي ، و تقول بعض التسريبات أن المعني كان يستقبل زواره بمكتبه بمقر جهاز المخابرات دون أن يتمكنوا من رؤيته ، حيث يفرض عليهم الجلوس متجهين إليه بظهورهم ، كما كلف أعوانه بمراقبة كاميرات المصورين أثناء تواجده الضروري في بعض النشاطات أو المناسبات الرسمية ،

## ليلة سقوط الجنرال توفيق

و قد أثبتت الأيام و الأحداث أن كل ما نسج حول الجنرال توفيق من أخبار حول نفوذه و علاقاته الداخلية و الخارجية ، و قدرته على محو كل من يقف في طريقه ، كانت مجرد أكاذيب و أساطير . حيث تمكن الرئيس عبد العزيز بوتفليقة ، و هو في حالة صحية يرثى لها ، لا يستطيع الوقوف على رجليه و يمشي بواسطة كرسي متحرك ، وبالأحرى شقيقه السعيد بوتفليقة مستشاره الخاص الذي تمكن من حيازة ختم الرئاسة و تسيير البلاد نيابة عن أخيه ، قلت تمكن السعيد بوتفليقة من إحداث المفاجئة و إعفاء الجنرال محمد أمدين المدعو توفيق ، الرجل اللغز الذي حيكت حوله الأساطير و الخرافات ، و الشخصية الأسطورية التي ظلت طيلة خمسة و عشرون ( ٢٥ ) سنة تعمل في الخفاء و الهدوء و الصمت ، بعيدا عن الأضواء ، و إشتغلت مع خمسة ( ٥ ) رؤساء هم الشاذلي بن جديد ، محمد بوضياف ، علي كافي ، ليامين زروال ، عبد العزيز بوتفليقة دون أن يتمكن واحد من الأربعة رؤساء من تنحيته أو تحريكه من منصبه أو إحالته على التقاعد ، و كان حريصا على عدم الظهور في شاشة التلفزيون أو على صفحات الجرائد و المجلات المحلية و الدولية ، و كان الرقم ١٣ شؤما عليه حيث تم تنحيته من منصبه وم ١٣ سبتمبر ٢٠١٥ فكان ذلك اليوم هو آخر يوم قضاه الجنرال اللغز أو الرجل الشبح ، صانع الرؤساء ، رب الجزائر ، في منصبه ... و كانت المفاجئة الكبرى أن الرجل و رغم كونه مركز قوة عظيم

و يملك الكثير من السلطة و النفوذ ، إستسلم للأمر الواقع و لم يبد أية مقاومة أو رفض أو إحتجاج ، و سارع الى تنفيذ القرار الصادر عن رئيس الجمهورية و الذي كلف قائد الأركان نائب وزير الدفاع بمتابعته ، وتمت هذه العلية بسهولة و يسر وسط ذهول الوسط السياسي و الإعلامي و الرأي العام المحلي و الدولي ، من هذه الخطوة الجريئة التي أقدمت عليها رئاسة الجمهورية في مثل هذه الظروف الصحية التي يعاني منها الرئيس، حيث كان الناس يعتقدون أن إخراج الأسد من عرينه تتطلب قيام حربا أهلية أو تدخل أجنبي غير معلن ، و مصدر ذهول الناس هو الموقف الضعيف و الهزيل الذي أبداه قائد جهاز المخابرات الذي كان مجرد ذكر إسمه و لو سهوا يثير الرعب في النفس ، و على ما يبدو أن إزاحة الجنرال توفيق من قيادة جهاز المخابرات تطلبت من حاكم الجزائر بالنيابة عن أخيه ، جهود جبارة سبقتها إقالات متدرجة لكبار ضباط المؤسسة العسكرية ، آخرهم كان الجنرال بوسطيلة الذي عمر طويلا على رأس جهاز الدرك الوطني ، و كما ذكرنا في فقرات سابقة ، فقد كان من المفروض إقالة كل الجنرالات المتورطين في الأزمة الأمنية التي إندلعت في الجزائر عد المصادقة على قانون الوئام المدني في أواخر شهر سبتمبر سنة ١٩٩٩ ، و ترقية ضباط جدد من الشباب ليس لهم أية علاقة بالأزمة السياسية و الأمنية ، غير أن حسابات و مصالح شخصية و موضوع الحصـــانة الأبدية و تجريم النبش في خلفيات و خفايا العشرية الحمراء ، أخرت خروجهم من الواجهة .

## رسالة المواطن توفيق

لئن كان خروج الفريق من الواجهة العسكرية بعد خمسة و عشرون سنة قضاها في قيادة جهاز المخابرات ، و رغم بعض ملامح كسر العظام و إثبات القوة و ربما الإنتقام ، التي رافقت لحظات إقالته ، و إصرار الرئاسة سواء بعلم الرئيس بوتفليقة المقعد ، أو دون علمه و من تدبير أخيه السعيد سارق الختم ، بأن يكون الرقم الأخير في سلسلة تصفية صقور المؤسسة العسكرية صانعي الرؤساء ، فإن الرسالة التي نشرها الفريق أمحمد أمدين عبر الصحافة الوطنية كأيها الناس ، قد أثارت ردود أفعال و مواقف عديدة متباينة ، تلقفها الوسط السياسي و الإعلامي و الشارع الجزائري بكل تحفظ ، فالرجل الذي أحاط نفسه بهالة من الغموض ، و منع وسائل الإعلام العمومية و الخاصة من الإقتراب منه و إلتقاط صور له أو تسجيل تصريحاته ، الرجل الذي أعتبر الحاكم الفعلي للجزائر منذ سنة ١٩٩٢ على الأقل و الذي صنع من المؤسسة التي يديرها دولة فوق الدولة ، و أصبح عناصرها يتحكمون في كل صغيرة و كبيرة ، و بمجرد ما يخرج من مكتبه بمقر القيادة العامة للمخابرات ( DRS ) يتضاءل حجمه و يتدنى نفوذه و يتحول الى لا شيء الى أقل من مواطن عادي ، و يجد نفسه في عزلة مفروضة عليه ، ليست كالعزلة الإختيارية التي فرضها على نفسه طيلة خمسة و عشرون سنة ، و حتى و إن كان من الأمـــور الطبيعية والعادية

التي تحدث في كل زمان و مكان ، خروج موظف سام في القطاع العسكري أو المدني الى التقاعد ، و في الجزائر مثلا تتم إحالة كبار موظفي المؤسسة العسكرية كل سنة في حفل كبير تحتضنه وزارة الدفاع الوطني ، بمناسبة الإحتفال بعيدي الإستقلال و الشباب الموافق ليوم ٥ جويلية من كل سنة ، و بعد أكثر من شهرين من إقالته و في يوم ٥ ديسمبر سنة ٢٠١٥ خرج الفريق أمحمد أمدين عن صمته و فاجأ الراي الشارع الجزائري برسالة نشرها في أهم الصحف اليومية الجزائرية ، كما ينشر أي مواطن جزائري بسيط رسالته في ركن بريد القراء ، و يبدو من سياقات الأحداث أن الرئيس بوتفليقة أو بالأحرى مستشاره السعيد الذي إشتغل رئيسا بالنيابة و دون تفويض رسمي من أخيه أو من البرلمان أو من الشعب ، قد وجدوا صعوبة كبيرة إخراج الأسد من عرينه ، و لما حققوا هدفهم حاولوا أن يظهروا هذه الشخصية العسكرية على حقيقتها للراي العام المحلي و الدولي من خلال إستفزازه بإستهداف رفيقه و صديقه و ذراعه الأيمن الجنرال حسان ، و الحكم عليه بخمس ( ٥ ) سنوات سجن ، ومن الواضح أنها ضربة قاضية و قاصمة للظهر بالنسبة لفريق كان يتحكم في كل دواليب النظام و يسيرها عن بعد ، عندما يعجز عن إنقاذ صديقه أو على الأقل تخفيف الحكم عليه ، و من الواضح أن الفريق محمد مدين قد حاول إستغلال شبكة علاقاته السابقة برجال القضاء العسكري ، و المؤسسة الأمنية و إطارات الدولة ، من أجل التدخل لصالح الجنرال حسان ، حيث لا نعلم إن كانت قضيته مؤسسة أم مجرد تصفية حسابات ، وربما حاول الفريق أمدين طلب مقابلة الرئيس بوتفليقة أو اللقاء بإطارات نافذة في الرئاسة ، لكن و على ما يبدو فإن كل جهوده باءت بالفشل ، ولم ينجح حتى في الحصول عل مجرد وعود من إطارات الدولة المدنية أو العسكرية بالتدخل لصالح صديقه الجنرال حسان . و في تقديري أن هدف الرئاسة من كل الموضوع هو إضعاف الفريق توفيق و إحراجه و إظهاره أمام الوسط السياسي و الإعلامي و الشارع الجزائري ، بأنه بعد خروجه من مكتبه يفقد الكثير من قوته و كل ما بناه طيلة تربعه على عرش المخابرات من علاقات و نفوذ كان و هما ذهب مع الرياح العاتية التي عصفت به .

## نص الرسالة

أصبت بالذهول جراء الحكم الذي صدر عن المحكمة العسكرية لوهران ، في حق اللواء حسان ، وبعد أن إستنفذت كل الوسائل القانونية و الرسمية ، رأيت أنه من واجبي أن أدلي بملاحظاتي لكل المعنيين بهذا الملف ، و كل الذين يتبعون مجرياته من قريب أو من بعيد ، اللواء حسان كان رئيسا لمصلحة مؤسسة وفقا لمرسوم ، و تعمل تحت مسؤولية الدائرة التي كنت أرئسها ، بناء على ذلك فقد كان مكلفا بمهمة أولوية و متمتعا بصلاحيات تسمح له القيام بعمليات ذات صلة بالأهداف المحددة' ، كانت نشاطات مصلحته تخضع لمتابعة منتظمة في النطاق القانوني ، فيما

يخص العملية التي أدين بسببها بتهمة الإخلال بالتعليمات العامة ، فإنني أؤكد بأنه عالج هذا الملف بإحترام المعايير و بتقديم التقارير في الوقت المناسب ، بعد النتائج المرضية التي أحرزها في المرحلة الأولى للعملية هنأته هو و مساعده و شجعته على إستغلال كل الفرص المتاحة بفضل هذا النجاح و بالتالي فقد سير هذا الملف وفق القواعد المعمول بها ، أي بإحترام مدونة العمل و الخصوصيات التي تستوجب تسلسلا عمالياتيا موصي به بشدة في الحالة المعنية .. لقد كرس اللواء حسان نفسه بشكل كامل من أجل هذه المهمة ، و قاد عمليات عديدة ساهمت في ضمان أمن المواطنين و مؤسسات الجمهورية ، بحيث لا يمكن التشكيك في إخلاصه و صدقه في تأدية عمله ، إنه ينتمي الى تلك الفئة من الإطارات القادرة على تقديم الإضافة المتفوقة للمؤسسات التي يخدمونها ، ماعدا التساؤلات الشرعية التي تثيرها هذه القضية فإن الأمر المستعجل اليوم ، يكمن في رفع الظلم الذي طال ضابطا خدم البلاد بشغف و إسترجاع شرف الرجال الذين عملوا مثله بإخلاص تام من أجل الدفاع عن الجزائر ، لقد تعرضت وسائل الإعلام الى هذه القضية بشكل ملائم للغاية ، على الرغم من غياب عناصر التقييم الرسمية ، أتمنى ألا يفضي تسللي الإعلامي هذا و إن كان يشكل سابقة ، الى تعليقات من شأنها أن تجرفه عن الهدف المنشود .

الفريق المتقاعد محمد مدين المدعو توفيق

## ردود الفعل

أثارت رسالة الفريق محمد مدين ردود فعل عديدة و متنوعة ، وأصداء مختلفة في الصحافة الوطنية ، ولدى الطبقة السياسية و المجتمع المدني و الشارع الجزائري بصفة عامة ، و تراوحت ردود الأفعال بين الإستغراب و التعجب و الذهول ، و لكن قراءتي البسيطة لمحتوى الرسالة ، و ما بين السطور يؤكد من أول وهلة ما كان يروج في الشارع الجزائري منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي ، من أخبار و معلومات بلغت درجة الأساطير الخارقة للعادة ، حول طبيعة و شخصية و قدرات هذا الرجل ، و مدى نفوذه تحكمه في دواليب السلطة ، و هيمنته على مختلف القرارات و المواقف الحاسمة ، و هي في حقيقة الأمر مجرد أكاذيب و إشاعات ، و تسريبات ساهم في ترويجها المواطن الجزائري ، وعمقتها إصرار الرجل على عدم الظهور أمام الكاميرات ، و تسيير جهاز هام من أجهزة الدولة طيلة خمسة و عشرون سنة ، دون أن يتمكن المواطن الجزائري من معرفة ملامحه أو صورته أو شكله ، كما أظهرت العبارات و الجمل و الكلمات التي تفنن في صياغتها بنفسه ، أو إستأجر صحفيا أو كاتبا لصياغتها أو ترجمتها الى اللغة العربية ، أنه كان و أصبح و ظل مجرد نمر من ورق ، بدليل أنه فقد كل نفوذه و شبكة علاقاته داخل المؤسسة العسكرية و الجهـــــاز الأمني ككل ، و الإدارة و الدولة ، بمجرد خروجه من مكتبه نحو التقاعد

و عكس النظرية التي تؤكد بأن إطارات الدولة المدنيين و العسكريين بحتفطون بمختلف إمتيازاتهم كما يحتفظون بنسب معقولة من علاقاتهم و نفوذهم ، حتى بعد خروجهم الى التقاعد ، و قد لاحظ الشارع الجزائري هذا الأمر مع عدة إطارات جزائرية سامية .

لجوء ضابط سامي في المؤسسة العسكرية ، كان الناس يعتقدون أنه يمسك بكل خيوط النظام الجزائري ، و أن نفوذه يتجاوز كل المسؤولين الساميين ، بما في ذلك رئيس الجمهورية ، الى الصحافة الوطنية للإستنجاد بها كآخر ورقة في جيبه ، كما يستنجد أي مواطن بسيط بركن بريد القراء في الجرائد اليومية ليبث شكواه و تفريغ ما في قلبه من همـــوم و مشاكل مع الإدارة يعبر في حقيقة الأمر عن عجز الفريق محمد مدين في أول إمتحان يخوضه خارج مكتبه بإعتباره مواطنا جزائريا ، حاول التدخل لإنقاذ زميله و صديقه إعتبر أنه زج به في السجن بتهمة باطلة ، كما تعبر عن فشله في إستثمار شبكة علاقاته و نفوذه السابق في المؤسسة العسكرية ، و هو الذي قيل أنه المسؤول الأول عن كل كبيرة و صغيرة ، تقع في الجزائر ، و أن رأيه في توظيف كبار المسؤولين في القطاعين المدني و العسكري ضروري جدا .، لقد أصيب الشارع الجزائري بحالة من الذهول و الصدمة ، جراء الموقف الباهت الذي أبداه الفريق محمد مدين ، ونتيجة لأخر الصور التي التقطت له ، حيث ظهر على حقيقته شيخ كبير طاعن في السن ، إشتعل رأسه شيبا ، لا يقوى حتى على المشي على رجليه لمسافة طويلة .

حاول الجنرال توفيق أن يقدم نفسه للشعب الجزائري ، و كأنه ضحية نظام ، بدليل أنه رجع في آخر المطاف الى إستعمال وسيلة شعبية ، لعرض مشكلته على الرئاسة و الحكومة و الرأي العام ، كأنه مواطن بسيط ، حالت البيروقراطية الثقيلة دون إيصال و تبليغ رسالته الى المسؤولين عبر القنوات الرسمية العادية .

أثنى الجنرال توفيق في رسالته على زميله الجنرال حسان ، الذي حكمت عليه المحكمة العسكرية بوهران ب خمس ( ٥ ) سنوات سجن نافذة ، و أكد للرأي العام أنه كان موظفا مخلصا و لديه كفاءة عالية ، يطبق التعليمات بحذافرها و يحترم صلاحياته و لا يتجاوزها ، و أنه ضحى براحته و صحته من أجل أن يعيش المواطن في أمن و البلد في إستقرار ، فهو لا يسمح لنفسه بالتعليق على الحكم القضائي ، لكنه أشار ضمنيا الى أن التهمة التي حوكم من أجلها صديقه الجنرال حسان ، تبدو غير مؤسسة و لا تستند الى أدلة و قرائن ثابتة ، و ربما يستنتج من كلامه أن القضية برمتها مجرد تصفية حسابات بين الزمر النافذة و مراكز القوة المحيطة بالنظام .و في تقديري و بغض النظر عن طبيعة القضية الاتي حوكم من أجلها الجنرال حسان ، و هل هي مؤسسة و مبنية على أدلة واضحة ، أم قضية مفبركة بغرض تحقيق أهداف غامضة ، فإنها كانت رسالة موجهة بالأساس الى الفريق محمد مدين قائد جهاز المخابرات سابقا ، و تشكل في

توقيتها و ملابساتها نوعا من التحدي له شخصيا و إستفـزاز مباشر له ليخرج ما لدية من أوراق ، و حتى لا يفهم من رسالته أن يحاول إثارة البلبلة في الشارع و في الصحافة لصناعة تيار شعبي متعاطف معه و مع زميله ، يؤكد الفريق محمد مدين على أن الصحافة الوطنية قد عالجت قضية الجنرال حسان بشكل جيد ، مع إعترافه بأن رسالته تلك تعتبر سابقة في تاريخ الجزائر ، في شكلها و مضمونها و توقيتها و ملابساتها و سياقها العام ، و يبدي تخوفه من أن تتحول هذه الرسالة الى قضية سياسية أو قانونية ، و ربما تستغلها أطراف أخرى لتحقيق أغراض سيئة ، فهي بالنسبة للفريق محمد مدين ، مجرد رسالة تعبر عن رأيه في قضية إتهام زميله و سجنه ، تعتبر آخر كارت في جيب ضابط سام في جهاز المخابرات وصف ذات يوم بأنه رب الجزائر .

الغريب في الأمر أن الفريق محمد مدين إلتزم الصمت طيلة إدارته لجهاز المخابرات لمدة خمسة و عشرون ( ٢٥ ) سنة ، رغم أن البلاد قد مرت بعدة منعرجات و ظروف سياسية عصيبة ، أشدها دخولها في أزمة سياسية و أمنية خانقة بداية من شهر جانفي ١٩٩٢ ، وإغتيال الرئيس محمد بوضياف في نفس السنة ، رغم اللغط و الكلام الكثير و الشكوك التي أثيرت حول طريقة و ظروف إغتياله و الجهات المتورطة ، و أكثر من ذلك فإن أرملة الرئيس بوضياف و أبنائه لم يقبلوا بالرواية الرسمية و شككوا فيها، بالإضافة الى مرافعات عمار سعيداني الأمين العام لحزب جبهة التحرير سنة ٢٠١٥ حول ضرورة تمدين الحكم و إبتعاد العسكر عن التدخل في شؤون الأحزاب السياسية ، في إشارة الى الجنرال توفيق ، الذي لم يتحرك للرد و توضيح موقف الجهاز الذي يشرف عليه ، و قد قرأ المحللون هجمات سعيداني و إلتزام الفريق توفيق الصمت ، بأنها بداية السقوط الحر للماجور .

## ـ أخطاء الرئيس بوتفليقة

من خلال مسح بسيط لتجربة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في الحكم ، منذ شهر آفريل١٩٩٩ الى غاية سقوطه الحر ، و بواسطة الحراك الشعبي في شهر مارس ٢٠١٩ ، و إن كانت عهداته الثالثة و الرابعة تعتبر في نظرنا و في نظر الكثير من المحللين و الرأي العام الجزائري غير شرعية بحكم انه إغتصب الدستور و عدله من أجل ذلك ، و أغلبية الطبقة السياسية و الشارع الجزائري غير راض ، يمكننا تحديد على الأقل عشرة ( ١٠ ) أخطاء سياسية و قانونية إستراتيجية قاتلة إرتكبها الرئيس بوتفليقة ، عن قصد أو من دون قصد ، خلال حكمه للبلاد ، و سنحاول في هذه الفقرات عرضها ، و تقديم قراءة تحليلية لها، و كلما عمر النظام طويلا ، كلما غرق في مستنقع الأخطاء ، و تكاثر حوله الاعقون ، كما تتكاثر الذئاب على بقايا الطعام:

الخطأ الأول ( ١ ) الفرار قبل نهاية ندوة الوفاق الوطني التي عقدت في الجزائر أواخر شهر جانفي ١٩٩٤ ، و كانت تهدف الى تسوية سياسية متوازنة للأزمة الجزائرية ، ووضع الخطوط العريضة لحل يرضي طرفي النزاع ، حيث راجت في كواليس الندوة أن الإختيار قد وقع على عبد العزيز بوتفليقة لتعيينه رئيسا للدولة ، في إطار مرحلة إنتقالية ثانية ، حيث كان الجميع في إنتظار حضوره لمراسيم التعيين ، لكنه و دون سابق إنذار حزم أمتعته و غادر البلاد متوجها الى دولة الإمارات المتحدة مقر منفاه الإختياري ، الأمر الذي وضع الندوة الوطنية في حرج كبير ، ولجأت بعد ذلك الى الأمر الواقع و عينت الجنرال ليامين زروال كرئيس للدولة ، وتؤكد بعض التسريبات أن سبب رفض عبد العزيز بوتفليقة قبول منصب رئيس الدولة هو إصراره على أن تتم تزكيته كرئيس للدولة ، صادرة عن المؤسسة العسكرية ، و ليس عن ندوة الوفاق الوطني ، و في هذا الموقف الذي يبدو غير ديمقراطي و لصيق بأزمنة العسكر ، أكثر من دلالة على أن الرجل لا يؤمن بالديمقراطية و الحياة المدنية و التعددية و حر ية الرأي و التعبير .

الخطا الثاني ( ٢ ) قبول الحكم في شهر آفريل ١٩٩٩ ، رغم ما شاب الإنتخابات الرئاسية من إنسحاب الفرسان الستة ( ٦ ) و التزوير الفاحش ، حيث وصفت تلك الإنتخابات بالفضيحة و المهزلة ، حيث تدخلت الإدارة من أجل فرض فوز إجباري لمرشح الجيش عبد العزيز بوتفليقة ، و كان إنسحاب منافسيه الستة ( ٦ ) كفيل برفضه مواصلة السباق ، و إعلان تأجيل تلك الإنتخابات و إلغاء العملية برمتها ، لأن إنسحاب كل المترشحين المنافسين ، يعتبر في العرف السياسي ، ضربة قوية لمصداقية تلك الإنتخابات و قد تظافرت في تلك الإنتخابات المهزلة عدة أدلة على تزويرها و تضخيم نسبة المشاركة و نسبة التصويت عليه ، لكن رغم ذلك أصر على قبول النتيجة و أن يكون مجرد ربع رئيس تحت سيطرة صقور المؤسسة العسكرية .

الخطأ الثالث ( ٣ ) تقريب أفراد العائلة

الرئيس عبد العزيز كما يعرف جميع الناس لم يتزوج ، وبالتالي ليس لديه عائلة صغيرة تتكون من الزوجة و الأولاد ، كبقية الرجال ، و ظل يعيش مع والدته حتى وفاتها ، حيث يقول بعض الدين إشتغلوا معه أو تعايشوا معه لفترة طويلة عن قرب ، أنه لا يثق سوى في أفراد عائلته فيما يتعلق بضروريات الحياة كالأكل و الشرب ، ولا يقبل أي طعام أو شراب قبل أن يمر على المراقبة الطبية ، و ربما تكون عملية الإغتيال التي تعرض لها الرئيس بوضياف على المباشر في مدينة عنابة ، تأثير كبير على رئيس غاب عن البلاد أكثر من عشرين سنة ، رغم أنه فارس السياسة و الدبلوماسية ، و الوفاء و الشموخ و التحدي في زمن الرئيس الراحل هواري بومدين ، لكنه لم يتعلم منه أبدا ، أهم أخلاقيات العمل السياسي و هي ضرورة إبعاد أفراد العائلة عن المناصب العليا و الوظائف السامية ، و هذه الظاهرة السلبية و السيئة ، تفاداها كل رؤساء الجزائر السابقين ، أحمد بن بلة ، هواري بومدين ، الشاذلي بن جديد ، ليامين زروال ، لكن الرئيس بوتفليقة أصر على أن يكون لأفراد عائلته نصيب كبير في الحكم ، حيث قام الرئيس بوتفليقة بتوظيف ثلاثة من أفراد عائلته في وظائف سامية برئاسة الجمهورية ، منهم السعيد في منصب مستشار خاص ، و مصطفى كطبيب خاص ، و أخته مشرفة على الأكل و الشرب و شؤون المنزل ، و كما هو معلوم فإن تدخل العائلة في مهام الرئيس ، يؤدي في غالب الأحيان الى ظهور أنظمة إستبدادية عائلية ، و جملوكيات كما حدث في تونس و ليبيا و مصر و اليمن ، و هي نفس الأنظمة التي أسقطتها الثورات العربية ، بداية من أواخر سنة ٢٠١٠ .

الخطأ الرابع ( ٤ ) الجهوية : في فترة حكم الرئيس بوتفليقة ، أصبح المنطق الجهوي ، و المناطقية و الجهة ، هو المنطق السائد و تأشيرة مرور تؤهل صاحبها لتبوأ أهم المناصب والوظائف العليا ، و قد لاحظ الجزائريون كيف سيطرت منطقة الغرب الجزائري ، و بالضبط ولاية تلمسان ، على أهم الحقائب الوزارية ، و في فترة من الفترات لوحظ وجود سبعة ( ٧ ) وزراء من دشرة واحدة ، و قد مست الجهوية في التوظيف حتى مناصب الولاة و رؤساء الدوائر ، و المديرين التنفيذيين و مدراء البنوك و كبريات الشركات العمومية ، ووصل المنطق الجهوي الى السينماء و المسرح و المسلسلات ،فسيطرت منطقة الغرب الجزائري على أهم المسلسلات التي تعرض في التلفزيون العمومي .

الخطأ الخامس ( ٥ ) صعوبة التعايش مع الآخرين ، وربما يكون الرئيس الجزائري الوحيد الذي ليس له أصدقاء ، و رغم أنه عاش لفترة طويلة مع الرئيس الراحل هواري بومدين ، الذي تمكن خلال حكمه من التعايش مع مختلف النخب من مختلف الإتجاهات الفكرية و السياسية و ربما

بسبب عقليته الديكتاتورية و نرجسيته أصبح لا يطيق سماع الرأي المخالف ، و ربما أعتبر رؤساء الحكومات و الوزراء مجرد موظفين في شركته ، نقول هذا الكلام بعدما لاحظنا أن عمر حكومات بوتفليقة قصيرة جدا ، لا يتجاوز السنتين ، و أغلب رؤساء الحكومات الذين عينهم من بن بيتور و علي بن فليس و عبد العزيز بلخادم ، خرجوا من الواجهة في ظروف سيئة دون أن تحفظ حقوقهم المعنوية على الأقل ، و بالتالي فالرئيس بوتفليقة يتميز بنزعة تسلطية معقدة يحاول إخفاءها بروح دبلوماسية مرحة ، لا يحب أن ينافسه أحد أو أن يكون بديلا عنه ، و يرى في كل رئيس حكومة مشروع رئيس جمهورية فيسارع الى إحراجه و إخراجه من الواجهة قبل أن يصنع شعبية مضادة لشعبية الرئيس .

الخطأ السادس ( ٦ ) إلغاء شعبة العلوم الإسلامية : تذكر العديد من المصادر أن الرئيس عبد العزيز بوتفليقة ، لما كان وزيرا للشؤون الخارجية في زمن الراحل هواري بومدين ، و كان يتمتع بنفوذ قوي داخل دواليب السلطة ، إستمده من شرعية ثورية و تموقع جيد في جماعة وجدة التي كانت تصنع الرؤساء ، وقربه الشديد من الرئيس بومدين و ثقته الكاملة فيه ، يعتبر أحد مهندسي الإنقلاب الشيوعي رفقة الثلاثي رضا مالك ، مصطفى لشرف ، عبد اللطيف رحال ، و هم أعضاء لجنة تحضير مشروع الميثاق الوطني سنة ١٩٧٦ ، بعد المصادقة على الميثاق الوطني ، حيث تم تزوير المحاضر الولائية و الجهوية ، و الإلتفاف حول إتجاهات الرأي العام الوطني فيما يتعلق خاصة بموضوع التعليم ، حيث إختار الشعب الجزائري إعتماد التعليم الإسلامي الذي كانت تشرف عليه وزارة التعليم الأصلي و الشؤون الدينية ، فتم تجاهل هذا المطلب و التلاعب بالألفاظ في نص الميثاق الوطني ، من خلال التأكيد على ضرورة توحيد التعليم العام مع التعليم الإسلامي في نمط واحد ، و في نفس الوقت تم إقتراح إلغاء التعليم الإسلامي و حشد الوزراء للتصويت على الإقتراح في مجلس وزاري خاص ، لكن الرئيس الشاذلي بن جديد أعاد سنة ١٩٨١ التعليم الإسلامي الى مكانه و لكن بصيغة أخرى ، و هي فتح شعبة العلوم الإسلامية بجميع ثانويات الجمهورية ، وفي سنة ٢٠٠٥ يقوم الرئيس بوتفليقة بإلغاء هذه الشعبة من التعليم الثانوي ، مضحيا بثلاث ( ٣ ) شعب قنية أخرى معها ، حتى لا يظهر أن العملية مقصودة ، و كانت حجة المطالبين بإلغاء تلك الشعب ، هي تقليص التخصصات المبكرة ، في الوقت الذي تحرص جميع الدول على إستغلال فترة التعليم الثانوي ، و هي فترة المراهقة و النضج و تفتح المواهب لدى الشباب ، لبناء نواة التخصصات العلمية و الأدبية و التقنية المختلفة ، و من خلال هذا الإجراء أثبت الرئيس بوتفليقة أنه علماني متطرف و خادم أمين للغرب المسيحي المتصهين ، وبإلغاء شعبة العلوم الإسلامية من التعليم الثانوي تم تقطيع أوصال التعليم الإسلامي في الجزائر ، ففي السنوات الأولى للإستقلال كان هناك تعليم إسلامي موازي للتعليم

العام و التقني ، كما هو معمول به في عدة دول تنتمي الى ما يسمى بالعالم الإسلامي ، لكن أغلب المتحصلين على شهادة الباكالوريا شعبة تعليم أصلي ( إسلامي ) كانوا يوجهون الى كليات الأدب أو الفلسفة أو الحقوق ، لعدم وجود كليات العلوم الإسلامية و لما تم فتح جامعة لعلوم الإسلامية بقسنطينة سنة ١٩٨٤ ، أصبحت الأولوية في الدراسة بها تمنح للطلبة الحاصلين لشهادة باكالوريا شعبة علوم إسلامية ، و قد تحقق الإنسجام بين التعليم الثانوي و التعليم الإسلامي العالي في عهد الرئيس الشاذلي بن جديد ، ثم حصلت القطيعة و الإنفصال سنة ٢٠٠٥ عندما ألغى الرئيس بوتفليقة بجرة قلم شعبة العلوم الإسلامية من التعليم الثانوي ، و ربما كان في مخططات أصحاب الفكرة ، أن التعليم الإسلامي العالي في الجزائر سينتهي بصورة آلية بمجرد إلغاء شعبة العلوم الإسلامية من التعليم الثانوي ، لكن هيهات ... الرئيس بوتفليقة خرج من السلطة ملوما مطرودا ، و جامعة العلوم الإسلامية بقسنطينة ، وكليات مماثلة بكل مناطق الوطن .

الخطأ السابع ( ٧ ) دعم التيار السلفي المتطرف : إهتم الرئيس بوتفليقة خلال حكمه للبلاد بالزوايا و هي مدارس شعبية يؤسسها و يمولها محسنون و رجال أعمال ، سواء بتقديم ميزانيات مباشرة ، أو أوقاف تحبس لفائدها و تكون تحت تصرفها ، و تقوم الزوايا في العادة بتحفيظ القرآن الكريم للأطفال الصغار ، و تعلمهم مبادىء اللغة العربية و الدين الإسلامي ، وتعتبر أهم روافد وزارة الشؤون الدينة حيث تزودها بالطلبة الحافظين للقرآن الكريم الذين يتم تكوينهم في معاهد الإطارات الدينية ( الأئمة و معلمي القرآن ) و لكن أغلب الزوايا الجزائرية كما أكدت عدة مصادر ، رفضت قبول أي دعم مادي من طرف الحكومة ، و فضلت إستقلاليتها المادية و الإبتعاد عن أية وصاية ، لكن الرئيس بوتفليقة نجح في إحتواء الكثير من الزوايا الكبرى و العريقة و إحتفظ لهذا الغرض و لمدة طويلة بالشيخ غلام الله كوزير للشؤون الدينية و هو معروف عنه قربه من الصوفية و الزوايا ، و في الجانب الآخر دعم الرئيس بوتفليقة و بطريقة غير مباشرة التيار السلفي المتطرف بهدف واحد فقط ، وهو محاصرة تيار الإسلام السياسي الذي يمثله في الجزائر جماعة الإخوان بشقها الدولي و المحلي ، و هكذا جمع بوتفليقة بين النقيضين .

الخطأ الثامن ( ٨ ) : إلغاء المدرسة الأساسية : كان خصوم الإسلام و اللغة العربية في الجزائر من التيار العلماني البربري الفرنكوفوني ، و أثناء الأزمة السياسية الأمنية التي ضربت الجزائر ، بداية من شهر جانفي ١٩٩٢ ، يتهمون المدرسة الأساسية الجزائرية الأصيلة ، التي كانت حلم الرئيس هواري بومدين ، و قال : من أجلها نبيع أقمصتنا ، و أرسى دعائمها الرئيس الشاذلي بن جديد رحمه الله ، بأنها مدرسة تنتج الإرهابيين ، مع أنهم يدركون جيدا طبيعة المخابر و الدوائر المغلقة التي كانت تنتج الإرهابيين و توجههم و تمولهم ، و هذه الدوائر لا علاقة لها بالإسلام من

قريب أو من بعيد ، و الإرهاب ظاهرة عالمية عابرة للقارات ، و موجودة في كل الأديان و الملل و النحل ، و لما جاء الرئيس بوتفليقة للحكم ، و رغم يقينه بمصادر الإرهاب و الجهات التي تقف وراءه ، فقد نفذ أجندة التيار العلماني بحذافيرها وقام بإلغاء المدرسة الأساسية التي أثبتت الأيام أنها النموذج الأمثل للتعليم المناسب لأبناء الجزائر ، خاصة إذا تدعم بالوسائل و الإمكانيات و التكنولوجيات الحديثة .

الخطأ التاسع ( ٩) الغاء التعريب و دعم الفرنكوفونية : قد لا نبالغ كثيرا أو قليلا عندما نؤيد الأطروحة التي تتكرر كثيرا في بعض مواقع التواصل الإجتماعي ، حول طبيعة و شخصية ومرجعية الرئيس عبد العزيز بوتفليقة ، الذي طالما حاول أن يبدو للشارع الجزائري ، على عكس طبيعته و شخصيته الحقيقية ، لكن قراءة سريعة و عابرة لمرجعيات النخب العسكرية التي راهنت عليه سنة ١٩٩٩ ، و دعمت وجوده في السلطة لعدة عهدات متتالية ، يكفي لمعرفة حقيقة الرجل ، فكل تصرفات الرجل و مواقفه و قراراته الكبرى ، أثبتت أنه مايزال وفيا للتيار اليساري الفرنكوفوني ، رغم سقوط الشيوعية و إنهيار الإتحاد السوفياتي بداية تسعينيات القرن الماضي ، و تأخر اللغة الفرنسية بمسافات ضوئية عن اللغة الإنجليزية ، من حيث الأهمية ، و عن اللغة العربية من حيث عدد الناطقين بها ، و قد لاحظ الجزائريون بإستياء عميق كيف يتبجح الرئيس بوتفليقة و يخاطب المسؤولين أثناء زياراته الميدانية الى الولايات باللغة الفرنسية ، ليؤكد لأسياده الفرنسيين أن اللغة الفرنسية هي اللغة الرسمية في الجزائر و أنها هي لغة الإدارة و الأعمال و الإعلام ، كما كانت خلال الإحتلال الفرنسي ، و كل ما ندونه في الدستور أو المواثيق الرسمية ، و ما نعبر يه في التصريحات الصحفية أو الخطابات ، هو مجرد شعارات لإستهلاك المحلي ليس إلا ، كما حاول الرئيس بوتفليقة إدخال الجزائر في المنظمة الفرنكوفونية ، و إعطائها جرعة منعشة ، بعدما قاربت هذه المنظمة على الإنقراض وأثبت بوتفليقة للشارع الجزائري أنه معاد للتعريب ككل مسؤول جزائري علماني فرنكوفوني ، وأن أفكاره و مرجعيته متناقضة مع المرجعية الفكرية الجزائرية التي مات من أجلها مليون و نصف مليون شهيد ، حيث حصلت إنتكاسة شديدة في مجال التعريب الذي عملت البلاد من أجل ترسيخه في الإدارة و الأعمال و المحيط ، منذ إسترجاع السيادة الوطنية و حققت نجاحات باهرة ، خاصة في ثمانينيات القرن الماضي ، حيث تراجع التعريب في جميع المؤسسات و الإدارات حتى أصبحت المراسلات الإدارية البسيطة بين الولايات و الدوائر و البلديات تتم باللغة الفرنسية .

الخطأ العاشر ( ١٠ ) : السماح للطيران الفرنسي بعبور الأجواء الجزائرية ، لضرب المسلمين في دول الساحل الإفريقي ( النيجر و مالي ) ، تم ذلك في شهر جانفي ٢٠١٣ حيث تمكنت المقاتلات الفرنسية من ضرب مواقع المعارضة المسلحة بشمال مالي ، و هو ما يعتبر

تدخلا سافرا في الشؤون الداخلية لهذا البلد الإفريقي الفقير جدا ، و تعتبر هذه السابقة الخطيرة خطأ إستراتيجي إرتكبه الرئيس بوتفليقة الذي يقود نظاما سياسيا يرفع دوما شعار عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، فمالذي يدعو دولة غربية بعيدة عن الساحل الإفريقي بآلاف الكيلومترات للتدخل في شمال مالي ، لدعم طرف على حساب طرف آخر ، في إطار صراع سياسي و إجتماعي بين معارضة ترفع مطالب مشروعة و معقولة ، و نظام سياسي مستبد و عنصري و مراوغ ، تحول نتيجة تباطأ السلطة في تحقيق مطالب المعارضة و هي بسيطة و سهلة و مشروعة ، الى نزاع مسلح و دموي ، مع أن التدخلات الإنسانية في العادة تحتاج الى تغطية رسمية من الأمم المتحدة ، وحتى و إن كان تبرير التدخل الفرنسي في شمال مالي ، بأنه جاء بعد طلب تقدمت به الحكومة المالية ، فكان من المفروض أن تنأ الجزائر بنفسها من التورط في دعم غير مباشر للحكومة المالية على حساب المعارضة ، و هي دولة راعية لإتفاقيات صلح بين الطرفين ، هذا وقد خلفت هذه العملية ردود أفعال مستهجنة و رافضة ، لإستغلال الأجواء الجزائرية لضرب إخواننا المسلمين في مالي أو في أي دولة مسلمة أخرى ، و المفروض أن قضية معقدة و سيادية كهذه القضية أن تطلب الموافقة عليها من البرلمان ممثل الشعب ، و لكن ليس كأي برلمان و نواب ، يعتبرهم النظام و الحكومة موظفين لديه ، و ليس لهم أية حرية في دراسة ومناقشة القوانين التي تقدمها الحكومة ، و قد أثار موضوع السماح للرئيس الفرنسي فرنسوا هولاند بعبور الأجواء الجزائرية لقنبلة مناطق شمال مالي ، حيث تتواجد عدة مجموعات سكانية تعاني من سوء العيش و قلة ذات اليد ، ردود فعل عنيفة وغاضبة في الشارع الجزائري ، و الطبقة السياسية المعارضة ، و رجال الفكر و الإعلام ، الذين لم يهضموا هذه الفكرة و إعتبروها تجاوزا للسيادة الوطنية و خطوة لعودة الوصابة الفرنسية .

الخطأ الحادي عشر ( ١١ ) إغتصاب الدستور : الرئيس بوتفليقة هو الوحيد من بين رؤساء الجزائر ، الذين تجرؤا على إغتصاب الدستور ثلاث ( ٣ ) مرات كاملة ، من أجل تحقيق مصلحته الخاصة ، أو إحتواء مشكلات مزعجة ، و من أبشع أخطائه هي تعديلاته المتكررة للدستور ، حيث و منذ مجيئه الى قصر المرادية و هو يتوعد بتعديل الدستور ، لكنه لم يفي بوعوده بالمرة ، و قد عدت كل تعديلاته للدستور غير دستورية و غير شرعية ، ففي سنة ٢٠٠٢ تم تعديل الدستور و إدراج ما يسمى زورا و بهتانا ب ( اللغة الأمازيغية ) و هي مجرد لهجة محلية بربرية من بين مئات اللهجات البربرية ، لإحتواء أزمة منطقة القبائل التي إندلعت بعد مقتل الشاب ماسينيسا ، و في سنة ٢٠٠٨ تم تعديل الدستور للمرة الثانية من أجل إلغاء المادة ٧٤ التي وضعها الرئيس ليامين زروال من أجل الحيلولة دون تحول الحكم الى إستبدادي بنظام ( رئيس مدى الحياة ) أو حتى الموت ، وتم تمرير التعديل و فتح الباب واسعا أمام الرئيس بوتفليقة ليترشح ويفوز في

عهدة ثالثة و رابعة و خامسة و الى مالا نهاية ، أما التعديل الواسع و الأخير فقد تم سنة ٢٠١٦ _في الوقت الذي كان الرئيس بوتفليقة غائبا عن الوعي و الأحداث ، و هو بالأحرى تعديل قام به شقيقه السعيد بوتفليقة الذي كان يسير الدولة من وراء حجاب .

الخطأ الثاني عشر ( ١٢ ) عدم الإستقالة _في الوقت المناسب ، حيث يتذكر الشارع الجزائري ، الخطاب الشهير للرئيس بوتفليقة ، أثناء الحملة الإنتخابية لتشريعيات ٢٠١٢ ، التي جرت _في شهر ماي ، و بالضبط من مدينة سطيف مدينة ٨ ماي ٤٥ ، حيث فاجأ الرئيس بوتفليقة الشعب الجزائري ، عندما قال بلهجة شعبية جادة و صريحة و غاضبة ( أن جيلنا قد طاب جنانو ) و كررها ثلاث ( ٣ ) مرات ، و هذه الجملة هي مثل شعبي جزائري ، يقصد به أن الإنسان قد بلغ من الكبر عتيا و يجب أن ير كن الى الراحة ، و قد فهمت الطبقة السياسية و النخب الفكرية و الإعلامية ، أن الرئيس بوتفليقة قد أدرك بعد ثورات الربيع العربي ، و بعد ثلاث ( ٣ ) عهدات ، أن الوقت قد حان للرحيل و ترك المكان لمن يأتي بعده ، و هذه سنة الحياة لأن الله عز و جل قال _في كتابه العزيز ( و تلك الأيام نداولها بين الناس ) و قد تفاءل الشعب الجزائري بهذا التصريح العلني الذي ذكره الرئيس بوتفليقة _في خطاب رسمي ألقاه _في مهرجان إنتخابي حاشد بمدينة سطيف ، وكان ينتظر أن يقدم الرئيس على ، تعديل الدستور ، و إعادة غلق العهدات و تحديدها بمرتين ( ٢ ) غير قابلتين للتجديد ، ثم تنظيم إنتخابات رئاسية مسبقة حرة وديمقراطية ، و لن يشارك فيها ، على الأقل تكفيرا عن خطأه _في الإعتداء على الدستور و فتح العهدات ، وبذلك يخرج الرئيس من الواجهة السياسية مرفوع الرأس عالي الجبين ... لكن الرئيس بوتفليقة على ما يبدو قد تعرض لضغوطات من طرف عائلته و بالأخص شقيقه السعيد الذي أحاط نفسه بشلة من رجال المال و الأعمال الإنتهازيين ، و تشاء قدرة الله سبحانه و تعالى أن يصاب الرئيس بوتفليقة _في سنة ٢٠١٣ بجلطة دماغية ، قلبت حياته رأسا على عقب ، و عاد من المستشفى الفرنسي يمشي على كرسي متحرك . و ذهب خيار إنسحاب الرئيس بوتفليقة _في الوقت المناسب _في مهب الريح .

الخطأ الثالث عشر ( ١٣ ) العهدة الرابعة : و إن كانت العهدة الثالثة للرئيس بوتفليقة قد مرت رغم معارضة الكثير من الجزائريين ، نخبا و شعبا ، حيث كان الرئيس سنة ٢٠٠٩ _في كامل قواه الصحية ، لكن العهدة الرابعة كانت كارثة سياسية و قانونية و أخلاقية ، حيث تجرأ الرئيس بوتفليقة ، و ربما تحت ضغوطات من أخيه السعيد و بطانته ، الى الترشح لعهدة الرئاسية الرابعة ، و قد يتذكر الشعب الجزائري ، كيف وصل المترشح عبد العزيز بوتفليقة _في سيارة يقودها السعيد بوتفليقة الى مقر المجلس الدستوري و هو _في حالة صحة يرثى لها الذي و كيف تكلم مع رئيس المجلس الدستوري بثلاث كلمات نطقها بصعوبة كبيرة و كأنه يخرجها من بئر أو يصعد _في

السماء ، و إن كانت العهدة الثالثة من تخطيط وتصميم الرئيس بوتفليقة نفسه ، وهو كغيره من السياسين الذين يعيشون في دول العالم الثالث ، عاشق للسلطة حتى الموت ، و أحلى أمنية عنده أن يعيش في السلطة رئيسا أو وزيرا و يموت و هو رئيس أو وزير ، و قد يقول بعض المحللين أن الرئيس كان خلال ترشحه للعهدة الرابعة و هو في تلك الحالة الصحية ،غائبا عن الوعي و فاقدا للسلطة حتى على نفسه ، و أصبح مجرد كائن بشري تحت وصاية إخوانه السعيد و ناصر و مصطفى ، لكن المسألة ليست بهذه السهولة فالسيد بوتفليقة شخصية وطنية لها تجربة كبيرة في عالم السياسة و الدبلوماسية و الحكم ، و هو من موقعه كرئيس للجمهورية ، أو حتى كشخصية وطنية و مجاهد ، يمكنه إستعمال سلطته لتحييد إخوته و وضعهم عند حدهم ، وكانت كل السلطات بين يديه و بإشارة منه يمكن أن تتدخل الجهات الأمنية لتحريره من القيود التي وضعتها حوله عائلته ، لكن و على ما يبدو لم يشأ إدخال عائلته في متاهات أمنية مع الدولة ، و قد تداول الشارع الجزائري العديد من الإشاعات حول أسباب مرض الرئيس الذي أقعده ، منها خلاف كبير عنيف و عاصف مع أخيه السعيد حول إنسحابه و تسليم السلطة الى رئيس جديد ، و مهما يكن من أمر فقد كان أمام الرئيس فرصة العمر للخروج المشرف من السلطة سنة ٢٠١٢ بعد عهدتين و نصف من الحكم دامت ١٢ سنة ، لكنه دفع ثمن تقريب عائلته و إشراكها في الحكم ، حيث كلما إشتركت العائلة في الحكم ، كلما كان موقف الرئيس منها ضعيفا ، حيث تتحول بفعل المال و النفوذ الى أكبر مركز قوة .

## أمراض و ظواهر إجتماعية

عرفت فترة حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة ، إنتشارا رهيبا لعديد من الآفات و الظواهر الإجتماعية ، و جرائم المال و الفساد ، الذي تحول حسب تعبير المحامي فاروق قسنطيني رئيس اللجنة الإستشارية لحقوق الإنسان سابقا ، الى رياضة وطنية يمارسها كبار و صغار المسؤولين ، إلا من رحم ربي ، و أشهر قضايا الفساد و نهب المال العام التي تابع أطوارها الجمهور الجزائري و الرأي العام العالمي هي:

قضية بنك الخليفة التي عرفت ب قضية القرن ، حيث تمكن مجرد صيدلي شاب من إقناع مسؤولين كبار عن أهم الصناديق الوطنية ( الضمان الإجتماعي للأجراء و غير الأجراء ، التقاعد ، دواوين الترقبية العقارية ) من خلال إمتيازات مسبقة للمديرين ، و نسبة فائدة تتراوح بين ١٥ ، ١٧ ./. بصب أموال الشعب في مؤسسته البنكية .

قضية سوناطراك ١ ، ٢ .

قضية الطريق السيار شرق غرب .

إختلاسات مختلفة على عدة مستويات و تحويل المال العام ، من أبسط خلية في الدولة و هي البلدية ، الى مستويات عليا .

و قد إمتد الفساد المالي الى قطاع السياسة و أصبحت المراتب الأولى في قوائم الترشيح للبرلمان و المجالس البلدية و الولائية ، تباع لأصحاب المال ب ١ مليار ، مع ضمان النجاح في قوائم حزبي السلطة ( جبهة التحرير الوطني ، و التجمع الوطني الديمقراطي ) و كم تعرضت الصحافة الوطنية المسكينة و شبكات التواصل الإجتماعي لهذه القضية الفضيحة التي تزكم الأنوف في كل موعد إنتخابي ، لكن لا حياة لمن تنادي ، لأن حاميها هو حراميها ، إذ ذكرت بعض المصادر مؤخرا و بعد إنهيار نظام بوتفليقة شهر مارس ٢٠١٩ أن المسؤول الأول عن ترتيب قوائم حزبي السلطة كان السعيد بوتفليقة شقيق الرئيس و الحاكم العام لأيالة الجزائر ، وكان يعمل بالتنسيق مع الأمناء العامين لحزبي السلطة و رؤساء الحكومات ووزير الداخلية .

و قد ظهر خلال تلك الفترة رجال مال و أعمال فاسدين ، إستغلوا قربهم من شقيق الرئيس السعيد يوتفليقة ، ليحولوا الدولة الى خزينة خاصة ، ينهبون أموالها ويستثمرونها داخل و خارج البلاد ، و قد يستغرب المرء كيف يتمكن مقاول جزائري من الحصول على قرض ب ٢٠٠٠٠٠ مليار مثلا ، كما ظهرت طبقة من الأثرياء الجدد التي إستثمرت الأموال المنهوبة في مختلف المجالات .

ظاهرة الحرقة : بدأت الهجرة غير الشرعية أو ما يسمى في الشارع الجزائري ب ( الحرقة ) عبر قوارب صغيرة نحو الضفة الشمالية للبحر الأبيض التوسط ، و بالضبط الى إيطاليا و إسبانيا ، مع أواخر تسعينيات القرن الماضي ، لكنها إزدادت حدة في فترة حكم الرئيس بوتفليقة ، و تعتبر هذه الظاهرة مؤشرا خطيرا على وصول الشباب الجزائري الى مرحلة اليأس من الحصول على أبسط حقوقه المشروعة و هو منصب شغل يحفظ كرامته و يساعده على بناء أسرة و مستقبل واعد ، و قد تحولت ظاهرة الحرقة الى حرج كبير يؤرق مضاجع نظام بوتفليقة و، حيث قدمت الحكومات المتعاقبة عدة إقتراحات عملية لإمتصاص البطالة المتفشية بنسبة كبيرة في أوساط الشباب ، منها على سبيل المثال تشجيع الشباب على إقامة مؤسسات مصغرة عبر ما يسمى بآليات دعم تشغيل الشباب ( أونساج ، كناك ، أونجام ) و ماقبل التشغيل ، و قد قام الرئيس بوتفليقة بإلتفاتة طيبة حيث قام بزيارة رسمية لإيطاليا لإسترجاع ٢٠٠ شاب جزائري غامروا بحياتهم بحثا عن لقمة العيش ملفتا أنتباه الشباب و الرأي العام العالمي أن الحكومة الجزائرية ستأخذ بعين الإعتبار هذه الملف الإجتماعي والإقتصادي الشائك .

السرقة ، القتل ، و إختطاف الأطفال : إنتشرت في الجزائر خلال هذه الفترة و بشكل رهيب عدة جرائم لم يعتدها المجتمع الجزائري المسالم ، هي جرائم ناتجة في غالب الأحيان عن البطالة و الفراغ الروحي و الإجتماعي ، و تعاطي المخدرات و الحبوب المهلوسة ، و أصبحت جرائم القتل مثلا ترتكب لأتفه الأسباب ، فقد يقتل الشاب صديقة من أجل مبلغ مالي زهيد لا يتجاوز ١٠٠٠ دج ، و قد يقتل الإنسان جاره من أجل نزاع حول متر مربع ، و تعدت هذه الجرائم الى قتل المحارم الآاء و الأمهات و الإخوة و الأخوات ، و من أكثر الجرائم بشاعة هي إختطاف الأطفال ذكورا و إناث و إغتصابهم ثم قتلهم ، و هي جرائم يندى لها جبين البشرية و لم تحدث في أية دولة محترمة ، و هناك جرائم جديدة ظهرت مع ترحيل أصحاب السكنات القصديرية ضواحي العاصمة الى أحياء راقية جديدة ، حيث تحولت شوارع تلك الأحياء الى مسارح لمعارك بين الوافدين الجدد من الشباب ، و المقيمين القدامى بتلك الأحياء ، و قد أستعملت في تلك المعارك الخناجر و السيوف و الهراوات ، و حسب العديد من الخبراء في علم الإجرام ، فإن تنامي مختلف أنواع الجرائم و إنتشار العنف بشكل رهيب في الجزائر ، خلال فترة الرئيس بوتفليقة خاصة ، يعود لعدة أسباب نفسية و إجتماعية و إقتصادية و ثقافية ، و قد أثرت العشرية الحمراء بشكل سلبي على جيل أواخر الثمانينيات و بداية التسعينيات ، كما كان لمشكل البطالة و الفراغ الروحي و غياب الوازغ الديني و الأخلاقي دور كبير في توجه الشباب نحو العنف و تسوية المشاكل البسيطة التي تقع بينهم ، بواسطة الأسلحة البيضاء ، زيادة على الفوارق الإجتماعية الرهيبة التي نتجت عن ظهور طبقات من الأثرياء الجدد.

## أهم إنجازات الرئيس بوتفليقة

سياسيا و إعلاميا و إجتماعيا : نلاحظ تراجع الحريات السياسية و الإعلامية ، و التضيق على الأحزاب و الجمعيات الوطنية ، من خلال التعسف في منح الإعتمادات ، حيث لم يتمكن العديد من مؤسسي الأحزاب و الجمعيات الوطنية من النشاط بسبب ، تماطل وزارة الداخلية بإيعاز من الرئيس بوتفليقة ، و تم تعطيل قانون الإعلام لسنة ٩٠ حيث لم يتحصل أي ناشر على رخصة إصدار جريدة يومية أو أسبوعية ، و أصبحت إعتمادات الصحف تباع و تؤجر بالملايير ، و مع ذلك نسجل العديد من الإنجازات الهامة التي تحققت في عهد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

مشروع الطريق السيار شرق غرب .

مشروع تزويد سكان مدينة تمنراست بالمياه الصالحة للشرب ، والذي إمتد على مسافة ١٢٠٠ كلم ، من عين صالح الى تمنراست .

إنشاء العديد من الجامعات الجديدة ، بمعدل جامعة أو أكثر في كل ولاية ، و فتح العديد من المراكز الجامعية في بعض الولايات الصغيرة .

تتحدث وثيقة حصيلة الرئيس بوتفليقة، ١٩٩٩ ـ ٢٠١٤، عن جهوده لإعادة السلم الاجتماعي، وتم التركيز بالخصوص على ميثاق السلم والمصالحة الوطنية، كما تتناول ما تم تحقيقه في مجال بناء دولة القانون وتحسين الحكومة ، كما عرجت على التحديات التي مرت بها الدبلوماسية الجزائرية.

مليار دينار للجوانب المالية والمصالحة

وتقول الوثيقة ـ أن ميثاق السلم والمصالحة حقق خمس نقاط أساسية، هي اعتراف الجزائريين بالفاعلين في الحفاظ على الجمهورية الجزائرية، واتخاذ إجراءات مخصصة لتعزيز الأمن، وأخرى في المصالحة، ورابعة لدعم التكفل بالمفقودين، وإجراءات لدعم التماسك الاجتماعي، وأخرى للتكفل بالمخلفات المالية، لتطبيق ميثاق السلم، حيث خصصت السلطات العمومية، غلافا ماليا قدر بـ٢٢,٦ مليار دينار، منها ٦,٦٣٤ مليار دينار كتعويضات فقط. وتقدم الوثيقة حصيلة لما تم تحقيقه، فمن ٣١ جويلية ٢٠٠٨، تم إحصاء ٨٠٢٣ حالة مفقود تم قبول ٥٧٠٤ ملف، منها ٥٥٧٩ تم تسوية وضعيتها بصفة نهائية، ورفض ٩٣٤ لعدم الاختصاص الإقليمي، أو وجود اسم المعني في قائمة الأشخاص المتوفين في صفوف الجماعات الإرهابية، أو أن الشخص المفقود لا يزال البحث جاريا عنه من طرف قوات الأمن ، إضافة إلى أسباب أخرى ، ولتعويض الحالات السابقة تم تخصيص ٣٧١,٤٥ مليون دينار، و١,٣٢ مليار دينار كتعويضات شهرية.

كما تضمنت الإجراءات المتخذة تطبيقا لميثاق السلم ، توظيف ٨٥٨ أخصائي نفسي للتكفل بالأطفال الذين تضرروا من المأساة الوطنية، زيادة على تخصيص حصة سكنية للأرامل وأبنائهم بمعدل ١٠٠ سكن في كل ولاية.

تعويض ١٠ آلاف مغتصبة وألف مليار لتعويض المسرّحين .

بحسب التقرير، تم إصدار مرسوم في فيفري ٢٠١٤، يتضمن تعويض النساء اللائي تم اغتصابهن كضحايا المأساة الوطنية، وتم إرسال المرسوم التنفيذي كتعليمة تتضمن تقديم تعويضات لضحايا الإرهاب من خلال مرسوم ١٩٩٧، وفي هذا الإطار يقول التقرير حول هذه النقطة أن ١٠ آلاف امرأة استفادت من الأحكام، حيث لم تجبر على تقديم شهادة طبية تثبت الاغتصاب، حيث تم اعتماد شهادة من طرف مصالح الأمن.

كما تحدث التقرير، عن الإجراءات المتخذة لفائدة المسرّحين من العمل خلال المأساة الوطنية، فمن تاريخ ٣١ جويلية ٢٠٠٨، تم استقبال من قبل المصالح المختصة٢٠٥١١ شخص، تم بموجبه معالجة ٩٨٦١ ملف، تم التأشير بالقبول على ٥٤٣٠ ملف، حيث تم إصدار ١٣٦٨رأي بإعادة إدماج، و ٤٠٠٨ رأي بالتعويض، وتم تخصيص ١,٠٣٨ مليار كغلاف مالي للتعويض

القضاء على ١٧٩٦٩ إرهابي.. و٣,٣٨ مليار دينار لتعويض عائلاتهم

وتناولت الوثيقة المساعدات التي منحتها الدولة للعائلات، التي انخرط أحد أفرادها في صفوف الجماعات الإرهابية، وبحسب الأرقام تم تسجيل ١٧٩٦٩ قتيل في صفوف الجماعات الإرهابية، وتقدم للمصالح المختصة لإثبات الحالة ١٨٩٤٥ شخص، ونتيجة لذلك تم معالجة ١٢٦٤٦ ملف، تم قبول ٧٧٠٢ بصفة نهائية، ولا يزال ١٣٩ ملف في طور الدراسة، فيما رفض ٤٨٠٥ ملف، لأسباب متعلقة بعدم الاختصاص الإقليمي، أو تلقي المعنيين تعويضات وفق آليات أخرى، أو أن البحث الاجتماعي أثبت عدم أحقيتهم في التعويض، حيث منحت السلطات العمومية تعويضا إجماليا لتلك العائلات قدره ٣,٣٨ مليار دينار.

١١إجراء لبناء دولة القانون وتتناول وثيقة حصيلة الرئيس بوتفليقة، في شقها الثاني، الإجراءات التي تم اتخاذها في سبيل ما تم تسميته "بناء دول القانون وتحسين الحكومة"، وتم تضمينها في ١١ إجراء، ومن ذلك تعزيز دولة القانون، ومنح الشرعية للمؤسسات المنتخبة، مكافحة الفساد وتبييض الأموال، مكافحة البيروقراطية، تحسين الخدمة العمومية وإصلاح العدالة.

## مكاسب الجزائر على الصعيد الدولي

وتحت عنوان "مكاسب الدبلوماسية الجزائرية"، تحدثت الوثيقة عن ما اعتبرته إنجازات وتحديات مرت بها الجزائر على الصعيد الخارجي، منذ وصول بوتفليقة إلى الحكم عام ١٩٩٩، وتم التأكيد من خلال الوثيقة "عودة الجزائر إلى المحافل الدولية والحضور المتميز لها، كما تحدثت عن إعادة هيكلة مصالح وزارة الشؤون الخارجية".

١٤٠ جريدة في الجزائر

وتحدث التقرير كذلك عن حرية التعبير والإعلام، وأكد أن الفترة بين ٢٠٠٩ / ٢٠١٣، عرفت ارتفاع الصحف اليومية من ٧٨ جريدة إلى ١٤٢، وتم منح ٣٦ اعتماد لإصدار جرائد في سنة ٢٠١٢ ، و٣٩ في سنة ٢٠١٣، مع الإشارة إلى إصدار قانون الإعلام سنة ٢٠١٢، والقانون العضوي المتعلق بالنشاط السمعي ـ البصري هذه السنة، وتتحدث الوثيقة عن تكوين الصحفيين الذي بلغ في الخمس سنوات الماضية ٥٦٦٤ شخص.

دعم مشاريع "لونساج" و"الكناك" وتعزيز النقل والأشغال العمومية

٢,٧مليون مسكن.. و٢٦٠ مليار دينار لامتصاص البطالة

طبقا لحصيلة الرئيس بوتفليقة، فإنه في القطاع الزراعي تم اعتماد استراتيجية للتنمية المستدامة منذ ٢٠٠٦، ثم سياسة التجديد الريفي اعتبارا من ٢٠٠٨، وتجديد الاقتصاد الزراعي ٢٠٠٩ / ٢٠١٣، وكلها سياسات تركزت حول تدعيم وتعزيز الأمن الغذائي للبلد، وتخلل كل ما سلف ذكره مسح لديون الفلاحين والمربين، والتي كانت في حدود ٤١ مليار دينار، وتمكين المنتجين الصغار من الاستفادة من برامج دعم أخرى، منها تسهيلات ضريبية، ضبط التوزيع وتشجيع الاستثمار في هذا القطاع. وبالنسبة للموارد المائية تم إحصاء ٧٢ سدا، منها ٦٠ دخلت الخدمة، و١٣ محطة للتحلية بقيمة ٢٠٠٠ مليار دينار. وعرف قطاع السكن، توزيع ٢,٧ مليون وحدة سكنية، حيث تم إطلاق عدة صيغ مكّنت من تحسين ظروف حياة الساكنة، فضلا عن تخصيص برامج مناطق الهضاب والجنوب الكبير، ببرنامج قدر بـ٩٠ ألفا و٥٦ ألف وحدة سكنية على التوالي. وعرجت حصيلة بوتفليقة، على البرامج التي مست تحديث المنشآت القاعدية، على غرار النقل بجميع أنواعه، حيث حاز النقل البري على غلاف مالي ناهز ٣٠ مليار دولار، ومس جميع أنواع النقل البري، وبلغت شبكة السكك الحديدية ٣٨٠٠ كيلومتر في ٢٠١٣، بعدما كانت ١٧٦٩ عام ٢٠٠٠، كما أن القطاع استفاد من ميزانية خلال الخماسي المنقضي قدرت بـ٢٨١٦ مليار دينار لإنجاز ٦٠٠٠ كيلومتر أخرى بزيادة ٣٣٠ بالمئة. وتحدثت الحصيلة عن مشاريع "الترامواي" التي دخلت الخدمة، والمشاريع التي ستشهدها ٦ مدن بولايات أخرى، وتعزيز

وتعزيز النقل بالتيليفيريك ، ومشاريع صيانة لـ١٢ ميناء تجاريا، وتحديث ٢٥ منشأة للنقل الجوي، وتعزيز أسطول الجوية الجزائرية التي استفادت من ٦٠٠ مليون أورو لتحديث وتجديد الأسطول.

طرق وطنية وطرق سيّارة

وركزت الحصيلة على قطاع الأشغال العمومية، الذي أنجز ٩٠٠٠ كيلومتر جديدة، وتسليم العديد من الطرق السريعة على غرار الطرق الاجتنابي الثاني للعاصمة، حيث تم تخصيص ميزانية بـ٣١٣٢ مليار دينار، حيث ستبلغ شبكة الطرق الوطنية والطرق السيارة ١١٧ ألف و٤٩٨ كيلومتر.

ناتج داخلي خام فردي يقارب ٦ آلاف دولار

وفي الشقّ الاقتصادي والاجتماعي، استعرضت حصيلة الرئيس المنتهية ولايته عضلاتها بجملة من الأرقام والأغلفة المالية، وتحدثت عن التحسن الملحوظ للتوازنات العامة للاقتصاد الوطني، بتضخم تراجع من ٥ بالمئة عام ١٩٩٨، إلى ٣,٣ بالمئة نهاية ٢٠١٣، وارتفاع احتياطات الصرف من ٤,٤ عام ٩٩ إلى ١٩٤ مليار دولار عام ٢٠١٣، وتراجع المديونية من ٢٥ مليار دولار عام ٩٩، إلى أقل من ٥ مليار دولار بتراجع قدر بـ٨٦ بالمئة.

وبخصوص الناتج الداخلي الخام فقد ارتفع إلى ١٧ ألف مليار دينار، أما الناتج الداخلي الخام الفردي فقد ارتفع من ١٨٠١ دولار عام ٢٠٠٠، إلى ٥٧٦٤ دولا نهاية ٢٠١٣، فضلا عن ارتفاع الأجر الأدنى الوطني المضمون خلال ١٥ سنة بنسبة ١٣٤ بالمئة.

وعرفت الحماية الاجتماعية تطورا هي الأخرى بدخول بطاقة الشفاء الخدمة منذ ٢٠٠٩، ووصل عدد البطاقات المسلمة ٩ ملايين و١٨ ألفا و٩٥١، بمجموع قارب ٣٠ مليون مستفيد منها، إضافة إلى إعادة النظر في معاشات المتقاعدين بزيادة ٥ بالمئة عام ٢٠٠٩، و١٥ إلى ٣٠ بالمئة عام ٢٠١٢ .

معركة الحد من البطالة

ووصفت حصيلة بوتفليقة، سياسته لمجابهة البطالة بمثابة المعركة الحقيقية، بعد أن رصدت لها غلافا ماليا قدر بـ٢٦٠ مليار دينار، منها ١٥٠ مليار دينار مخصصة لإدماج أصحاب شهادات التعليم العالي والتكوين المهني، و٨٠ مليارا لخلق مؤسسات مصغرة، وتخصيص قروض بصفر بالمئة فوائد عن القروض البنكية الموجهة للشباب البطال في إطار "لونساج" و"كناك". وتم تخصيص ١٣٠ مليار دينار للإدماج المهني، ما مكّن من خفض البطالة من ٢٩,٨ عام ٢٠٠٠،

## الفهــرس


**ـ المقدمة :** ..... ص: ٣

**ـ الفصل الأول ( ١ ) : مرشح الجنرالات و فرنسا** ..... ص: ٦

الإنتخابات الرئاسية آفريل ١٩٩٩، في مواجهة الفرسان الستة ، الإجماع المزيف ، إنسحاب الفرسان الستة ، و لالشارع الجزائري رأي آخر ، هروب المترشح حسين آيت أحمد ،فوز بطعم الهزيمة ، من هو عبد العزيز بوتفليقة ؟ مع الثورة ،صراع حول الخلافة ، في ندوة الوفاق رالوطني ، ربع رئيس ، أهم محاور البرنامج الرئاسي ، إفريقيا مدخل الجزائر الى الساحة الدولية ، مشكلة الآزواد ، الوئام المدني ،جولات في الداخل و الخارج ، أرفع راسك يابا ، خلافات مع العسكر ، محاولات فاشلة لضرب مراكز القوة ، إصلاحات بوتفليقة تبدأ من الآفلان .

**ـ الفصل الثاني ( ٢ ) برامج الإنعاش الإقتصادي ، دراسة وتقييم** ..... ص: ٣٥

التجهيزات العمومية التابعة لمخططات التنمية البلدية ، المشاريع الإستثمارية المعتمدة ، قطاع الفلاحة ، التنمية الحلية و البشرية ، الشغل و الحماية الإجتماعية ، دعم النشاطات المنتجة ، الأشغال الكبرى للمنشآت القاعدية ، الإعتمادات المالية المخصصة لقطاع الأشغال الكبرى ، تدعيم القدرات التسييرية ، توسيع الموارد الداخلية ، التمويلات الخارجية ، الإصلاح المصرفي ، الإصلاحات المرافقة لبرنامج الإنعاش الإقتصادي .

**ـ الفصل الثالث ( ٣ ) حكومات الرئيس بوتفليقة تتغير كما يتغير قميصه** ..... ص: ٥٢

حكومة أحمد بن بيتور ،حكومة بن فليس الأولى ، حكومة بن فليس الثانية ، حكومة بن فليس الثالثة ، آراء و تعاليق ، حكومة أويحي الأولى ، حكومة عبد العزيز بلخادم ، ملاحظات حول حكومات بوتفليقة ، إبعاد بن فليس ، المؤتمر الثامن لحزب جبهة التحرير الوطني ، الحركة التصحيحية ، نفس السيناريو يتكرر مع بلخادم ، بلخادم سيرة و مسيرة ، بوتفليقة من سطيف ، جيلنا طاب جنانو ، إنجازات حكومة بلخادم .

**ـ الفصل الرابع ( ٤ ) العهدة الثانية ٢٠٠٤ / ٢٠٠٩** ..... ص ٦٩

إنقسام النظام و الشارع ، صراع مبكر ، المواجهة ، كيف أنتصر المترشح بوتفليقة على منافسه بن فليس ، العهدة الثانية عرض و تشريح ، البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي ، الإنجازات و الإخفاقات ، ميثاق السلم و المصالحة بالأرقام ، تعديل الدستور و بداية عهد البايات ، خطأ سياسي إستراتيجي ، آراء و مواقف المعارضة ، الأكاديميون يتدخلون ، الجلسة البرلمانية المشؤومة ، الإنتخابات الرئاسية ٢٠٠٩ باردة ، باهتة ، مملة .

**ـ الفصل الخامس ( ٥ ) الرئيس بوتفليقة و العسكر** ..... ص: ٩٧

الصراع المزمن ، إزاحة الجنرال المتقاعد العربي بلخير أولى قطرات الغيث ، الجنرال محمد العماري الضحية رقم ٢، قايد صالح قائدا لأركان الجيش ، أسطورة الجنرال توفيق ، مديرية الإستعلام و البحث ، في عز الحراك السياسي المخابرات تحذر ، نر من ورق ، ليلة سقوط المواطن توفيق ، أخطاء الرئيس بوتفليقة .

## الكـاتب

محمد رباعة ، من مواليد **21** ـ أكتوبر ـ **1963** بقرية القراح ـ القرزي ـ بلدية أولاد رحمون ، ولاية قسنطينة ، صحفي محترف و كاتب عصامي ، درس في ثانوية الحياة الجديدة ، و جامعة العلم و الإيمان ، متزوج و أب لأربع أطفال ، مقيم منذ أواخر سنة **2004** ببومرداس ، يسير حاليا دار القبس للنشر الإلكتروني ، ومديرا للنشر و التحرير لمجلة القبس السياسية الثقافية الإلكترونية ـ من مؤلفاته ـ الإتصالات السرية بين العرب و إسرائيل ، إسرائيل من الداخل ، أمريكا الوجه و القناع ، رماد الثورة ، السلطة الجديدة و الثورة المضادة ـ الشموخ و التحدي ، و كتب أخرى تنتظر النشر .

## من الكتاب

... فالرئيس عبد العزيز بوتفليقة كما يعلم جميع الناس ، بدأ حكمه بخطاء جسيم عندما وضع نفسه رهينة العسكر ، و رضي بأن يكون ربع رئيس لا حول و لا قوة له ، بعد إنتخابات رئاسية صورية هي أقرب الى المهزلة السياسية التي لا تحدث حتى في جمهوريات الموز في إفريقيا و أمريكا اللاتنية ، و كان الأجدر به عندما إنسحب الفرسان الستة ( **6** ) قبيل موعد إجراء الإنتخابات الرئاسية المسبقة في شهر آفريل سنة **1999** أن ينسحب هو الأخر إحتراما للديمقراطية التي ديست بأقدام العسكر في ذلك الوقت ، لكن الرئيس بوتفليقة المهوس حد المرض بالمسؤولية و النرجسي الذي يعتقد أنه الرجل السيبرمان الذي لا يوجد مثله في الجزائر كان له رأي آخر .